المجلة الفلسطينية
للدراسات الأمنية والتدريب

تصدر عن مشروع تدريب القيادات الفلسطينية
هيئة التدريب العسكري لقوى الامن / اريحا
2019م - 1441 هـ

المجلة الفلسطينية
للدراسات الأمنية والتدريب

الاشراف

د. عايد الحموز
مدير البحوث والتقييم في مشروع
تطوير القيادات الفلسطينية

لجنة مناقشة البحوث في دورات كبار الضباط

دورة كبار الضباط السابعة عشرة

د. علي عيايدة
د. رشدية ابو حديد

دورات كبار الضباط السادسة عشرة

د غسان الحلو
د.احمد الشوا
د. محمد خلاف

المدقق اللغوي

السيد أكرم الشدفان

تصدر عن مشروع تدريب القيادات الفلسطينية
هيئة التدريب العسكري لقوى الامن / اريحا
2019م - 1441 هـ

فهرس

كلمة الافتتاحية	4
التعريف بالمجلة	6
كلمة مشروع تدريب القيادات	10
الجرائم الإلكترونية وطرق مواجهتها إعداد نقيب/ رفيق عبد اللطيف عودة الله المشرف العلمي: د /عايد الحموز	14
الدفاع المدني الفلسطيني بين الواقع والمأمول - دراسة ميدانية على المواطنين بمحافظة الخليل إعداد: مقدم/ يزن يوسف عمر المشرف العلمي: د /عايد الحموز	26
بعض المتغيرات الاجتماعية والنفسية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني – دراسة ميدانية على الشباب بمحافظة الخليل إعداد: د. عايد محمد الحموز	56
تجربة دولة فلسطين في مواجهة الإرهاب والفكر المتطرف إعداد: عقيد ركن/ إسماعيل محمود نوفل المشرف العلمي: د /عايد الحموز	88
درجة وعي طلبة جامعتي الاستقلال والقدس المفتوحة بموضوع التنسيق الأمني إعداد الضابط: عميد/ مراد أبو رومية المشرف العلمي: د /عايد الحموز	114
واقع حقول الألغام والذخائر العسكرية غير المتفجرة في فلسطين إعداد: مقدم/ تيسير عبد الفتاح مقبل المشرف العلمي: د /عايد الحموز	140

كلمة الافتتاحية

تعملُ هيئة التدريب العسكري لتحقيق رؤية القيادة الفلسطينية نحو الدولة المستقلة من خلال بناء المؤسسات، ومنها المؤسسة الأمنية القادرة على تحقيق أهدافها الوطنية، ولتحقيق الخطة الإستراتيجية لوزارة الداخلية نحو قطاع أمني رشيد، يسهم في حماية الدولة المستقلة من التهديدات، والمخاطر التي قد تواجهها، ولتحقيق رؤية هيئة التدريب العسكري نحو تدريب عسكري موحد، ومهني، ومتميز، وكفؤ، يعمل وفق توجيهات القيادة الفلسطينية والعقيدة الأمنية، وفي سبيل ذلك جاءت فكرة إصدار «المجلة الفلسطينية للدراسات الأمنية والتدريب» كخطوة متقدمة ذات أثر كبير على الجهود الوطنية المبذولة لتطوير المؤسسة الأمنية الفلسطينية.

تضع قيادة الهيئة البحث العلمي، وإنشاء قواعد للمعرفة العلمية الأمنية في قائمة أولوياتها، وتحرص على تمكين منتسبي المؤسسة الأمنية من الاستفادة من الدراسات والأبحاث الكثيرة التي يجريها زملاؤهم في المجالات المختلفة، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والأمنية/ العسكرية، في الجامعات المدنية والكليات، والمعاهد العسكرية، وفي المؤتمرات، والندوات، والدورات الأمنية/ العسكرية المتخصصة في داخل فلسطين أو خارجها بشكل عام، وفي دورات القيادات بشكل خاص، وعلى رأسها ـ وأهمها ـ «دورة كبار الضباط» التي تلزم الملتحقين بها إجراء بحوث علمية متقدمة حول مواضيع مختلفة ذات علاقة بالأمن القومي الفلسطيني.

تتبنى المجلة نهجاً علمياً أكاديمياً موضوعياً محكماً في الدراسات والأبحاث التي تنشرها، والتي قوامها النهج البنّاء، المنطلق من أرضية استمرارية البناء والتنمية، للمساهمة في تطوير قدرات منتسبي المؤسسة الأمنية في إطار البحث العلمي حول الشؤون الأمنية، والشؤون التدريبية المحلية، والدولية ذات الصلة بالواقع الفلسطيني، ويأتي ذلك إيماناً منا أن المعرفة العلمية، والخبرة المهنية روافع مهمة في تطوير المؤسسات، من خلال الاهتمام بالبحوث العلمية الموضوعية المتميزة بالدقة والحياد باتجاه تحقيق الغايات والأهداف الوطنية العليا بتسخير مناهج البحث العلمي وأدواته في تحقيق المصلحة العامة.

وفى هذا الإطار حددنا مسار المجلة في محورين أساسيين، هما: أولا: الدراسات الأمنية، وهذه الدراسات تشمل اتجاهين، الاتجاه الأول وهو الدراسات الأمنية على المستوى الفلسطيني الداخلي، والاتجاه الثاني وهو الدراسات الأمنية التي تفرضها التطورات الخارجية (الإقليمية والدولية) ،ومدى التفاعل والتأثير بين الاتجاهين على دولة فلسطين سلباً أو إيجاباً، وثانيا : الدراسات التدريبية، وتشمل تطوير التدريب الداخلي، والتي تنفذ بجهود فلسطينية بحتة ،أو بالتعاون مع الأشقاء والأصدقاء، وتطوير التدريب الخارجي، والتي تأتي كثمرة لعلاقات التعاون الأخوية مع الدول العربية والإسلامية، وكثمرة لعلاقات التعاون مع الدول الأجنبية الصديقة.

وتهدف المجلة من خلال إصداراتها إلى تحقيق عدد من الأهداف منها نشر المعرفة والوعي، والبحث العلمي في مجالي الأمن والتدريب، وذلك من خلال نشر مجموعة دراسات وأبحاث علمية وأكاديمية «محكمة» ،يتم من خلالها تقديم المنظور الوطني الحقيقي المتناسب مع الخصوصية السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، والأمنية الفلسطينية، في صيغة علمية محكمة من خلال دراسات وأبحاث تعرض المعلومات وتقدم التحليلات ،وتخلص إلى النتائج والتوصيات، من خلال أساليب البحث العلمي المنهجي.

وختاماً نود أن نؤكد على استمرار عملنا الجماعي في الارتقاء بمكانة هيئة التدريب العسكري، بكافة كلياتها، ومعاهدها، ومكتباتها ،لتكون أحد الصروح، والمنابر العلمية والبحثية المعتبرة، تحقيقاً لرسالة الهيئة، من أجل تقديم خدمة التدريب العسكري بمهنية عالية، لتطوير أداء منتسبي قوى الأمن، لتمكينهم من القيام بواجباتهم ومهماتهم، لتحقيق هدفنا الأسمى في خدمة شعبنا الفلسطيني العظيم، وحماية مشروعه الوطني.

اللواء/ يوسف الحلو

رئيس هيئة التدريب العسكري
قائد مشروع تدريب القيادات

التعريف بالمجلة

كم هي سعادتنا بالغة مع صدور العدد التجريبي من هذه المجلة العلمية للدراسات الأمنية والتدريب، فهي تحمل معها آمالاً عريضة، وطموحاتٍ كبيرةً، تّمتد بامتداد العالم العربي، علّها أن تسهَم في بناء الشأن الداخلي، وتضيف لبنةً إلى البناء الذي نصبو أن يكتمل يوماً، فيخرج لنا الإنسان الذي تطمح إليه كل أنظمتنا العربية، وتتطلع إليه قيادة دولنا العربية، ليسهم مساهمة فاعلة في البناء والتطوير.

تأتي هذه المجلة لتساهم في أهم مجال من مجالات البناء الأمني، وهو البحث العلمي الذي يحتل اليوم أهمية متزايدة في عصر التواصل والانفتاح العالمي، ليضيف إلى المعرفة الإنسانية كل جديد، لتطوير حياة الإنسان وتحسينها على هذا الكوكب، كما أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحركة النمو الاقتصادي؛ وتعده الدول المتطورة بمثابة الركيزة الأساسية التي تقوم عليها التنمية، فضلاً عن كونها أساس استمرارها وتطورها، ومصدر قدرتها، وقوة التنافس مع نظيراتها، وميداناً خصباً لاستثمار الأموال، لضمان مضاعفة الدخل القومي، ورفع مستوى معيشة الفرد والمجتمع.

وفي ضوء ذلك يأتي هذا العدد التجريبي حافلاً بالعديد من الموضوعات الهادفة، حيث نسعى من خلال المجلة الى نقل البحوث من الجانب النظري الى الجانب التطبيقي، وذلك من خلال نشر بحوث تعالج بعض المشكلات الواقعة في مجتمعاتنا العربية بصورة عامة، ومجتمعنا الفلسطيني بصورة خاصة، واقتراح الحلول المناسبة.

وإدراكاً من قائد مشروع تدريب القيادات لأهمية البحث العلمي، وبدوره المهم في التطوير والنمو، فقد شجع ـ ويشجع. كل محاولة جادة في هذا المجال، ويأتي إصدار هذا العدد (التجريبي) من هذه المجلة تعبيراً حياً عن هذا التشجيع، فقد قدمت كل التسهيلات، وذللت كل العقبات التي تعوق إصدارها، فلقيادة المشروع – ممثلةً في قائدها سيادة اللواء يوسف الحلو – كل الشكر على ذلك الدعم غير المحدود، كما نرجو أن تكون هذه المجلة عند مستوى طموحه وتطلعه.

وختاماً فإننا ندعو القراء الأعزاء المهتمين بالبحث العلمي من أكاديميين، وتربويين، ورجال أمن إلى المساهمة فيها، والمشاركة في أعدادها القادمة، سواء كان ذلك بالبحث، أم بالنقد، أم بالاقتراحات، التي تنير لنا الطريق، وتساعدنا على التطوير والتجديد، وذلك للحفاظ على مستوى علمي مرموق لهذه المجلة، وليس هذا فحسب، بل وللسعي الدؤوب لمزيد من الجودة والإتقان في أعدادها القادمة، إن شاء الله. فهي منهم وإليهم، وتدور في إطار عملهم وأهدافهم واهتماماتهم المشتركة؛ آملين أن تتحقق كل أهدافنا وطموحاتنا، وأن تكون جهودنا في هذا المجال خدمة لمستقبل هذه الأمة، ودافعاً لمسيرتها نحو التقدم والازدهار.

تعريف بالمجلة: المجلة الفلسطينية للدراسات الأمنية والتدريب هي مجلة دورية سنوية، تصدر عن مشروع تدريب القيادات الفلسطينية بإدارة هيئة التدريب العسكري لقوى الأمن الفلسطيني، وبقيادة اللواء يوسف الحلو، وبإشراف هيئة تحرير فلسطينية مهنية.

وتعتبر هذه المجلة وسيلة لنشر البحوث، والأوراق العلمية، والمطالعات الفكرية الناضجة التي يصوغها الباحثون لمعالجة بعض المواضيع، والمشكلات السياسية، والأمنية والاجتماعية...وغيرها، وتهدف المجلة إلى العمل على نشر البحوث الأصيلة في العلوم الأمنية والتدريب من نتاج الباحثين في دورات كبار الضباط، والقيادات المتوسطة، والقيادات التأسيسية وخارجها ،والتي لم يسبق نشرها من قبل، وتعبر المواد المنشورة في المجلة آراء مؤلفيها ونتائجهم فقط، وتخلي أسرة تحرير المجلة

مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية، ولا تنشر المجلة ما يتعارض تصريحاً أو تلميحاً مع فلسفة المجتمع الفلسطيني وقيمه.

الرؤيـة: أن تكـون مجلـة علميـة، ذات زيـادة فـي مجـال الأبحـاث العلميـة المحكمـة فـي الدراسـات الأمنيـة والتدريـب، لتكـون ضمـن أشـهر قواعـد المؤسسـات والجمعيـات العلميـة العالميـة وبياناتهـا.

الرسـالة: نشـر الأبحـاث العلميـة المحكمـة فـي المجـالات الأمنيـة، والتربويـة، والاجتماعيـة...، وفـق المعاييـر المهنيـة العالميـة، لقبـول نشـر الأبحـاث.

الأهداف:

- نشر الأبحاث المحكمة الرصينة التي تسهم في تقدم المجتمعات وتطورها.
- تلبية حاجة الباحثين وطلبة العلم محلياً، وإقليمياً لنشر الأبحاث.
- المسـاهمة فـي إيجـاد مرجعيـة علميـة محكمـة فـي مجـال الأبحـاث والدراسـات الأمنيـة والتدريـب.
- ان تكون المجلة الفلسطينية للدراسات الامنية والتدريب، ضمن المجلات العلمية المصنفة عالمياً ISI في العلوم التربوية.
- تعزيز عمليات النشر للأبحاث العلمية الأصيلة بين الباحثين العرب، وفي بيئة تحكيم ونشر رصينة.
- إثراء المكتبة المحلية والعربية في مجال الدراسات الأمنية والتدريب.
- الارتقاء بمستوى البحوث المنشورة من خلال تحكيمها من لجنة تحكيم من كبرى اللجان المتخصصة من المحكمين العرب والأجانب ذوي الخبرة في المجال المطلوب نشره.
- تغطيـة حاجـة كافـة الباحثيـن العـرب فـي نشـر البحـوث مـن مختلـف التخصصـات التربويـة والعلميـة والأدبيـة والقانونيـة، وغيرهـا الكثيـر محليًّـا وإقليميًّـا وعالميًّـا.

تعليمات النشر في المجلة الفلسطينية للدراسات الأمنية والتدريب وقواعده:

- أن يتسم البحث بالأصالة والقيمة العلمية والمعرفية، وبسلامة اللغة ودقتها.
- ألا يكـون البحـث جـزءًا مـن بحـث سـابق منشـور، وأن يقـدم الباحـث إقـراراً خطيـاً بـألا يكـون البحـث منشـوراً أو مرسـلاً للنشـر بمجلـة أخـرى.
- للمجلـة الحـق فـي اختـزال، أو تعديـل، أو إعـادة صياغـة جزئيـة للمـواد المقدمـة للنشـر بمـا يتماشـى والنسـق المعتمـد فـي النشـر لديهـا.
- فـي حـال كان البحـث مستلاً مـن رسـالة علميـة، يجـب إجـراء تغييـرات كبيـرة تميـزه عـن الرسـالة العلميـة بإضافـة معرفـة علميـة جديـدة، علـى أن يتـم إرفـاق نسـخة إلكترونيـة مـن الرسـالة العلميـة علـى أسـطوانة CD، مـع الإشـارة فـي الصفحـة الأولـى مـن البحـث أن البحـث مستلاً مـن رسـالة علميـة.
- ألا تزيد عدد صفحات البحث على (30) صفحة، بما في ذلك الأشكال، والرسوم، والجداول والصور والمراجع، أما الملاحق فتُدرج بعد قائمة المراجع، علماً أن الملاحق لا تنشر ،وإنما توضع لغرض التحكيم فقط.
- ألا يُذكر اسم الباحث، أو أية إشارة له في متن البحث، وذلك لضمان سرية عملية التحكيم.

- أن يقوم الباحث بتعبئة طلب النشر الموجود على الصفحة الالكترونية لشؤون البحث العلمي، وأن يلتزم بالدقة التامة في تعبئته.
- أن يتضمن البحث ملخصين أحدها باللغة العربية، والآخر باللغة الانجليزية، على ألا يتجاوز كل منهما (150) كلمة، مع ضرورة كتابة عنوان البحث باللغة الإنجليزية.
- تقديم إفادة مسبقة بأن البحث وملخص البحث باللغة الإنجليزية قد تم تدقيقهما لغوياً من مدققين لغويين متخصصين برتبة أستاذ مساعد بحد أدنى، وتوقيعهما على تلك الإفادة.

تنسيق البحث:

- الورق من حجم (A4) بأبعاد (29 × 21) سم.
- المسافة بين الأسطر مفردة.
- الهوامش (5) سم للأعلى والأسفل، و(4) سم للجانبين الأيمن والأيسر.
- عدد الصفحات لا يتجاوز (30) صفحة حسب التنسيق الموضوع أعلاه.
- اللغة العربية: Simplified ، حجم الخط (14) غامق للعنوان الرئيس، (13) غامق للعناوين الفرعية، (12) عادي لباقي النصوص والجداول وترقيم الصفحات.

المصادر والمراجع:

عند ورود آية قرآنية يذكر ما يلي في المتن: اسم السورة، رقم الآية. مثال (التوبة: 22).

الحديث النبوي الشريف: يشار إليه في المتن فقط باسم الكتاب، يتبعه فراغ، فرقم الجزء تتبعه شرطة مائلة فرقم الصفحة يتبعه نقطتان، ثم رقم الحديث إن وجد مثال (صحيح البخاري 53/1: 234).

كيفية توثيق كتاب: عائلة المؤلف، اسم المؤلف. السنة بين قوسين: عنوان الكتاب، الطبعة ان وجدت، دار النشر، وبلد النشر.

كيفية توثيق دراسة (دكتوراه، ماجستير): عائلة المؤلف، اسم المؤلف. السنة بين قوسين: عنوان الدراسة، الجامعة، وبلد الجامعة. نوع الدراسة بين قوسين.

كيفية توثيق دراسة من (مجلة علمية محكمة): عائلة المؤلف، اسم المؤلف. السنة بين قوسين: عنوان الدراسة بين إشارتي تنصيص، اسم المجلة، العدد، المجلد، الصفحات.

كيفية توثيق دراسة او مقال من (الانترنت): العائلة، الاسم. (السنة): "عنوان الدراسة"، الرابط، تاريخ اليوم والساعة.

الدكتور عايد محمد عثمان الحموز

مدير البحث العلمي والتقييم في مشروع تطوير القيادات الفلسطينية

كلمة مشروع تدريب القيادات

بعد أحدَ عشرَ عامًا من العملِ التراكمي المتواصلِ والجهدِ الدؤوبِ أصبح المشروعُ منارةً علميةً للمؤسسةِ الأمنيةِ ،تتميزُ بجودةِ التدريبِ والبرامجِ الأكاديمية الحديثةِ، ويهدف المشروعُ إلى إكسابِ الضباطِ المشاركينَ معرفةً ومهارةً تؤدي إلى زيادةِ المهنيةِ، وانجازِ المهامِ بكفاءةٍ واقتدارٍ وصولاً إلى تقديمِ خدمةٍ أمنية للمواطنِ الفلسطيني الذي يستحقُّ منا الكثيرَ.

تحتوي هذه المقدمةُ على أهمِ البياناتِ و الإحصائيات الخاصةِ بالمشروعِ ،تتعلقُ بأهمِّ الأهدافِ ،والمخرجاتِ ،والطاقمِ التدريبي، وأعدادِ المستفيدين من ضباطِ المؤسسةِ الأمنيةِ بالمستوياتِ الثلاث:

المستوى	الفئة المستهدفة	اسم المشروع	تاريخ بداية المشروع	عدد الدورات التي عقدت	عدد المتدربين
الاستراتيجي	مقدم-لواء	كبار الضباط	2008/10/05	17 دورة	488
العملياتي	نقيب-رائد	القيادات المتوسطة	2010/02/01	21 دورة	907
التكتيكي	ملازم-ملازم اول	القيادات التأسيسية	2013/03/03	15 دورة	746

مشروع دورات كبار الضباط

الهدف الرئيس للدورة

يتمثل في إعداد مجموعة مختارة من كبار الضباط الفلسطينيين للقيادة العليا، وهيئة الأركان، بتحديد المواضيع الأمنية والعملياتية الحساسة لمواجهة التحديات الأمنية في الدولة الفلسطينية المستقبلية .

مخرجات الدورة

تتمثل في التطوير المهني لكبار الضباط ، لضمان أمن فعّال من خلال مساندة حكم القانون وتدعيمه، وتنمية القدرة لدى الضباط على تحليل المواضيع المعقدة، ذات الصفة المركبة والمتداخلة ، من أجل المقدرة على القيادة بشكل فعال، والقدرة على اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب، وبالمستويات العسكرية الإستراتجية والعملياتية من مراحل العمليات.

مشروع دورات القيادات المتوسطة

ظهرت حاجة ملحوظة في وزارة الداخلية وقوى الأمن الفلسطينية بعد تأسيس دورة كبار الضباط وإنجازها، لمواصلة تحسين الطبيعة المشتركة للضباط، وتدريب المستوى المتوسط ، وذلك فيما يتعلق بالمكونات الأمنية التكتيكية والعملياتية . ومن أجل تلبية هذه الحاجة، كان من المطلوب تأسيس دورة قيادات متوسطة للضباط الفلسطينيين من أجل النهوض بمهنية قوات الأمن الفلسطينية.

الهدف الرئيس للدورة

تأهيل مجموعة مختارة من الضباط الفلسطينيين من ذوي الرتب المتوسطة لوظائف في قيادات الوحدات الفرعية، وما يرتبط بها من تعيينات، وذلك عبر التطرق إلى أهم المشاكل العملياتية والتكتيكية، كما تهدف الدورة إلى توفير المزيد من التركيز على إعداد مهني لضباط قوات الأمن الفلسطينية، بحيث تكون الدورة المغذي المحتمل لحضور دورة كبار الضباط.

مخرجات الدورة

تخريج أفواج من ضباط قوات الأمن الفلسطينية تمتاز بالمهنية ، مؤهلة لقيادة السرايا، والقيام بوظائف الأركان المتعلقة بها، وقادرة على القيادة والتوجيه اللازمين لهذه المرحلة بثقة، وذلك لضمان عمليات أمنية ناجحة تقوم على سيادة القانون ، كما ستطور هذه الدورة قدرات الضباط على تحليل القضايا النظرية، سواء الأحادية أو المشتركة، ليتمكنوا من التخطيط ،والقيادة بنجاح على مستوى تكتيكي وعملياتي عالٍ .

مشروع دورات القيادات التأسيسية

استكمالا لمشروع تدريب القيادات الفلسطينية على المستويات الثلاث الإستراتيجية، والعملياتية، والتكتيكية ، واستمراراً للخطة التي وضعتها وزارة الداخلية لتطوير القدرات التدريبية بما يضمن تأهيل ضباط المؤسسة الأمنية بكل جوانب المعرفة والمهارة على كافة الأصعدة الأمنية والإنسانية ، تم الانتهاء من إعداد دورات القيادات التأسيسية ضمن مشروع تدريب القيادات الفلسطينية، وبملكية فلسطينية خالصة، حيث أصبحت المادة التدريبية لدورات القيادات التأسيسية جاهزة وقابلة للتطبيق والتدريس، وتم إعداد فريق تدريبي فلسطيني كامل وتأهيله لقيادة الدورة وتدريبها منذ بداية العام (2012).

الهدف الرئيسي للدورة

تأهيل مجموعة مختارة من الضباط الفلسطينيين من ذوي الرتب الصغيرة لوظائف في قيادات الوحدات الفرعية والفصائل ، وما يرتبط بها من تعيينات، وذلك عبر التطرق إلى أهم المشاكل العملياتية والتكتيكية، كما تهدف الدورة إلى توفير المزيد من التركيز على إعداد مهني لضباط قوات الأمن الفلسطينية بحيث تكون الدورة المغذي المحتمل لحضور دورة القيادات المتوسطة.

مخرجات الدورة

تخريج أفواج من ضباط قوات الأمن الفلسطينية تمتاز بالمهنية ، مؤهلة لقيادة الفروع، والقيام بوظائف الأركان المتعلقة بها، وقادرة على القيادة والتوجيه اللازمين لهذه المرحلة بثقة، وذلك لضمان عمليات أمنية ناجحة تقوم على سيادة القانون ، كما ستطور هذه الدورة قدرات الضباط على تحليل القضايا النظرية، سواء الأحادية أو المشتركة، ليتمكنوا من التخطيط، والقيادة بنجاح على مستوى تكتيكي وعملياتي عالٍ.

قائد دورات القيادات

العميد / بسام الجربي

الجرائم الإلكترونية وطرق مواجهتها

إعداد نقيب/ رفيق عبد اللطيف عودة الله المشرف العلمي: د /عايد الحموز

ورقة بحثية لاستكمال دورة القيادات المتوسطة الحادية والعشرون

هيئة التدريب العسكري الفلسطيني (2019م)

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة التعرف الى واقع الجرائم الإلكترونية وطرق مواجهتها، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بالرجوع للعديد من المصادر والمراجع، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي - أسلوب (تحليل المضمون)، وقد خرجت الدراسة بالعديد من الاستنتاجات، حيث كان أهمها:

- أنّ الجريمة الإلكترونية في فلسطين لا تُشكّل ظاهرة حتى الآن.
- أنّ الاحتلال الإسرائيلي، وقلّة الوعي لدى المجتمع مع انتشار التكنولوجيا والانترنت كانت أهمّ العوامل التي ساهمت في ظهور الجرائم الإلكترونية، وكانت أحد الأسباب الرئيسية التي تُعيق عملية مكافحة هذا النوع من الجريمة.

وعلى ضوء هذه الاستنتاجات فقد خرج الباحث بعدّة توصيات كان أبرزها:

- ضرورة زيادة التدريب، ورفع قدرات المختصين، والعمل على نشر التوعية الخاصة بموضوع الجرائم الالكترونية.
- العمل على تدريب الكوادر والأفراد المتخصّصين في الوحدات والدوائر العاملة في مجال الجرائم الإلكترونية ومكافحتها، وتطوير قدراتهم ورفع كفاءتهم بشكل مستمر ودائم بما يتلاءم مع التطور التكنولوجي السريع.
- محاولة إصدار اتفاقية تجمع الكل الدولي ضمن إطار الأمم المتحدة، تكون خاصة بالجرائم الإلكترونية ومكافحتها.

مقدمة

إن الجرائم بطبيعتها توجد وتتطور بوجود الإنسان وتطوّره، وبما أن الإنسان دائماً هو في تقدُّم مستمر ودائم بفضل ثورة المعلومات والتكنولوجيا المتطوّرة، لذا فإن العلماء يحاولون الاستفادة منها، وبالمقابل فإن المجرمين أيضاً يحاولون الاستفادة من التقدّم التّقني، فأصبحت التكنولوجيا للجميع، وفي واقع الحال نجد أنّ المجرمين كُثُر، وقد استطاعوا اكتساب خبرات ومهارات أكثر في تعاملهم مع الانترنت وارتكابهم للجرائم الإلكترونية عبر العديد من الوسائل والآليات الحديثة، ولم تعُد جرائمهم مُقتصرة على دولة واحدة بعينها، بل تجاوزت حدود الدولة، وكانت جرائمهم مبتكرةً ومستحدثة، تمثل ضرباً من ضروب الذكاء الإجرامي (عطايا، 2015).

ويرى البداينة (2014) أنّ انتقال الناس من العالم الواقعي إلى العالم الافتراضي، وكذلك انتقال الجريمة يُمكّننا من أن نتصوّر حجم التفاعلات التي تتم في الواقع الافتراضي، سواء كانت شخصية أو مؤسسية، أو في مجال الأعمال، أو الخدمات، أو الثقافة. لذا فقد أصبحت الجريمة الإلكترونية وجرائم الحاسوب ونظمها، بلا حدود، وعملية التحقيق فيها والحُكم عليها عملية معقدة جداً، وتُرتكب هذه الجرائم من قبل الأفراد، كما يمكن أن تُرتكب من مراكز البحوث، ومن الأكاديميين، ومن أُناسٍ يبحثون عن الثراء أو السلطة، أو من قِبل مؤسسات تبحث عن معلومات عن منافسيها، أو من وسائل إعلام تبحث عن معلومات أو أخبار، أو من قِبل حكومات تبحث عن معلومات تجارية، أو جريمة منظمة تبحث عن ملفات موثوقة.

وقد ذكر آل ثنيان (2012) أن المشكلات الإجرائية في مجال الجرائم الإلكترونية بتعلقها في كثير من الأحيان ببيانات معالجة الكترونياً وكيانات غير ملموسة، وبالتالي يصعب من ناحية كشف هذه الجرائم، ويصعب من ناحية أخرى في بعض الأحيان جمع الأدلة بشأنها، ومما يزيد صعوبة الاجراءات في هذا المجال، سرعة ودقة تنفيذ الجرائم الإلكترونية وإمكانية محو آثارها، وإخفاء الأدلة الناتجة عنها عقب التنفيذ مباشرة، ويواجه التفتيش، وجمع الأدلة صعوبات كثيرة في هذا المجال، وقد يتعلقان ببيانات مخزنة في أنظمة أو شبكات إلكترونية موجودة بالخارج.

وفي ضوء ذلك يرى الباحث أن السيطرة على الجريمة الإلكترونية ليس بالأمر السهل، بل هو يحتاج الى خطط عملية؛ واضحة ومُمنهجة، وخطوات رادعة للحد من انتشارها وتأثيرها على المجتمع الفلسطيني، بحيث يُمكن الوصول الى واقع مستقبلي أكثر أمناً وأقلّ ضرراً، وبالتالي جاءت هذه الدراسة للبحث في الجرائم الإلكترونية وطرق مواجهتها.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول الجرائم الإلكترونية التي انتشرت في الآونة الاخيرة بصورة ظاهرة إذ أثرت على طبيعة الحياة في المجتمعات بصورة عامة، وفي المجتمع الفلسطيني بصورة خاصة.

لذا فقد جاءت هذه الدراسة للبحث في سُبل مواجهة هذه الجرائم الإلكترونية، وتحديداً جاءت هذه الدراسة للإجابة على السؤال الرئيس التالي: ما سُبل مواجهة الجرائم الإلكترونية؟

وقد انبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:-

- هل هناك جرائم إلكترونية في المجتمع الفلسطيني؟
- هل هناك طرق خاصة لمواجهة الجرائم الإلكترونية في المجتمع الفلسطيني؟
- هل هناك برنامج مقترح لعلاج الجرائم الإلكترونية في المجتمع الفلسطيني؟

فروض الدراسة:

- هناك جرائم إلكترونية في المجتمع الفلسطيني.
- هناك طرق خاصة لمواجهة الجرائم الإلكترونية في المجتمع الفلسطيني.
- هناك برنامج مقترح لعلاج الجرائم الإلكترونية في المجتمع الفلسطيني.

منهجية الدراسة :

إن الإجابة على التساؤلات السابقة تتطلب جمع كثير من البيانات وتحليلها، ولهذا فان الباحث سيستخدم المنهج الوصفي- أسلوب (تحليل المضمون) في هذه الدراسة، اعتقادا منه بأنه سيتمكن من دراسة الجرائم الإلكترونية وطرق مواجهتها من أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من اختيارها لموضوع الدراسة، وهو موضوع لم يتعرض له الباحثون خاصة فيما يتعلق بسُبل مواجهة الجرائم الإلكترونية ،خاصة في المجتمع الفلسطيني - حسب علم الباحث

- لـذا تأتـي أهميـة هـذه الدراسـة مـن خـلال إمكانيـة الوصـول الـى طـرق حديثـة فـي مواجهـة الجرائـم الإلكترونيـة.

أيضاً قـد يُستفاد من نتائج هـذه الدراسة من قِبل صُنّاع القرار في المجتمع الفلسطيني، والمؤسسات المُهتمّة بموضوع الجريمة الإلكترونية.

وأيضاً قـد تستفيد المكتبة الفلسـطينية من هـذه الدراسة وأهميتها من حيث إثرائها بموضوع مهم وحسّاس ليكون ضمن الدراسات التي قـد يُستفاد منها من قِبل الدارسين والباحثين في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

بناء على ما سبق فان هذه الدراسة تهدف إلى التعرف إلى:

- إن كان هناك جرائم إلكترونية في المجتمع الفلسطيني.
- إن كان هناك طرق خاصة لمواجهة الجرائم الإلكترونية في المجتمع الفلسطيني.
- البرنامج المُقترح لعلاج الجرائم الإلكترونية في المجتمع الفلسطيني.

فصول الدراسة:

الفصل الأول: (واقع الجريمة الإلكترونية في المجتمع الفلسطيني).

الفصل الثاني: (الطرق الخاصة لمواجهة الجرائم الإلكترونية والبرنامج المُقترح لعلاجها).

- المطلب الأول: الطرق الخاصة لمواجهة الجرائم الإلكترونية.
- البرنامج المُقترح لعلاج الجرائم الإلكترونية.
- الفصل الثالث: (الخاتمة).

حدود الدراسة

- الحدود المكانية: هيئة التدريب العسكري/أريحا.
- الحـدود الزمانيـة: تـم إجـراء هـذه الدراسـة أثنـاء انعقـاد دورة القيـادات المتوسـطة «الحاديـة والعشـرون»، فـي الفتـرة الواقعـة مـا بيـن 2019/03/03م حتـى تاريـخ 2019/04/27م.
- الحـدود الموضوعيـة: تنحصـر هـذه الدراسـة فـي البحـث فـي الجرائـم الإلكترونيـة وطـرق مواجهتهـا.
- الحدود المفاهيمية: الجريمة الإلكترونية، الإنترنت.

مصطلحات الدراسة

الجريمة الإلكترونية: هـي الجريمة ذات الطابع المادي التي تتمثّل في كل سلوك غير قانوني مرتبط بأي شكل بالأجهزة الإلكترونية يتسبب في حصول المجرم على فوائد ،مع تحميل الضحية خسارة، ودائماً يكون هدف هذه الجرائم هو سرقة المعلومات الموجودة في الأجهزة، أو تهدف إلى ابتزاز الأشخاص بمعلوماتهم المخزنة على أجهزتهم المسروقة (مرعي، 2016).

الإنترنت: هي شبكة عالمية تقوم بربط جميع أجهزة الحاسوب مع بعضها البعض ليتم التواصل فيما بينها، وتبادل المعلومات المرئية أو الصوتية أو المسموعة، بشكل سهل وسريع (طالب، 2015).

واقع الجريمة الإلكترونية

شهدت السنوات الأخيرة ثورة تقنية هائلة شملت جميع نواحي حياة الإنسان، وألقت بظلالها على القطاعات كافة: الصحية، والصناعية، والتجارية، والاقتصادية، وكان ذلك نتيجة لتطور العلوم والمعارف، وتقديم هذه العلوم حلولاً جديدة ساهمت في حل العديد من المشكلات التي تمس حياة الإنسان، وتعدّ مسألة التطور التكنولوجي نسبية حيث إن ما نشهده في أيامنا الحالية يعدُّ متطورًا بالنسبة لما كان عليه الإنسان قبل 10 سنوات، وما نشهده حاليًا سيُعدُّ في يوم مّا قديمًا بسبب ظهور تقنيات أحدث من ذلك ستكون حاضرةً في المستقبل، وكما أنّه هناك إيجابياتٌ للتطوّر التكنولوجي في حياة الإنسان فهناك أيضاً سلبياتٌ عديدة أثّرت على حياته بسبب هذا التطوّر ولا يُمكن عزلها عن بعضها البعض (موسوعة وزي وزي، 2018).

ومن المؤكد أنّ التكنولوجيا تجعل الحياة أفضل، ولكنها يُمكن أن تكون عائقاً أمام إجراءاتنا اليومية، ويُمكن أن تكون التكنولوجيا الحديثة مسببة للإدمان، فمالِك الهاتف الذكي يتحقّق من هاتفه بمتوسط (100) مرة على مدار اليوم تقريباً، بالتالي فقد وصلنا الى مرحلة نعتمد فيها على التكنولوجيا في بعض الأحيان أكثر من براعتنا الخاصة، وقد ذَكَر موقع المرسال (2018) بعضاً من إيجابيات التكنولوجيا وهي انها تُتيح لنا تجربة ثقافات جديدة، توفّر لنا رؤىً أعمق، تسمح لنا بفعل المزيد مع أقل الموارد، تحسين الأرباح، وتُوفّر الوقت بشكل كبير. أما بخصوص السلبيات التي ذُكِرَت في نفس الموقع فهي أنها يُمكن أن تكون مدمرة بقوة، وقد خَلَقَت نقصاً في الخصوصية، كما أنها بحاجةٍ الى الترقية باستمرار، وليست رخيصة أيضاً.

وقد ذكرت الحياري (2017) عدة أنواع للجريمة الإلكترونية، وهي جرائم إلكترونية ضد الأفراد، جرائم إلكترونية ضد الحكومات، جرائم إلكترونية ضد المُلكية، الجرائم السياسية الإلكترونية، سرقة المعلومات، الإرهاب الإلكتروني، جرائم الاحتيال، والاعتداء على الأموال، جرائم الابتزاز الإلكتروني، جرائم التشهير، جرائم الشّتم والسبّ والقدح، والمطاردة الإلكترونية.

ومع تعدد أنواع الجرائم الإلكترونية ونظراً لتنوّعها فقد ذكر موقع الاقتصادي (2017) أنّ الجرائم الإلكترونية تُكلف الاقتصاد العالمي ما يزيد على (400) مليار دولار سنوياً، وتُقدّر خسائر منطقة الشرق الأوسط وحدها بأكثر من مليار دولار، ومن المتوقع أن تتسبب الهجمات الإلكترونية في خسارة الاقتصاد العالمي نحو (3) تريليونات دولار بحلول عام (2020)، إذا لم تتخذ الحكومات التدابير والإجراءات اللازمة لمواجهة هجمات القرصنة الإلكترونية (الاقتصادي، 2017).

والمجتمع الفلسطيني لا ينفصل عن العالم، فقد شيّد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نقلةً نوعية مع بداية عام 2018 بإطلاق خدمات الجيل الثالث، وتمكين شركة الوطنية موبايل من تقديم خدماتها في قطاع غزة، ومن ناحية أخرى فقد ارتفع اجمالي عدد مشتركي الانترنت فائق السرعة ADSL في فلسطين الى 357,071 مشتركا في نهاية عام 2017 مقارنة مع 119,488 مشتركاً في نهاية عام 2010 بزيادة بلغت نسبتها 198,8%، وفي نهاية عام 2017 بلَغَ متوسط سرعة الانترنت 8.58 Mbps مقارنة مع 0.5 Mbpsفي نهاية عام 2010 (وكالة وفا، 2018).

وقد ذَكَر ناصر (2017) أنّ فلسطين تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي بشكل كبير، فهي تتصدر دول العالم من حيث استخدام موقع التواصل الاجتماعي «الفيس بوك» مقارنة بعدد السكان، فقد بَلَغَ عدد المشتركين الفلسطينيين أكثر من مليون مشترك، وهذا يقودنا بالطبع الى ازدياد في الجرائم الإلكترونية.

ومن الواضح أنّ مستوى الجريمة الإلكترونية في فلسطين بتزايد مستمر، حيث بلغ عدد الشكاوى التي وصلت الشرطة منذ بداية العام الجاري أكثر من 1500 شكوى، بينما بلغ عدد الشكاوى في عام (2016) 1327 شكوى، أما في العام (2015) فقد بلغت 502، وفي (2014) لم يتجاوز عدد الشكاوى 361، أما في (2013) فقد بلغ عددها 173 شكوى فقط، وتعمل الشرطة الفلسطينية بشكل متواصل للكشف عن الجرائم التي تحرر شكوى بها، حيث أنّ نسبة الكشف عن هذه الجرائم يزيد عن 53% رغم حداثة وحدة الجرائم الإلكترونية الموجودة في الشرطة الفلسطينية، وقد كان واضحاً ذلك التنوُّع في الجرائم الإلكترونية ما بين سرقة الحسابات الشخصية، واستخدام معلومات الأشخاص لابتزازهم ماليّا أو أخلاقياً، خاصة في فئة الشباب والفتيات، وذلك رغم المصادقة على قانون الجرائم الإلكترونية الذي يتواصل الجدل حوله، باعتباره ينتهك حقوق الأفراد بحرية الرأي والتعبير (وطن، 2017).

ويُعتبر واقع الجرائم الإلكترونية وملاحقتها في فلسطين مُختلفاً عن واقع هذه الجرائم في مختلف الدول، بسبب وقوع دولة فلسطين تحت الاحتلال الاسرائيلي الذي يسيطر على سماء فلسطين وفضائها الإلكتروني سيطرة تامة، ممّا يضفى لوناً خاصاً عند ملاحقة هذه الجرائم في فلسطين (الشلالدة وربعي، 2015).

ومما سبق يرى الباحث أنّ فضاء فلسطين الإلكتروني هو جزء لا يتجزّأ من الفضاء الإلكتروني الدولي، وهذه الارقام والاحصائيات تُشكّل مؤشراً خطراً حول الجرائم الإلكترونية وتناميها باطّراد مستمر مع التقدم التكنولوجي يوماً بعد يوم في المجتمع الفلسطيني، ولكنها لم تصل بعد الى أن تُصبح ظاهرة او جريمة منظمة، فمن الواضح انها أفعال فردية لأهداف شخصية يُمكن الحدّ منها بنشر الوعي وتوجيه الابناء والطلاب لكيفية التعامل مع هذه الحالات، ولكن المعيق الأساسي والتحدي الأكبر هو الاحتلال الإسرائيلي البغيض الذي يتحكم في وسائل الاتصال والمنافذ الرئيسة، مما ينعكس سلباً على تطور القطاع التكنولوجي والأمني في مواجهة تحديات هذا النوع من الجرائم.

الطرق الخاصة لمواجهة الجرائم الإلكترونية وعلاجها

تؤثر الجرائم المعلوماتية (الجرائم الإلكترونية) على الدول إذا لم يتم مكافحتها؛ لذلك فإن انتشار هذا النوع من الجرائم ـ دون ضوابط وإجراءات تحُدّ من انتشارها ـ سيُؤثر على الدول في ظلّ توسّع مستخدمي شبكة الانترنت وأجهزة الحاسوب، والوسائل التكنولوجية الحديثة (الحوامدة، 2017).

الطرق الخاصة لمواجهة الجرائم الإلكترونية

لقد سارعت بعض الدول في الإطار العربي، ولخطورة الجريمة، لوضع تشريعات خاصة بمكافحة الجريمة المعلوماتية منها على سبيل المثال المملكة العربية السعودية، والتي أصدرت نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية رقم (م/17) والصادر بالمرسوم الملكي بتاريخ 1428/3/18 هـ، وكذلك قانون الجرائم الإلكترونية الأردني رقم (27) لسنة 2015 م، وأيضاً قانون جرائم تقنية المعلومات البحريني رقم (60) لسنة 2014 م، وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الإماراتي رقم (5) لسنة 2015 م

وغيرها من القوانين في الإطار العربي، وإيجاد تشريعات خاصة لمكافحة الجرائم الإلكترونية يعكس مدى خطورة هذه الجريمة على الدول(الحوامدة، 2017).

وبما أن فلسطين هي جزء لا يتجزأ من العالم الدولي والعربي، وهي تتأثر بشكل مباشر بالجريمة الإلكترونية فقد أقر رئيس دولة فلسطين قانون بقرار رقم (16) لسنة 2017 م المُتعلق بشأن الجرائم الإلكترونية، حيث اشتمل على كافة الأفعال الجرمية المتعلقة بالجريمة المعلوماتية في قانون خاص (المصري، 2017).

وعلى المستوى الأمني فقد قامت هذه الدول أيضاً بإيجاد أجهزة أمنية إدارية متخصصة للكشف عن الجرائم الإلكترونية، والقيام بدور التوعية الاجتماعية عن مخاطر هذا النوع من الجرائم، ففي الاردن تم إنشاء قسم الجرائم المعلوماتية عام 2008 م، ويتبع هذا القسم الى مديرية الأمن العام الأردني، ثم تطوّر هذا القسم ليُصبح وحدة الجرائم الإلكترونية عام 2015 م، وفي البحرين تم إنشاء إدارة الجرائم الإلكترونية والتي تختص بمتابعة كل القضايا المتعلقة بالمعلوماتية والانترنت، أمّا في المملكة العربية السعودية فلا يوجد أي جهاز متخصص لمكافحة الجرائم المعلوماتية، بل يتم الإبلاغ عن هذه الجرائم إلى هيئة الاتصالات السعودية، أو المراكز الأمنية التابعة لوزارة الداخلية السعودية ليتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقّ المخالفين، أمّا في الإمارات فلا يوجد أيضاً أي جهاز متخصص لمكافحة هذا النوع من الجرائم (الحوامدة، 2017).

أمّا في فلسطين وفي خطوة يُمكن اعتبارها جيدة نوعاً مّا للوقوف على هذه الجرائم فقد تمَّ إنشاء وحدة الجرائم الإلكترونية في إدارة المباحث العامّة التابعة للشرطة الفلسطينية، وكذلك نيابة الجرائم الإلكترونية (النجاح، 2018).

ويُعدُّ الاهتمام بعنصر التدريب للأجهزة الأمنية التي تضبط وتلاحق هذا النوع من الجرائم من المرتكزات الأساسية في مكافحة هذه الجرائم، والمقصود بالتدريب في هذه النقطة هو التدريب الذي يُركّز على إكساب المشاركين خبرة فنيّة في مجال الجريمة الإلكترونية، وهذه الخبرة الفنيّة تحتاج الى تدريب تخصصي يُراعى فيه العناصر الشخصية للمتدرب من حيث توافر الصلاحية العلمية والقدرات الذهنية والنفسية لتلقّي التدريب. وتجدُر الإشارة هنا الى أن مجال التعاون الدولي لمكافحة الجرائم المعلوماتية على وجه العموم لا زال دون المستوى المطلوب ويعود ذلك الى عدم وجود اتفاقية دولية صادرة عن الأمم المتحدة في مكافحة هذا النوع من الجرائم، ونظراً لمخاطر الجرائم المعلوماتية، فإنه يقع على عاتق الدول بذل جهود أكبر في تثقيف المواطنين من خطورة هذه الجرائم، خصوصاً فئة الشباب وصغار السن، فهم من أكثر الفئات في المجتمع ارتكاباً لهذه الجرائم، ويعود السبب في ذلك الى انتشار مشكلتي الفقر والبطالة، كما أنّ هذه الجرائم تُوفّر الظهور الإعلامي للشباب ممّا يُشكّل حافزاً لارتكابها (الحوامدة، 2017).

يرى الباحث أن الإجراءات التي اتّخذتها الدول بما فيها فلسطين والسُّبُل التي اتّبعتها في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية لا زالت غير كافية ودون المستوى المطلوب الذي يَرقى للوصول الى مستوى التطور التكنولوجي والتطور الذهني والفنّي للمجرمين الذي يسلكون المجال التكنولوجي لتنفيذ جرائمهم على المستوى الداخلي والخارجي، كما أن الجانب التشريعي لا زال يعتريه النقص في العديد من المحاور خصوصاً فيما يتعلق بالإجراءات الجزائية للتعامل مع هذا النوع من الجرائم، ولكن إقرار قانون خاص لمكافحة الجرائم الإلكترونية في فلسطين كان بمثابة نقطة تحوُّل وركيزة أساسية

على طريق محاربة هذه الجريمة ويُعدّ نقطة قوّة لفلسطين على المستوى الإقليمي والدولي، رغم وجود بعض التحفظات على هذا القانون، ويرى الباحث أيضاً ضرورة قيام الأجهزة الأمنية والشرطة الفلسطينية بشكل خاص بتكثيف عقد اللقاءات على مستوى المدارس والجامعات من أجل التوعية بمخاطر هذه الجرائم وأثرها على المجتمع، كما أنه لا بّد من توسيع دائرة تبادل المعلومات مع دول الإقليم والعالم كَكُل لتطوير الخبرات والقدرات التي تساعد في مكافحة الجريمة على مستوى فلسطين والعالم.

البرنامج المقترح لعلاج الجرائم الإلكترونية

في ضوء ما سبق من معلومات واحصائيات، وبالنظر الى التجارب الإقليمية والدولية في مكافحة الجرائم الإلكترونية، فإن الباحث يرى أنه لا بُدّ من القيام بالعديد من الإجراءات على جميع الأصعدة وعلى جميع المستويات، فواقع الجريمة الإلكترونية لا يُمكن حصره داخلياً، بل يجب العمل على المستوى الوطني، العربي، والدولي أيضاً.

وبالنظر الى المستوى الوطني في فلسطين، فإن الباحث يرى أن أقصى الأولويات في علاج الجرائم الإلكترونية هو تثبيت قانون الجرائم الإلكتروني، حيث أن قانون الجرائم الإلكترونية في فلسطين هو قانون بقرار أصدره السيد الرئيس محمود عباس في مدينة رام الله بتاريخ 2017/6/24 وهو رقم (16) لسنة 2017، وذلك بسبب تعطل المجلس التشريعي، وتكمن الحاجة القصوى الى عرض القانون على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها لتثبيت القانون، وذلك أنه إذا لم يتم عرض القانون في أول جلسة فإن القانون يُصبح باطلاً ولا وجود له، وبالتالي وبالرجوع الى القانون الأساسي المُعدّل في المادة (15) فإنه «لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني»، وهنا وبعدم عرض أو إقرار قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية من قِبل المجلس التشريعي فلن يستطيع القضاء الفلسطيني التعامل مع حالات الجرائم الإلكترونية.

ومن ناحية أخرى، فالباحث يرى أن ضرورة التخلص من الاحتلال الإسرائيلي البغيض هي مِفصل أساسي وخطوة كبيرة لمكافحة وعلاج الجرائم الإلكترونية، وطالما أن فلسطين تعاني الإحتلال فإنه لا سُلطة لها ولا سيطرة على مداخل التكنولوجيا ومواقع التواصل الإجتماعي، فالإحتلال بيده كلُّ شيء من أدوات ومنافذ وسيطرة كاملة على الفضاء الإلكتروني، وبالتالي فإن الاحتلال هو أحد المحرّكات الرئيسة للجرائم الإلكترونية ضد مجتمعنا الفلسطيني، وزوال هذا الإحتلال سيؤدي حتماً لتخفيف الأعباء عن كاهل المجتمع الفلسطيني من جميع النواحي بما فيها التكنولوجية والإجرامية.

من وجهة نظر الباحث فقد كان لتشكيل وحدة الجرائم الإلكترونية التابعة لإدارة المباحث العامة الفلسطينية وكذلك إنشاء نيابة الجرائم الإلكترونية الأثر الكبير في الحدّ من هذه الجرائم، ولكن عمل هذه الوحدات والإدارات لا زال دون المستوى المطلوب وذلك بسبب الظروف الداخلية والمحيطة كما أسلفنا سابقاً، وبالتالي نحن بحاجة لتطوير هذه الأقسام المختصة بالجرائم الإلكترونية، والتطوير هنا يشمل مختلف النواحي البشرية والمهنية والمادية. والتدريب هنا يُعدّ أهم المرتكزات التي تقوم عليها مكافحة وعلاج الجرائم الإلكترونية، حيث أن نوعية هذه الجرائم في تطوّر مستمر ودائم تبعاً للتطوّر التكنولوجي، لذا فيجب أن تكون كوادر الأجهزة الأمنية العاملة في مجال الجريمة الإلكترونية على اطّلاع دائم بالمستجدات وطرق العامل معها، وهذا لا يأتي إلا بالعمل على بناء هذه الكوادر وتدريبها داخلياً وخارجياً عبر دورات داخلية وخارجية للوصول الى المستوى الذي يؤهلهم دائماً للوقوف في وجه هذا الخطر الذي يُهدد المجتمع.

يرى الباحث أن نشر التوعية في المجتمع وخصوصاً فئات الشباب وصغار السن لخطر الجرائم الإلكترونية وأثرها على السلم الأهلي، هو من أحد أهم الخطوات الواجب اتخاذها وتطويرها والعمل بها بشكل مكثّف، سواء في المدارس أو الجامعات أو اللقاء التثقيفية والندوات العامة والخاصة، وذلك انطلاقاً من مبدأ درهم وقاية خيرٌ من قِنطار علاج، لذا فنشر الثقافة العامة بهذا الموضوع يُسهّل التعامل مع الحالات التي قد تحدُث مستقبلاً، إضافة الى أن المجتمع سيُصبح قادراً على درء هذا الخطر من تلقاء نفسه إن توافرت القدرة الذهنية والسلوكية للأفراد على مختلف مستوياتهم العلمية والاجتماعية.

وبالنظر الى المستوى الخارجي والمقصود هنا هو مكافحة وعلاج الجرائم الإلكترونية على المستوى الدولي، فإن الباحث يرى أنه من الضرورة بمكان أن يكون هناك منظمة او هيئة دولية تجمع الكُلّ الدولي لتبادل الخبرات، المعلومات، والمقترحات التي ستُشكل الدرع الدولي لهذه الآفة المتصاعدة والمتنامية بسرعة كبيرة، مع الإشارة الى أن الشرطة الدولية (الإنتربول) تقوم بدورٍ في الجرائم المتعلقة بالتكنولوجيا والانترنت، ولكنه لا يكفي وليس بالمستوى الذي يحدّ من خطر الجريمة الإلكترونية، وبالتالي فإن وجود تجمع دولي يجمع الدول سيؤدي تلقائياً للحدّ من خطر الجريمة الإلكترونية على مستوى العالم أجمع، كما أنه من الضرورة أن يكون للأمم المتحدة دورٌ فاعل في محاربة الجرائم الإلكترونية، وأن يكون هناك اتفاقية خاصة صادرة عن الأمم المتحدة تعمل تنظيم وترتيب الأدوار بين الدول مجتمعة، وكيفية تطبيق الإجراءات على الصعيد العالمي لحماية جميع الدول المُوَقّعة على هذه الاتفاقية، وتخصيص ميزانية كافية لمكافحة وعلاج الجرائم الإلكترونية، والتي تحتاج الى أدوات وخبرات وتدريب مكثف، والمال هنا أصبح عنصراً أساسياً حتى تكون الدول قادرة على الوقوف في وجه المجرمين وأدواتهم وما قد ينتج عن ذلك من أضرار، إضافة الى إلزام الجميع بنقل المعلومات وتبادل الخبرات التي تساعد الدول الحديثة في هذا المجال على تطوير كوادرها وإكسابهم المعرفة والخبرة اللازمة لمواجهة خطر الجرائم الإلكترونية كجزء من العالم الدولي.

الخاتمة

ناقشت هذه الدراسة موضوعاً يُعدّ من أهم المواضيع في العصر الحالي بعنوان «الجرائم الإلكترونية وطرق مواجهتها»، وقد تناولت الدراسة موضوع الجرائم الإلكترونية من حيث واقعها والطُّرُق الخاصة لمواجهة هذه الجرائم، إضافة الى برنامج مقترح لعلاج الجرائم الإلكترونية.

فالجرائم الإلكترونية تؤثّر على السّلم الأهلي وتُضعف الأمن، وبالتالي كان هناك العديد من المشكلات التي ظهرت في المجتمعات بظهور هذه الجرائم كونها جرائم مُستحدثة وخبرات التعامل معها لا زالت ضئيلةً نوعاً مّا، وكان لا بدّ من علاجها، والتوعية بمخاطرها وآثارها السلبية على المجتمعات.

وقد خرجت الدراسة بالعديد من الاستنتاجات والتوصيات نُجملها بالآتي:

أولاً: الاستنتاجات

- تُظهِر الدراسة أن الجريمة الإلكترونية في فلسطين لا تُشكّل ظاهرة بعد ولا جريمة منظمة بل هي قائمة على أعمال فردية.
- واضح جد أن الاحتلال الإسرائيلي هو أحد المعيقات الأساسية في مكافحة الجريمة داخل فلسطين والذي يتحكم في وسائل الإتّصال والمنافذ الرئيسية.
- الإجراءات المُتّبعة في مكافحة الجريمة الإلكترونية لا زالت غير كافية ودون المستوى المطلوب.
- إنّ إصدار قانون بقرار من سيادة الرئيس لمكافحة الجرائم الإلكترونية رقم (16) لسنة 2017 هو خطوة بالاتجاه الصحيح وعمل على إزالة الفراغ التشريعي في النظام القانوني الفلسطيني.
- بيّنت الدراسة أنه نتيجة انتشار التكنولوجيا والإنترنت تزداد الجرائم الإلكترونية، إضافة الى قلّة الوعي لدى مستخدمي الإنترنت ومواقع التواصل الإجتماعي فذلك يؤدي أيضاً الى ازدياد نسبة هذه الجرائم.
- يظهر من خلال الدراسة أن التدريب والتطوير لكوادر الأجهزة الأمنية العاملة في مجال الجريمة الإلكترونية هو أحد أهم الخطوات الواجب تكثيفها وتطويرها.
- إن التعاون الدولي في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية لا يرقى لمستوى المواجهة الشاملة مع الجرائم الإلكترونية.

ثانياً: التوصيات:

- العمل وبشتّى السبل على إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وإزالة الإحتلال المُتحكّم بكلّ مناحي الحياة والذي يُعدّ أحدَ الأسباب الرئيسية في انتشار الجرائم الإلكترونية في فلسطين.
- تثبيت قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني، وذلك بعرضه على المجلس التشريعي في أول جلسة لانعقاده لإقراره.
- العمل على تدريب الكوادر والأفراد المتخصّصين في الوحدات والدوائر العاملة في مجال الجرائم الإلكترونية ومكافحتها وتطوير قدراتهم ورفع كفاءتهم بشكل مستمر ودائم بما يتلاءم مع التطور التكنولوجي السريع.
- زيادة الحملات التوعوية والهادفة لتعريف المجتمع بمخاطر الجرائم الإلكترونية وأثرها السلبي على كل مناحي الحياة خصوصاً لطلاب المدارس والجامعات وفئات الشباب المختلفة من كلا الجنسين.
- فتح آفاق جديدة في تبادل الخبرات مع الدول الإقليمية والدولية ذات الخبرة في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية، وإيجاد السُّبُل الخاصة لزيادة تبادل المعلومات العلمية الخاصة في هذا المجال.
- العمل على إصدار اتفاقية دولية صادرة عن منظمة دولية تجمع الكُلّ الدولي كالأمم المتحدة تهدف الى تنظيم وترتيب الأدوار بين الدول مجتمعة لمكافحة الجرائم الإلكترونية على الصعيد الدولي، وتعمل على إلزام المُوقّعين عليها بضرورة التبادل المستمر والمُكثّف لكل ما يستجدّ على مستوى تقنيات هذه الجرائم وطرق مكافحتها.

المصادر والمراجع:

- عطايا، ابراهيم. (2015): الجريمة الإلكترونية وسبل مواجهتها في الشريعة الإسلامية والأنظمة الدولية، جامعة طنطا، مصر. (دراسة تحليلية تطبيقية).
- البداينة، ذياب موسى. (2014): الجرائم الإلكترونية المفهوم والأسباب، ورقة مقدمة في الملتقى العلمي الجرائم المُستحدثة في ظل التغيرات والتحوّلات الإقليمية والدولية، عمان، الأردن.
- آل ثنيّان، ثنيّان. (2012): إثبات الجريمة الإلكترونية، جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية. (رسالة ماجستير).
- وزي، وزي. (2018): التطور التكنولوجي إيجابياته وسلبياته. https://weziwezi.com/التطور_التكنولوجي_إيجابياته_وسلبيات
- تقنية، سارة. (2018): إيجابيات وسلبيات التكنولوجيا. https://www.almrsal.com/post/735767
- الحياري، ايمان. (2017): أنواع الجرائم الإلكترونية. https://mawdoo3.com/أنواع_الجرائم_الإلكترونية
- وكالة وفا. (2018): مؤشرات إحصائية للإتصالات ومجتمع المعلومات. http://info.wafa.ps/userfiles/server/pdf/tet_17_5_2018.df
- ناصر، فيصل. (2017): واقع الجرائم الإلكترونية في فلسطين، دورة كبار الضباط الخامسة عشر، هيئة التدريب العسكري، فلسطين.
- مرعي، اسراء. (2016): الجرائم الإلكترونية «الأهداف والأسباب وطرق الجريمة ومعالجتها، المركز الديمقراطي العربي. (دراسة بحثية).
- طالب، هديل. (2015): تعريف شبكة الإنترنت.
- https://mawdoo3.com/تعريف_شبكة_الإنترنت
- وكالة وطن. (2017): تنامي في معدلات الجريمة الإلكترونية في فلسطين. https://www.wattan.tv/ar/video/219438.html
- الشلالدة، محمد وربعي، عبد الفتاح. (2015): الجرائم الإلكترونية في دولة فلسطين المحتلة، جامعة جرش، المملكة الأردنية الهاشمية. (بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الحادي والعشرون).
- الحوامدة، لورنس. (2017): الجرائم المعلوماتية أركانها وآلية مكافحتها، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية. (دراسة تحليلية مقارنة).
- المصري، نداء. (2017): خصوصية الجرائم المعلوماتية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين. (رسالة ماجستير).
- النجاح الإخباري. (2018): تفاصيل جرائم إلكترونية وتصدّي الشرطة لها. https://nn.ps/news/thqyqt-wtqryr/2018/10/21/164971/

الدفاع المدني الفلسطيني بين الواقع والمأمول – دراسة ميدانية على المواطنين بمحافظة الخليل

إعداد: مقدم/ يزن يوسف عمر المشرف العلمي: د /عايد الحموز

ورقة بحثية لاستكمال دورة كبار الضباط السابعة عشرة

هيئة التدريب العسكري الفلسطيني (2019م)

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة التعرف الى واقع الدفاع المدني الفلسطيني، والدور المأمول له من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل، والتعرف على طبيعة الفروق في متوسطات واقع الدفاع المدني، والدور المأمول له من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل تبعا لمتغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، و العمر). ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث ببناء استبانة خاصة، مكونة من أربعة أبعاد، البعد الأول يقيس واقع المعرفة العامة بالدفاع المدني من وجهة نظر المواطنين، والثاني يقيس واقع طبيعة الخدمة، والثالث يقيس واقع المشاكل التي تواجه الدفاع المدني، والرابع يقيس الدور المأمول للدفاع المدني، وتم تطبيق الأداة على عينة مكونة (92) مبحوثا، وبينت النتائج.

- أن الدرجة الكلية لواقع المعرفة العامة بالدفاع المدني جاءت بدرجة مرتفعة، كذلك فإن واقع طبيعة الخدمة التي يقدمها الدفاع المدني من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل جاءت بدرجة مرتفعة، وأن واقع المشاكل التي تواجه الدفاع المدني الفلسطيني جاءت بدرجة مرتفعة، وأخيراً أن الدور المأمول للدفاع المدني جاء بدرجة مرتفعة.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات واقع الدفاع المدني، والدور المأمول له من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل تعزى لمتغير الجنس على جميع الأبعاد.وكذلك بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي على جميع الأبعاد باستثناء بعد (المشاكل التي تواجه الدفاع المدني) لصالح الثانوي فأقل. أيضا تبين أنه لا توجد فروق تبعا لمتغير العمر على بعدي (المعرفة العامة بالدفاع المدني، وطبيعة الخدمة)، في حين تبين وجود فروق على بعدي (المشاكل التي تواجه الدفاع المدني، والدور المأمول للدفاع المدني) لصالح المبحوثين الذين أعمارهم (بين25 سنة – 40 سنة، أكبر من 40 سنة).
- في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، يوصي الباحث بمنح الجهاز ودعمه بكوادر بشرية (تجنيد) ، وبعدد يتناسب مع حجم أعماله، وبما يضمن قدرته على الاستمرار في تقديم الخدمة. ورفع موازنات الجهاز التشغيلية. واعتماد علاوة مخاطرة للعاملين في الجهاز. ودعم الجهاز بمركبات إدارية ذات دفع رباعي، و أدوات، و معدات، و آليات إطفاء و إنقاذ حديثة، و تخصيص منهاج معتمد في كافة الجامعات يستهدف طلبة الهندسة

مقدمـــة: كثرت المخاطر التي باتت تهدد حياة الإنسان بكافة أشكالها ومخلفاتها) من زلازل وفيضانات، وعواصف، وحرائق كبيرة، وانفجارات، وغازات سامة(، وازدادت وتعددت التحديات التي يواجهها رجال الدفاع المدني تبعاً لذلك، وهي تزداد حدة وضراوة مع التقدم التقني، والتطور الصناعي التكنولوجي الذي ساعد على رفاهية الإنسان، واختصر الزمن لتحقيق كثيرٍ من أهدافه، فكان ذلك على حساب سلامة الإنسان؛ إذ لم يتح الفرصة للإنسان للتوقف لتقييم المخاطر واختبارها ،وإيجاد وسائل الوقاية المناسبة؛ لأن الإنسان ينشد السلامة دائماً ، يتمناها في كل شؤون حياته؛ لأنه يتجاوب مع الغرائز التي أودعها الله فيه.

ونظراً لتعدد نتائج الأزمات والكوارث الطبيعية والصناعية وفداحتها، فقد بادرت الدول إلى إنشاء إدارات متخصصة منها الدفاع المدني، أو الحماية المدنية لتكون مسؤولة عن معالجة أوضاع الأزمات، والكوارث قبل حدوثها وأثناءها وبعدها، لتقع على عاتقها المسارعة في التحرك، والبدء في عمليات الإنقاذ، واتخاذ الإجراءات المناسبة للمحافظة على سلامة الناس وحماية الممتلكات، وإصدار

التعليمات الخاصة بإعادة التوازن والوضع إلى طبيعته (مراد، 2013).

ومن أهم الأساليب والتقنيات التي يمكن استثمارها في رفع كفاءة أداء الكوادر العاملة في هذا المجال، أسلوب المحاكاة، والذى يهدف إلى توفير الكثير من الفرص التدريبية، وبالصورة التي تحاكي الملابسات والظروف الحقيقية، ما يؤدي إلى إكساب العاملين في هذا المحال الخبرات المطلوبة، ومعايشة الواقع، وتعلم الصواب من خلال الممارسة العملية، والتعرف على مواطن الخطأ وأساليب معالجتها، مما يسهم في نهاية الأمر في تحقيق المطلوب من عمليات التدريب، وهي بلا شك سوف تؤدي إلى توفير الكثير من النماذج والحالات التي قد لا يمكن توفيرها أو إيجادها في الواقع بميادين التدريب، أو بحلقات التدريب النظرية (عبد المطلب، 2008).

ولأهمية المحاكاة في تطوير كفاءة أداء العاملين في فرق الطوارئ في جهاز الدفاع المدني، تحرص قيادة جهاز الدفاع المدني على القيام بتنفيذ سيناريوهات ومناورات متعددة، تسهم بشكل كلي في رفع الجاهزية للطواقم من جهة، ورفع الوعي للمواطنين، حيث تقوم فرق الطوارئ بتطبيق أساليب المحاكاة في مناسبات مختلفة، من أجل تعزيز كفاء العاملين لديها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها: تمثل وحدات الدفاع المدني الميدانية الركيزة الأساسية لعمل الدفاع المدني، فهي التي تباشر جميع الحوادث المختلفة، وحيث أن طبيعة أعمال تلك الوحدات في الغالب ميداني، وتقع على عاتقها الكثير من المهام والمسؤوليات الكبيرة لعلاقتها بمختلف جوانب الحياة ، حيث يعمل رجال الدفاع المدني من أجل حماية الأرواح والممتلكات من مختلف الأخطار، ومواجهة الكوارث المختلفة، والسيطرة عليها، أو التقليل ما أمكن من الآثار الناجمة عنها لتحقيق السلامة العامة؛ لذا فإنها تحتاج إلى الدعم البشري والمادي، وتوفير تجهيزات الحماية الشخصية لحماية العاملين، وبالتالي الرفع من مستوى أدائهم في مواجهة الكوارث والحوادث بمختلف أنواعها. لذا فإن مشكلة الدراسة تتحدد بالتساؤل الرئيس الآتي:

ما واقع الدفاع المدني الفلسطيني والدور المأمول له من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل؟

وانبثق عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما واقع المعرفة العامة بالدفاع المدني من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل؟
- ما واقع طبيعة الخدمة التي يقدمها الدفاع المدني من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل؟
- ما واقع المشاكل التي تواجه الدفاع المدني الفلسطيني من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل؟
- ما الدور المأمول للدفاع المدني من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات واقع الدفاع المدني والدور المأمول له من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل تعزى لمتغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، والعمر)؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى التعرف إلى:

- واقع الدفاع المدني الفلسطيني والدور المأمول له من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل.
- واقع المعرفة العامة بالدفاع المدني من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل.
- واقع طبيعة الخدمة التي يقدمها الدفاع المدني من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل.
- واقع المشاكل التي تواجه الدفاع المدني الفلسطيني من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل.
- الدور المأمول للدفاع المدني من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل.
- طبيعة الفروق في متوسطات واقع الدفاع المدني، والدور المأمول له من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل تعزى لمتغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، والعمر).

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في قلة الدراسات التي تناولت الدفاع المدني، وتكمن أهمية هذه الدراسة من الناحية التطبيقية في إمكانية استفادة المسؤولين في الدفاع المدني مما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج قد تسهم في رفع مستوى الوعي لدى المواطنين بأهمية الدفاع المدني في حماية الأرواح، والممتلكات، ودرء المخاطر عنهم، وأخذ بعض ما توصلت إليه النتائج في الاعتبار للعمل على تحقيق المأمول من الدفاع المدني الفلسطيني بكافة طواقمه وأجهزته.

فرضيات الدراسة:

تحاول الدراسة الحالية فحص الفرضيات التالية والتحقق من صحتها:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05≥ (α) في متوسطات واقع الدفاع المدني والدور المأمول له من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل تعزى لمتغير الجنس.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05≥ (α) في متوسطات واقع الدفاع المدني والدور المأمول له من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05≥ (α) في متوسطات واقع الدفاع المدني والدور المأمول له من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل تعزى لمتغير العمر.

حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة الحالية بالحدود الآتية:

- الحدود البشرية: المواطنون في محافظة الخليل.
- الحدود المكانية: محافظة الخليل

- الحدود الزمانية: فترة انعقاد دورة كبار الضباط السابعة عشرة، (2019م).
- الحدود الموضوعية: واقع الدفاع المدني، والدور المأمول له من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل. وتتحدد نتائج الدراسة بالأداة المستخدمة لجمع البيانات.

مصطلحات الدراسة:

الدفاع المدني: هو أحد أجهزة وزارة الداخلية في السلطة الوطنية الفلسطينية، ويقوم بمجموعة من الإجراءات والأعمال اللازمة لحماية السكان، والممتلكات العامة والخاصة من أخطار الحرائق والكوارث، والحروب، والحوادث المختلفة، وإغاثة المنكوبين، وتأمين سلامة المواصلات والاتصالات ،وسير العمل في المرافق العامة ،وحماية مصادر الثروة الوطنية وذلك في زمن السلم ،وفي حالات الحرب والطوارئ (أبو مارقة، 2007: 8).

رجل الدفاع المدني: هو الشخص المكلف ضمن اختصاصه ومسؤولياته بالتعامل مع الحوادث والكوارث المختلفة لحماية السكان، والممتلكات العامة والخاصة من أخطار الحرائق والكوارث، و الحروب، والحوادث المختلفة (أبو مارقة، 2007: 9).

محافظة الخليل: تقع في جنوب الضفة الغربية ، وتبلغ مساحتها 74.1 كم2، و يبلغ عدد سكانها حوالي 750 الف نسمة.

الإطار النظري

يشتمل هذا الجزء من البحث المادة النظرية التي تتحدث عن الدفاع المدني الفلسطيني.

مفهوم الدفاع المدني:

لقد اتسعت دائرة الخطر الذي يهدد الإنسان، حيث لم تعد الطبيعة وكوارثها، أو الأقدار وحوادثها فقط هي كل ما يهدد الإنسان من أخطار، بل إن المؤسسات الصناعية الضخمة بأخطارها وحوادثها، ووسائل المواصلات بأنواعها المتعددة، والحروب المدمرة التي يشهدها العالم بشكل مستمر، كل تلك الأخطار ومسببات الكوارث والحوادث أصبحت أعباءً جديدة، أضيفت إلى حياة الإنسان، وأصبح لزاماً عليه أن يواجه تبعاتها، ويقاوم آثارها السلبية. من هنا فكّر الإنسان في إيجاد جهة متخصصة و مسئولة تساعد في تخفيف وطأة هذه الحوادث والكوارث، وتقلل من الخسائر البشرية والمادية، تتمثل في جهاز الدفاع المدني فكرة وتنظيماً (أبو زنيد، 2017).

نشأ الدفاع المدني بمعناه الحديث خلال الحروب، حيث تحددت ملامحه أثناء الحرب العالمية الثانية، ثم اكتسب أهمية كبرى مع مرور الوقت، وتعاقب الأحداث حتى أن بعض الحكومات علقت عليه آمالاً كبيرة في سلامة الأوطان، وعودة الحياة الطبيعية إليها بعد تعرضها للدمار والحروب والخراب) اللحياني، 1994).

ولقد وضعت كل دولة تعريفاً خاصاً للدفاع المدني استمدته من خلال الأعمال الإنسانية التي يقوم بها لمساعدة الناس وتضميد جراحهم، واختلفت هذه التعاريف في الألفاظ ولكنها اتفقت في المعنى، حيث تشمل مجموعة الأعمال التي يقوم بها الجهاز للحد من الإصابات، والخسائر في الأرواح والأموال والممتلكات في حالات الحروب، أو الكوارث، أو حالات الطوارئ (دبابسة، 2016).

الدفاع المدني الفلسطيني:

نشأته:

- عندما عادت السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994 لمست الحاجة الماسة والافتقار الشديد لمراكز الإطفاء والإنقاذ وأجهزته لدرجة أن بعض المدن والتجمعات السكانية الكبيرة لم يكن بها سيارة إطفاء واحدة، وحرصاً على سلامة الوطن والمواطن، وحماية مدخراته، وبتكليف وتوجيهات من القائد الشهيد ياسر عرفات أمر بإنشاء الدفاع المدني ليغطي كل مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية في عام .1996
- عدد مديريات الدفاع المدني في الوطن 11 مديرية.
- عدد المديريات و المراكز الموزعة في محافظات الوطن هي 47.
- يوجد 3 وحدات إسناد موزعة (شمال، وسط، جنوب)، في محافظات جنين والقدس و الخليل.
- يوجد مركز للبحث و الإنقاذ الفلسطيني في محافظة أريحا.
- عدد المنتسبين لجهاز الدفاع المدني الفلسطيني يبلغ 1236 (ضباطا، ضباط صف، جنودا).

مهام الدفاع المدني في زمن السلم:

يحدد نظام الدفاع المدني الفلسطيني هذه المهام، ويقسمها إلى الآتي (أبو زنيد، 2017):

- تنظيم وسائل الإنذار من الغارات الجوية.
- الإشراف على تنظيم التعاون بين المدن والقرى في أعمال الدفاع المدني، وإنشاء الكتائب المدنية السريعة لنجده المناطق المنكوبة.
- تنظيم وسائل إطفاء الحريق.
- إنشاء غرفة عمليات الدفاع المدني وتهيئتها.
- تنظيم عمليات الكشف عن القنابل والألغام التي لم تنفجر ورفعها.
- تقييد الإضاءة ،وإطفاء الأنوار منعاً للأضرار التي قد تحدث من الغارات الجوية.
- تخزين المعدات والأدوية والمطهرات اللازمة لأعمال الدفاع المدني.
- تكوين فرق الكشف عن الإشعاعات الذرية والغازات السامة والجراثيم.
- المساهمة في تهيئة الأماكن التي تصلح لاستقبال المصابين من الغارات الجوية.
- إقامة الخنادق والملاجئ العامة، وتهيئة الملاجئ الخاصة بالمباني والمنشآت، والكوارث الطبيعية.
- إعداد فرق الإنقاذ، وفرق رفع الأنقاض، وفرق مراقبي الغارات الجوية والحريق.
- تعليم المدنيين على طرق الدفاع المدني وتدريبهم بمختلف الوسائل.
- تنظيم وتحديد شروط نقل المواد الكيميائية الخطرة، وتخزينها على طرق أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية.

- الكشف المبكر على المنشآت التجارية، و الصناعية، و السكنية و السياحية، ومدن الملاهي، وفرض إجراءات السلامة العامة عليها.
- التوعية و الإرشاد من خلال برامج تدريبية وتوعوية تستهدف كافة شرائح المجتمع وفئاته.

التقنيات الحديثة ودور الدفاع المدني في مواجهة مخاطر القرن الجديدة:

تحاول أجهزة الدفاع المدني في بعض دول العالم إدخال تقنيات وأفكار جديدة، تساعد على تخفيف المخاطر الحالية والمتوقعة مستقبلاً، وعلى سبيل المثال يمكن التوسع في استخدامات نظم المعلومات والاتصالات والتصوير الحراري، والكواشف الإشعاعية الدقيقة ،ومعدات الطاقة والمياه، والملاجئ الحديثة.

تقنية التصوير الحراري: تعود تقنية التصوير الحراري إلى بداية عام 1960م القرن الماضي. ويعتمد مبدأ هذه التقنية على أن كل جسم تحت درجة حرارة ما يصدر طيفاً حرارياً (أشعة تحت حمراء مرئية) ذا طاقة إشعاعية ما، وكلما ارتفعت حرارته كلما كانت هذه الطاقة الإشعاعية أكبر، وبالتالي إذا تم قياس هذه الطاقة باستخدام حساسات (مجسات) حرارية تستطيع أن تسجلها وتحللها حسب درجة حرارة الجسم، وإذا استخدمت كاميرا خاصة تدعى بالكاميرا الحرارية فإنه يمكن أن تتشكل صورة حرارية (غير عادية) تبين فيها خطوط متوازية، أو غير متوازية، موزعة حسب درجة حرارة الجسم المدروس. هذا وقد بدأت هذه التقنية بكاميرات تصوير تقوم بالتقاط صور ثابتة تتدرج ألوانها من الأبيض إلى اللون الأسود ضمن عشر تدريجات لونية، حيث يمثل اللون الكاشف إلى ارتفاع درجة الحرارة، واللون الأسود الداكن إلى انخفاض الحرارة (الليحاني، 1994).

ثم تطورت تقنية التصوير الحراري في بداية السبعينيات عن طريق إدخال كاميرات الفيديو لالتقاط صور حرارية متحركة ساعدت على تحديد التغيرات الحرارية الآنية في لحظة ما، وأصبحت دقتها أكبر عندما أدخل عليها تقنية التصوير الملون في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، أي أن الألوان ساعدت على تحديد البقع الحرارية الساخنة بصورة أدق، وذلك من خلال الألوان الفاتحة اللون كالأصفر والبرتقالي، أما اللون الأزرق الداكن فيحدد درجات الحرارة المنخفضة، كما ساعدت تقنية التصوير الحراري اللوني في المهمات الليلية إن كان ذلك في تطبيقات مدينة أو عسكرية، حيث أصبح تحديد الجسم وشكله من خلال معرفة توزع درجة حرارته، وإرسالها ضمن شبكة حاسب مركزية إلى الجهات المسؤولة المختصة. أما أهم تطبيقات التصوير الحراري في الحماية المدنية فلخصها المهندس (2000) بما يلي:

- دراسة التسربات المائية في المباني المزدحمة السكان، وذلك ضمن جداول وأزمنة مراقبة وتحكم دورية منتظمة.
- تحديد موقع الأعطال الكهربائية في العقد الكهربائية، وخطوط نقل القدرة بالقرب من المناطق المزدحمة كالمدن الكبيرة، ومواسم الحج والعمرة، حيث يمكن تفادي الحرائق الطارئة إذا تم تحديد موقع السخونة الزائدة، ويمكن إنجاز ذلك عن طريق برنامج دوري خاص ينفذها أفراد وفرق الدفاع المدني المختصة البرية أو البحرية أو الجوية.
- مراقبة درجة المستودعات والمخازن المركزية (أغذية، ألبسة، غازات، ومواد متفجرة، ومواد كهربائية وكيميائية وغيرها).
- مراقبة درجة حرارة المخيمات البشرية كمواسم الحج والعمرة، ومخيمات اللاجئين، وغيرها.

- تدريب كوادر بشرية متخصصة في مجال ابتكار تطبيقات تفيد أجهزة الحماية المدنية في مختلف المجالات.
- مراقبة الحدود، وكشف المتسللين والهاربين في النقاط الأمنية الهامة.

تقنية الاستشعار عن بعد: إن الميزات المهمة التي توفرها أشعة الليزر جعلت من هذه التقنية ذات دور فعال في الكشف عن المخاطر الكيميائية والبيولوجية، حيث يمكن استخدام الليزر بكفاءة عالية في الكشف عن الغازات الكيميائية في الجو، كغاز الأعصاب وغاز الخردل، وكذلك الكشف عن المواد الجرثومية في الجو، مثل البكتريا والفيروسات، ففي حالة حدوث حرب كيميائية ـ لا سمح الله ـ فإنه تستخدم تقنية الاستشعار عن بعد بواسطة الليزر للكشف عن الغازات السامة، والمواد الجرثومية التي يطلقها العدو في الجو، وذلك بطريقة إرسال حزمة ليزرية إلى مسافات بعيدة محددة في الجو، ثم يتم ذلك استقبال التفلور أو التشتت الناشئ عن امتصاص هذه الغازات لأشعة الليزر، وبالتالي تحديد نوعية وتركيز الغازات في الجو. ويعتبر هذا التطبيق مهما جداً في مجال الحماية المدنية، حيث يمكن التعرف على مصدر الغازات قبل فترة زمنية ليتم اتخاذ الاحتياطات الأمنية اللازمة في الوقت المناسب. كما يمكن استخدام الليزر في مراقبة النسب الغازية المسموح بها في الجو، وبالتالي عدم تجاوز النسب الغازية المضرة بالصحة العامة وخاصة في المناطق المزدحمة بالسكان أو العمال كالمدن الصناعية الكبيرة (الحسن، 1987).

تقنية الكواشف الإشعاعية: يتوفر حالياً وعلى المستوى التجاري عددٌ كبيرٌ من الحساسات (المجسات الإلكترونية) والكواشف الإشعاعية المختلفة، تختلف تطبيقاتها حسب المجال المطلوب كقياسات الكشف عن مستويات الحرارة ،والضغط ،والغازات، والأبخرة وغيرها. ويقصد بالكواشف الإشعاعية بأنها الأدوات التي تتحسس لوجود إشعاع تحت طول موجة محدد في الوسط المحيط. كما يمكن لجهاز الدفاع المدني أن يقوم بدور هام في التوسع في استخدام معدات الكشف الإشعاعي الضوئي، والذري وفوق البنفسجي والشمسي وغيرها، حيث يتم تخزين البيانات لتحليلها في وقت لاحق، وإضافة إلى ذلك فإنه يمكن عمل دورات تدريب وتأهيل بالتعاون مع الجهات الأكاديمية المحلية، والإقليمية، والدولية ،والتي تهدف بمجملها إلى تطوير وسائل الدفاع المدني في هذا المجال. هذا ويمكن أيضاً تطوير أجهزة كاشفة (صوت وصورة) لأجسام حية أو ميتة وذلك بطريق التحسس الإشعاعي، أو كشف مواقعها أو الروائح الغريبة عن بعد، حيث تتواجد عادة هذه الأجسام أو الضحايا تحت أنقاض المباني المهدمة نتيجة حدوث زلزال، أو سقوط المباني، أو حدوث إعصار ما وغيرها، وذلك بغرض استبدالها مع الطريقة المعروفة التي تستخدم الكلاب الشمامة، وهذا الموضوع يبحث حالياً في بلدان عديدة، وخاصة بعد أن أثبتت الطرق التقليدية فشلها في الزلازل التي حدثت مؤخراً في كل من تركيا وتايوان واليابان وغيرها (أورفلي، 1997).

تقنية معدات الطاقة: وتتضمن أهمية التعرف والتدريب على آخر المستجدات الجديدة في معدات الطاقة الكهربائية المختلفة، كما يمكن إدخال معدات الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية والرياح..) التي يمكن لجهاز الدفاع المدني أن يتابعها من خلال برامج تعليمية وتدريبية محددة ،وذلك كوسيلة احتياطية عند حدوث كارثة طبيعية، أو كارثة عارمة كانهيار خطوط نقل القدرة الكهربائية، أو حدوث حرائق في محطات تحويل الطاقة ومراكزها ،أو في مناطق منكوبة بعيدة عن الخدمة الكهربائية التقليدية. أما أهم الأدوات والمعدات التي يمكن التدرب عليها كما أشار إليها صديق (1991)، وتتمثل بالآتي:

- أدوات لا تستهلك كميات كبيرة من الكهرباء مثل لمبات الإنارة الجديدة، وأجهزة التهوية، وأجهزة الاتصال.. حيث تدخل هذه الأدوات بصورة عامة تحت مسمى وسائل ترشيد الطاقة.
- استخدام الطاقة المتجددة، وخاصة الخلايا الكهروضوئية، ونظم السخانات الشمسية، حيث تتوفر تجارياً على شكل أحجام ومساحات مختلفة ثابتة أو مرنة، حيث يمكنها أن تؤمن الكهرباء والحرارة لمناطق منكوبة بأكملها، والتي تصلها المعونة والإغاثة.

تقنية المياه: يمكن لأجهزة الدفاع المدني أن تتبنى نظم مائية جديدة ثابتة أو متنقلة ذات سعات صغيرة، يمكن إنشاؤها في نقاط معينة ،وتشغيلها بصورة آلية عند الضرورة، وكذلك عمل شبكة طوارئ مائية في المناطق البعيدة والصحراوية والمنكوبة، وفي هذه المناسبة فإن استخدام المقطرات الشمسية ونظم تقنية المياه بالطاقة الكهروضوئية (الشمسية) تعتبر حلاً ميدانياً جيداً تساعد على تقليل الخسائر البشرية (عبد الصبور، 2000).

تقنية الملاجئ: إن مساهمة أجهزة الدفاع المدني في تطوير الملاجئ الميدانية والاستراتيجية يتطلب وضع الدراسات المناسبة بالتعاون مع الجهات المختصة المدنية والعسكرية، وخاصة أن متطلبات الدفاع المدني ومهامه أصبحت معروفة في المناطق المنكوبة والملاجئ الثابتة أو الخندقية.

ومن جهة أخرى فإن التحديات والمخاطر القادمة تدخل ضمن نطاق الخطط التنموية في بلدان عربية. وعلى سبيل المثال فقد أشارت دراسات حديثة في سويسرا إلى أهمية تطوير نظام طوارئ جديد يتبع إدارة الدفاع المدني، وذلك استناداً إلى تغيرات اجتماعية وتقنية مختلفة والتي تخلق كوارث لا يستطيع نظام الطوارئ القديم أن يعالجها (Peter et al., 1996).

كما أن التحديث المستمر لشبكات الحاسب الآلي وقواعد المعلومات، وزيادة سعتها التخزينية لشمل كافة قطاعات وخدمات المدني ستساعد على تحقيق أسرع المنجزات في الحماية المدنية، وقد ورد مؤخراً أن استخدام شبكة الحاسب السريع والذي تصل سرعته إلى 100 مليون مرة مقارنة مع الحواسب التقليدية سيساعد على تقديم خدمات منتظمة ودقيقة للقطاعين العسكري والمدني، حيث جاء ذلك في دراسة أمريكية حديثة (Jones, 1996).

إن إجراء الاختبارات القياسية على المواد والأجهزة المستخدمة، والتي تخص اهتمامات الدفاع المدني، ثم تحديث مواصفاتها بين حين وآخر يعتبر أمراً هاماً، كما يمكن تنظيم ورشات عمل تدريبية تربط قطاع الدفاع المدني مع الجهات الأخرى ذات العلاقة ستساعد على وضع برامج وطنية شاملة تهدف إلى تطوير الحماية المدنية عامة وإلى إدخال التقنيات الحديثة تدريجياً إلى الخدمة، وهذا يعني تحديث الوسائل والتقنيات المتبعة في جهاز الدفاع المدني كإطفاء الحرائق ومكافحة المخدرات والإرهاب، وأداء الأمن الجنائي وغيرها (Pace &Walters, 1995).

إن معظم الإجراءات السابقة سيصاحبها استخدام برامج مختصة يمكن تعديلها لتلائم المواصفات والمتطلبات المحلية، وعلى سبيل المثال يمكن اعتماد برنامج جهاز يخص التشغيل الأمثل في قطاع الدفاع المدني في الولايات المتحدة ولكن بعد التغيرات أو التعديلات التي تلائم الاعتبارات الجغرافية والبيئية والاجتماعية، وهذا يتطلب ايضاً تدريب الكوادر المحلية التابعة للدفاع المدني (المهندس، 2000).

كذلك يجب تطوير نظام المراقبة والتصوير المبرمج، وذلك للحفاظ على الأمن في مؤسسات هامة كالمصارف المالية، ومخازن المجوهرات، ومستودعات الوثائق التاريخية وغيرها، حيث ورد في دراسة حديثة أنه يمكن السيطرة على الوضع الأمني في زمن قصير عندما تطبق النظم الأمنية الجديدة المبرمجة، وذلك مقارنة مع النظم المعروفة حالياً، وأخيراً، يمكن للدفاع المدني أن يساهم في أمن السواحل البحرية على المستويين المحلي والإقليمي حيث لابد من تطبيق أحدث وسائل الحماية، وذلك لزيادة الأداء التجاري والأمني على حد سواء، ففي الولايات المتحدة وعلى سواحلها تطبق نشاطات أمنية نظامية تساهم في دعم التجارة والأمن الوطني، ومن أهمها مراقبة المسارات البحرية والمطارات المائية والقوارب السريعة التي ترتبط مع بعضها البعض بطريقة مبرمجة. هذا ويمكن الاستفادة من شبكات الاتصال والإنترنت للحصول على معلومات جاهزة لأهم الشركات التجارية التي تنتج معدات الدفاع المدني وتطبيقاتها التشغيلية المختلفة (عبد الصبور، 2000).

الدراسات السابقة:

دراسة (الرحيلي، 2017م) بعنوان: «فاعلية المهارات القيادية للقائد ومعوقاتها في إدارة الأزمات والكوارث: دراسة مسحية على الضباط العاملين بالإدارة العامة للدفاع المدني بالمدينة المنورة".

هدفت الدراسة إلى بيان فاعلية المهارات القيادية للقائد ومعوقاتها في إدارة الأزمات والكوارث، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الضباط العاملين بالإدارة العامة للدفاع المدني بالمدينة المنورة من رتبة ملازم الى رتبة عقيد، وعددهم (61) ضابطاً، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة للدراسة، وخلصت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها: أن ضباط الإدارة العامة للدفاع المدني بالمدينة المنورة موافقون بدرجة كبيرة على فاعلية المهارات الذاتية والفنية والانسانية والإدارية للقائد في إدارة الازمات والكوارث، وأن ضباط الإدارة العامة للدفاع المدني بالمدينة المنورة موافقون بدرجة كبيرة على أن هناك معوقات تحد من دور المهارات القيادية للقائد في إدارة الأزمات والكوارث. وأوصت الدراسة بتوصيات كان أهمها: على الجهات القيادية العليا بالدفاع المدني العمل على استحداث مركز لإدارة الأزمات والكوارث، يتضمن قاعدة بيانات ومعلومات عن جميع الأزمات والكوارث المحتمل حدوثها وأساليب مواجهتها، وتشجيع مشاركة ضباط الدفاع المدني وتفعيلها في الخطط والتجارب الفرضية التي لها علاقة بمجال إدارة الازمات والكوارث محلياً واقليمياً ودولياً.

دراسة (بني سعيد، 2014م) بعنوان: « إدارة الأزمات في مديرية الدفاع المدني الأردني".

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى الاستعداد والجاهزية لدى مديريات الدفاع المدني الأردني في اقليم الوسط في مواجهة الأزمات المحتملة في جميع مراحلها، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة منتظمة من المديرين والمساعدين، ورؤساء المراكز والأقسام العاملين في مديريات الدفاع المدني الأردني في إقليم الوسط بلغت (130) ضابطاً، كما تم تصميم الاستبانة كأداة للدراسة. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها أن مستوى جاهزية مديريات الدفاع المدني الأردني في مواجهة الأزمات مرتفع، وتقوم المديريات بتشكيل فرق للتعامل مع الأزمات التي تواجهها، إلا أن هذا الفرق ليست وحدة إدارية مستقلة، وأفرادها ليسو متخصصين ومدربين جيداً في هذا المجال في مواجهة الأزمات. وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء وحدة إدارية مستقلة لإدارة الازمات

في مديريات الدفاع المدني، وتكوين فريق لإدارة الأزمات من الموظفين (ضباط وأفراد) متخصصين ومدربين جيداً في مجال مواجهة الأزمات بحيث يكون الفريق جاهزاً في أي وقت، وتطوير خطط فاعلة لإدارة الأزمات، لأنها تساعد في الحد من انتشار الازمات واستمرارها.

دراسة (مراد، 2013م) بعنوان: «استراتيجيات إدارات العلاقات العامة في التعامل مع الأزمات والكوارث: دراسة تطبيقية على المديرية العامة للدفاع المدني."

هدفت الدراسة الكشف عن استراتيجيات إدارات العلاقات العامة في التعامل مع الأزمات والكوارث: دراسة تطبيقية على المديرية العامة للدفاع المدني، واعتمدت الدراسة على المسح الاجتماعي في جمع البيانات، وبناء على أهداف الدراسة فإن مجتمع الدراسة يتمثل في جميع العاملين بالإدارة العامة للعلاقات والاعلام في المديرية العامة للدفاع المدني، والموزعين على تلك الجهات حسب نطاق خدمات الدفاع المدني في المملكة العربية السعودية، وتكونت عينة الدراسة من (129) موظفا، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة للدراسة.

دراسة (الرضيع، 2011م) بعنوان: مدى الجاهزية لإدارة الأزمات والكوارث، دراسة مسحية على ضباط جهاز الدفاع المدني في قطاع غزة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى جاهزية جهاز الدفاع المدني في قطاع غزة لمواجهة الأزمات والكوارث، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي عن طريق أسلوب الحصر الشامل لضمان الحصول على نتائج تمثل المجموع الكلي لأفراد المجتمع، والبالغ عددهم (149) وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة.

وخلصت الدراسة عدة نتائج كان أهمها: أن كافة مجالات الدراسة حصلت على أوزان نسبية تعدت في قيمتها الوزن النسبي المحايد، حيث حصلت جميع فقرات مجال (التخطيط لإدارة الأزمات والكوارث) على نسبة 70.44%،وحصلت جميع فقرات مجال (أهمية توافر المعلومات اللازمة لإدارة الأزمات والكوارث) على نسبة 67.61%، وحصلت جميع فقرات مجال (أهمية التدريب في إدارة الأزمات والكوارث) على نسبة 68.27%، وحصلت جميع فقرات مجال (أهمية توفر المهارات القيادية اللازمة لإدارة الأزمات والكوارث) على نسبة 66.61% ،وحصلت جميع فقرات مجال (مدى توفر المعدات والتقنيات اللازمة) على نسبة 63.73% ،وأوصت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها: ضرورة إنشاء وحدة إدارية مستقلة لإدارة الأزمات والكوارث مع وجود غرفة عمليات للطوارئ مجهزة بكافة المستلزمات الضرورية لإدارة الأزمات والكوارث، وزياد الاهتمام بالتخطيط داخل جهاز الدفاع المدني، وتوفير قاعدة معلومات متطورة عن الأزمات والكوارث المتوقعة تعتمد على تقنيات المعلومات الحديثة.

التعقيب على الدراسات السابقة

واجه الباحث مشكلة حقيقية عندما اصطدم بواقع عدم وجود أي دراسة قريبة في محتواها من محتوى الدراسة الحالية، حيث إن معظم الدراسات السابقة التي حصل عليها الباحث كانت مختلفة في طبيعتها عن أهداف هذه الدراسة، ولعل هذا هو ما يميز الدراسة الحالية، إذ إنه في ضوء العرض السابق للدراسات السابقة، تبين للباحث أنها تختلف مع هذه الدراسة في طبيعة الهدف من الدراسة، فغالبيتها ركزت على مدى الجاهزية لإدارة الأزمات والكوارث في جهاز الدفاع المدني. واستراتيجيات إدارات العلاقات العامة في التعامل مع الأزمات والكوارث، وفاعلية المهارات القيادية للقائد ومعوقاتها، والتأثير الفعال والإيجابي للبرامج المقدمة في تنمية الافراد، وتطوير قدراتهم.

كذلك تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في طبيعة الفئة المستهدفة، والمتمثلة في المواطنين في محافظة الخليل، بالإضافة إلى المقياس المستخدم في هذه الدراسة، والذي قام الباحث بإعداده ليتلاءم مع طبيعة العينة، والهدف من الدراسة، والمتمثل في الدفاع المدني الفلسطيني بين الواقع والدور المأمول له.

الطريقة والاجراءات:

يتضمن هذا القسم وصفاً لمنهج الدراسة، ومجتمعها وعينتها. كما يعطي وصفاً مفصلاً لأداة الدراسة وصدقها وثباتها، وكذلك إجراءات الدراسة والمعالجة الإحصائية التي استخدمها الباحث في استخلاص نتائج الدراسة وتحليلها.

منهج الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لطبيعة هذه الدراسة. حيث تم استقصاء آراء المواطنين في محافظة الخليل حول الدفاع المدني بين الواقع والمأمول، وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات الديمغرافية.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع المواطنين بمحافظة الخليل، وذلك في فترة انعقاد دور كبار الضباط السابعة عشر في نهاية العام (2019م).

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة الكلية من (100) مبحوث ومبحوثة من كلا الجنسين، تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية البسيطة، وبعد إتمام عملية جمع البيانات وصلت حصيلة الجمع (93) إستبانة. استبعد منها (استبانة واحدة) استبيانات بسبب عدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي لكي تصبح عينة الدراسة التي تم إجراء التحليل الإحصائي عليها (92) مبحوثا، والجدول رقم (1) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس، والمؤهل العلمي، والعمر.

جدول رقم (1): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب (الجنس، والمؤهل العلمي، والعمر).

المتغير		العدد	النسبة المئوية	المجموع
الجنس	ذكر	45	48.9	92
	أنثى	47	51.1	
المؤهل العلمي	ثانوي فاقل	24	26.1	92
	دبلوم/ بكالوريوس	60	65.2	
	دراسات عليا	8	8.7	
العمر	اقل من 25 سنة	31	33.7	92
	بين 25 سنة – 40 سنة	47	51.1	
	اكبر من 40 سنة	14	15.2	

أداة الدراسة: بعد إطلاع الباحث على عدد من الدراسات السابقة والأدوات المستخدمة، وعلى الأدب التربوي المتعلق بموضوع الدراسة، وأهدافها، وفروضها، قام الباحث ببناء مقياس خاص من أجل التعّرف إلى واقع الدفاع المدني والدور والمأمول له، وقد تكونت أداة الدراسة في صورتها النهائية من خمسة أقسام:

القسم الأول: تضمن بيانات أولية عن عينة الدراسة.

القسم الثاني: تضمن الأسئلة التي تقيس واقع المعرفة العامة بالدفاع المدني من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل، وعدد فقرات هذا القسم (12) فقرة.

القسم الثالث: تضمن الأسئلة التي تقيس طبيعة الخدمة المقدمة من قبل الدفاع المدني من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل، وعدد فقرات هذا القسم (13) فقرة.

القسم الرابع: تضمن الأسئلة التي تقيس اهم المشاكل التي تواجه الدفاع المدني الفلسطيني من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل، وعدد فقرات هذا القسم (11) فقرة.

القسم الخامس: تضمن الأسئلة التي تقيس الدور المأمول للدفاع المدني على صعيد المجتمع من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل، وعدد فقرات هذا القسم (18) فقرة.

وقد بنيت الفقرات، حسب سلم خماسي وأعطيت الأوزان للفقرات الايجابية كما هو آت:(بدرجة كبيرة جداً: خمس درجات، بدرجة كبيرة: أربع درجات، بدرجة متوسطة: ثلاث درجات، بدرجة قليلة: درجتين، بدرجة قليلة جداً: درجة واحدة). وقد طبق هذا السلم الخماسي على جميع الفقرات.

وللتعرف إلى تقديرات أفراد العينة وتحديد (واقع الدفاع المدني والدور المتوقع له)، تم حساب المدى (5-1 =4)، ثم تم تقسيمه على (4) للحصول على طول الخلية الصحيح (5/4 = 0.80)، وبعد

ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في الإستبانة (أو بداية الإستبانة وهى الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلى:

جدول رقم (2): يوضح طول الخلايا.

#	المستوى	الدرجة
1	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 1 - 1.79	منخفضة جدا
2	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 1.80 - 2.59	منخفضة
3	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 2.60 - 3.39	متوسطة
4	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 3.40 - 4.19	مرتفعة
5	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 4.20 - 5	مرتفعة جدا

صدق الأداة: تم التأكد من صدق الأداة في الدراسة الحالية بعرضها على ثلاثة محكمين من المختصين في البحث العلمي، وكان هناك اتفاق بينهم على صلاحية المقياس ومقروئيته، في ضوء الإطار النظري الذي بني على أساسه، حيث تم إجراء بعض التعديلات على الفقرات حسب ما اقترح المحكمين.

ثبات الأداة: قام الباحث بحساب الثبات لأداة الدراسة على الدرجة الكلية لكل بعد من الأبعاد الفرعية، حيث تم حساب الثبات لأداة الدراسة بأبعادها المختلفة بحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا ((Cronbach Alpha، وقد جاءت النتائج كما هي واضحة في الجدول (3).

جدول رقم (3) نتائج معامل ثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لأدوات الدراسة.

#	القيمة	عدد الفقرات	قيمة Alpha
البعد الأول	المعرفة العامة بالدفاع المدني	12	0.855
البعد الثاني	طبيعة الخدمة	13	0.874
البعد الثالث	المشاكل التي تواجه الدفاع المدني	11	0.843
البعد الرابع	الدور المتوقع للدفاع المدني على صعيد المجتمع	18	0.912

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (3) السابق إلى أن أداة الدراسة بأبعادها المختلفة تتمتع بدرجة عالية جدا من الثبات، حيث تراوحت درجات الثبات بين (84%) وبين (91%) على ابعاد واقع الدفاع المدني والدور المأمول له، معبرة عن درجة بين عالية وعالية جدا من الثبات.

إجراءات تطبيق الدراسة:

قام الباحث بإجراءات الدراسة وفق الخطوات التالية:

- القيام بحصر مجتمع الدراسة، والمتمثل في المواطنين في محافظة الخليل.
- بناء أداة الدراسة بعد اطلاع الباحث على مجموعة من الأدوات المستخدمة في مثل هذه الدراسة.
- تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على ثلاثة محكمين.
- توزيع أداة الدراسة على المجتمع الهدف، أثناء انعقاد دورة كبار الضباط السابعة عشرة في نهاية العام (2019م) باليد ،وأجاب المبحوثون على الإستبانات بوجود الباحث.
- تم إعطاء الإستبانات الصالحة أرقاماً متسلسلة وإعدادها لإدخالها للحاسوب.
- استخدم البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل البيانات واستخراج النتائج.

المعالجة الإحصائية

تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات، وتم استخدام الإحصاء الوصفي باستخراج الأعداد، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لدى أفراد العينة واستجاباتهم على مقياس(الدفاع المدني بين الواقع والمأمول)، وقد فحصت فرضيات الدراسة عن طريق الاختبارات الإحصائية التحليلية التالية: اختبار (ت) (t-test)، ونتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One - Way Analysis of Variance)، واختبار توكي (Tukey)، كما واستخدم معامل الثبات كرونباخ ألفا لحساب ثبات الأداة، وذلك باستخدام الحاسوب باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

نتائج الدراسة

نتائج السؤال الأول:

ما واقع الدفاع المدني الفلسطيني والدور المأمول له من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل؟

وقد انبثق عن السؤال الأول الأسئلة الفرعية الآتية:

نتائج السؤال الفرعي الأول:

ما واقع المعرفة العامة بالدفاع المدني من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل؟

للتعرف على واقع المعرفة العامة بالدفاع المدني من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية والدرجات لكل فقرة. وفيما يلي عرض لنتائج السؤال الأول في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4) يبين واقع المعرفة العامة بالدفاع المدني الفلسطيني.

#	واقع المعرفة العامة بالدفاع المدني الأمنية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	خدمات الدفاع المدني الفلسطيني ضرورية للمجتمع	92	4.72	0.52	94.35	مرتفعة جداً
2	أعتقد ان العمل في الدفاع المدني الفلسطيني يعرض العاملين للأخطار أثناء تعاملهم مع الحوادث.	92	3.86	1.05	77.17	مرتفعة
3	أتلقى التعليمات الصادرة عن الدفاع المدني الفلسطيني بكل جدية.	92	4.23	0.84	84.57	مرتفعة جداً
4	أشعر بروح التعاون بين أفراد الدفاع المدني الفلسطيني وضباطه.	92	3.97	0.88	79.35	مرتفعة
5	تتميز مرافق الدفاع المدني / الادارة (مباني، مكاتب، ساحات) بالتنظيم والترتيب المناسب.	92	3.87	0.88	77.39	مرتفعة
6	أسلوب تعامل الموظفين في الدفاع المدني مريح.	92	3.87	0.80	77.39	مرتفعة
7	الدقة في المواعيد (مواعيد كشف السلامة العامة من مصاعد ومباني، ودراسة مخططات).	92	3.79	0.92	75.87	مرتفعة
8	أحصل على المعلومات والوثائق التي أريدها من أول مرة.	92	3.64	0.98	72.83	مرتفعة
9	سرعة الاستجابة في معالجة الشكاوى في حال كان هناك أي شكوى أو اعتراض للمواطنين.	92	3.85	0.89	76.96	مرتفعة
10	ساهم إعلام الدفاع المدني برفع مستوى الوعي الوقائي لدى المواطنين.	92	4.12	0.74	82.39	مرتفعة
11	شاهدت طواقم الدفاع المدني تتعامل مع حوادث إطفاء وحوادث سير بمهنية عالية .	92	4.18	0.80	83.70	مرتفعة
12	معرفة مواقع مراكز الدفاع المدني وسهولة الوصول اليها .	92	3.96	0.99	79.13	مرتفعة
	الدرجة الكلية لواقع المعرفة العامة بالدفاع المدني	92	4.00	0.54	80.09	مرتفعة

يتضح من بيانات الجدول السابق أن الدرجة الكلية لواقع المعرفة العامة بالدفاع المدني الأمنية جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لواقع المعرفة العامة بالدفاع المدني (4.00)، وبنسبة مئوية بلغت (80.1%)، وعن أبرز أبعاد المعرفة العامة بالدفاع المدني الأمنية تمثلت في الفقرة رقم (1) ، والتي تنص على(خدمات الدفاع المدني الفلسطيني ضرورية للمجتمع) ، حيث جاءت

في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.72) معبرة عن درجة مرتفعة جداً، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (3) ، والتي تنص على (اتلقى التعليمات الصادرة عن الدفاع المدني الفلسطيني بكل جدية) بمتوسط حسابي قدره (4.23) معبرة عن درجة مرتفعة جداً، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (11) ،والتي تنص على (ساهم اعلام الدفاع المدني برفع مستوى الوعي الوقائي لدى المواطنين) بمتوسط حسابي قدره (4.18) معبرة عن درجة مرتفعة، في حين جاءت الفقرة رقم (8) في المرتبة الأخيرة، والتي تنص على (احصل على المعلومات والوثائق التي أريدها من أول مرة) بمتوسط حسابي قدره (3.64) معبرة عن درجة مرتفعة.

ويعزو الباحث السبب في وجود درجة مرتفعة إلى ما يقوم به جهاز الدفاع المدني من حملات توعية، وعقد العديد من اللقاءات والدورات التي تستهدف كافة شرائح المجتمع في المدن والقرى والمخيمات والبلدات والمناطق النائية.

نتائج السؤال الفرعي الثاني:

ما واقع طبيعة الخدمة التي يقدمها الدفاع المدني من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل؟

لمعرفة واقع طبيعة الخدمة التي يقدمها الدفاع المدني من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية والدرجات لكل فقرة. وفيما يلي عرض لنتائج السؤال الأول في الجدول رقم (5).

جدول رقم (5) يبين واقع الخدمة التي يقدمها الدفاع المدني من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل.

#	واقع طبيعة الخدمة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
13	سرعة استجابة طواقم الدفاع المدني في حالة الطوارئ .	92	4.13	0.88	82.39	مرتفعة
14	بساطة النماذج المستخدمة لمتطلبات السلامة العامة ووضوحها .	92	3.93	0.85	78.70	مرتفعة
15	رسوم إجراءات السلامة العامة والحوادث منطقية.	92	3.75	0.85	75.00	مرتفعة
16	أفراد الدفاع المدني على مستوى عالٍ من الكفاءة والمهارة في تقديم الخدمة.	92	3.91	0.85	78.26	مرتفعة
17	الدفاع المدني على مستوى كاف من حيث التجهيزات والمعدات.	92	3.73	0.92	74.57	مرتفعة
18	مستوى الدورات التدريبية التي يعقدها أفراد الدفاع المدني الفلسطيني لشرائح المجتمع المختلفة جيدة.	92	3.75	0.81	75.00	مرتفعة

#	واقع طبيعة الخدمة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
19	هناك رضا عن تعامل أفراد الدفاع المدني الفلسطيني مع المواطن.	92	3.64	0.93	72.83	مرتفعة
20	هناك بطاقة تعريفية واضحة ومقروءة لموظفي الدفاع المدني الفلسطيني.	92	3.89	0.87	77.83	مرتفعة
21	يتم التعامل مع الشكاوى المقدمة من المراجعين بطريقة مناسبة.	92	3.83	0.97	76.52	مرتفعة
22	معرفة أفراد الدفاع المدني الفلسطيني بالأنظمة والقوانين عالية.	92	4.01	0.78	80.22	مرتفعة
23	تعتبر الخدمة التي يقدمها جهاز الدفاع المدني من أهم خدمات المؤسسة الأمنية .	92	4.12	0.80	82.39	مرتفعة
24	تطبيق إجراءات السلامة العامة مهم لحماية الأرواح والممتلكات	92	4.18	0.77	83.70	مرتفعة
25	يوجد ارتياح من دور جهاز الدفاع المدني في تقديم خدمات الاطفاء و الانقاذ صيفا وشتاء بمهنية عالية .	92	4.04	0.89	80.87	مرتفعة
	الدرجة الكلية لواقع طبيعة الخدمة	92	3.92	0.54	78.33	مرتفعة

يتضح من بيانات الجدول السابق أن الدرجة الكلية لواقع طبيعة الخدمة التي يقدمها الدفاع المدني من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي على الدرجة الكليلة (3.92)، وبنسبة مئوية بلغت (78.3%)، وعن أبرز فقرات واقع طبيعة الخدمة التي يقدمها الدفاع المدني من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل تمثلت في الفقرة رقم (24) ، والتي تنص على(تطبيق إجراءات السلامة العامة مهم لحماية الارواح والممتلكات) حيث جاءت في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي قدره (4.18) معبرة عن درجة مرتفعة، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (13) ،والتي تنص على (سرعة استجابة طواقم الدفاع المدني في حالة الطوارئ) بمتوسط حسابي قدره (4.13) معبرة عن درجة مرتفعة ايضا، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (23) ،والتي تنص على (تعتبر الخدمة التي يقدمها جهاز الدفاع المدني من أهم خدمات المؤسسة الأمنية) بمتوسط حسابي قدره (4.12) معبرة عن درجة مرتفعة ايضا، في حين جاءت الفقرة رقم (19) وفي المرتبة الأخيرة والتي تنص على (هناك رضا عن تعامل أفراد الدفاع المدني الفلسطيني مع المواطن) بمتوسط حسابي قدره (3.64) معبرة عن درجة مرتفعة ايضا.

ويعزو الباحث ذلك إلى اهتمام قيادة الجهاز، وتعليماته الواضحة والداعمة للعاملين في الجهاز، وتعزيز قدراتهم ومهاراتهم، وتوجيههم بالطريقة التي من شأنها أن تعطي صورة واضحة ومطمئنة للمواطن الفلسطيني بأن حياته وحياة عائلته وممتلكاته بأيدي أمينة ذات كفاءة عالية، وجاهزية دائمة لخدمته في كافة الأوقات .

نتائج السؤال الفرعي الثالث:

ما واقع المشاكل التي تواجه الدفاع المدني الفلسطيني من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل؟

لمعرفة واقع المشاكل التي تواجه الدفاع المدني الفلسطيني من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية ،والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية والدرجات لكل فقرة. وفيما يلي عرض لنتائج السؤال الأول في الجدول رقم (6).

جدول رقم (6) يبين واقع المشاكل التي تواجه الدفاع المدني الفلسطيني.

#	واقع المشاكل التي تواجه الدفاع المدني الفلسطيني	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
26	التزام المواطن بالإرشادات والتحذيرات الصادرة من المديرية العامة للدفاع المدني .	92	3.99	0.99	79.78	مرتفعة
27	تهرب بعض المواطنين من تطبيق إجراءات السلامة العامة في المنشاة الخاصة بهم .(تجارية ، صناعية، سكنية)	92	3.99	0.88	79.78	مرتفعة
28	قلة ادراك المواطن بضرورة التبليغ السريع وقت الحدث .	92	3.92	0.89	78.48	مرتفعة
29	عدم امتثال بلدية الخليل للقانون وتسليم مركبات الاطفاء والانقاذ للدفاع المدني .	92	3.88	0.90	77.61	مرتفعة
30	ضعف الاهتمام بتطوير وتأهيل مراكز الدفاع المدني.	92	4.03	0.82	80.65	مرتفعة
31	تواضع الميزانيات التشغيلية للدفاع المدني.	92	3.83	0.87	76.52	مرتفعة
32	محدودية التجهيزات التقنية للدفاع المدني.	92	4.02	0.80	80.43	مرتفعة
33	قلة الكوادر البشرية العاملة في الدفاع المدني .	92	3.99	0.81	79.78	مرتفعة
34	يتطلب التكامل والتنسيق بدرجة عالية بين الدفاع المدني والمؤسسات الاخرى.	92	4.10	0.97	81.96	مرتفعة
35	وجود الاحتلال الاسرائيلي معيق كبير في أعمال الدفاع المدني .	92	4.30	0.84	86.09	مرتفعة جداً
36	تأخر الوصول إلى موقع الحدث نتيجة لقطع أوصال مناطق السلطة ا لفلسطينية .	92	4.20	0.87	83.91	مرتفعة جداً
	الدرجة الكلية لواقع المشاكل التي تواجه الدفاع المدني الفلسطيني	92	4.02	0.55	80.45	مرتفعة

يتضح من بيانات الجدول السابق أن الدرجة الكلية لواقع المشاكل التي تواجه الدفاع المدني الفلسطيني جاءت بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي على الدرجة الكلية لواقع المشاكل (4.02)، وبنسبة مئوية بلغت (80.5%)، وعن أبرز المشاكل التي تواجه الدفاع المدني الفلسطيني تمثلت في الفقرة رقم (35) والتي تنص على(وجود الاحتلال الاسرائيلي معيق كبير في أعمال الدفاع المدني) حيث جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.30) معبرة عن درجة مرتفعة جداً، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (36) والتي تنص على (تأخر الوصول إلى موقع الحدث نتيجة لقطع اوصال مناطق السلطة الفلسطينية) بمتوسط حسابي قدره (4.20) معبرة عن درجة مرتفعة جداً أيضاً، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (34) والتي تنص على (يتطلب التكامل والتنسيق بدرجة عالية بين الدفاع المدني والمؤسسات الاخرى) بمتوسط حسابي قدره (4.10) معبرة عن درجة مرتفعة، في حين جاءت الفقرة رقم (31) وفي المرتبة الأخيرة والتي تنص على (تواضع الميزانيات التشغيلية للدفاع المدني) بمتوسط حسابي قدره (3.83) معبرة عن درجة مرتفعة.

ويعزو الباحث ذلك إلى قلة الإمكانات البشرية والمادية واللوجستية (مراكز وآليات، معدات، مركبات ذات الدفع الرباعي)، حيث أن عدد الكادر البشري في جهاز الدفاع المدني قليل جداً بالمقارنة مع أعماله ونشاطاته، بالإضافة أيضاً إلى أنه يوجد نقص كبير بالمركبات الإدارية ذات الدفع الرباعي للتنقل صيفاً وشتاءً (في الجبال والوديان، وأوقات الظروف الجوية الصعبة «الثلوج»، ويضطر العاملون لمساندة جهازي الأمن والوطني والشرطة، والاستعانة بمركبات الدفع الرباعي لديهم، كما أنه يوجد نقص في المراكز وبحاجة إلى تأهيل المراكز القائمة، أيضاً بحاجة إلى آليات إطفاء وإنقاذ حديثة، وتنكات تزويد كل الآليات يتم اعتماد توفيرها على المنح الدولية نظراً لارتفاع تكلفتها.

نتائج السؤال الفرعي الرابع:

ما الدور المأمول للدفاع المدني من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل؟

لمعرفة الدور المأمول للدفاع المدني من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، والدرجات لكل فقرة. وفيما يلي عرض لنتائج السؤال الأول في الجدول رقم (7).

جدول رقم (7) يبين الدور المأمول للدفاع المدني من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل.

#	الدور المأمول للدفاع المدني	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
37	إنشاء مراكز اضافية للدفاع المدني والطوارئ	92	4.15	0.75	83.04	مرتفعة
38	جهاز الدفاع المدني بحاجة إلى دعم كبير في المعدات والآليات والكوادر البشرية لمواجهة الطوارئ الكبرى (الناتجة عن الكوارث الطبيعية او الصناعية)	92	4.23	0.74	84.57	مرتفعة جداً
39	العمل على تطوير المراكز الموجودة بصورة دائمة.	92	4.29	0.76	85.87	مرتفعة جداً
40	إشراك الشباب في برامج التطوع في جهاز الدفاع المدني.	92	4.27	0.68	85.43	مرتفعة جداً

#	الدور المأمول للدفاع المدني	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
41	رفع مستوى المعرفة بالأخطار وومسببات الحوادث والكوارث لدى المواطن، وتوجيههم توجيها صحيحا لكيفية التعامل معها .	92	4.22	0.77	84.35	مرتفعة جداً
42	توجيه طاقات الشباب وانتماءاتهم بما يخدم مصلحة الوطن والمواطن.	92	4.04	0.88	80.87	مرتفعة
43	إبراز وعرض نشطات وجهود الدفاع المدني في مجال الحد من الكوارث والكشف عن الحوادث المهمة.	92	4.03	0.83	80.65	مرتفعة
44	إبراز التطورات الحاصلة في الدفاع المدني من حيث التطورات العلمية والتكنولوجية.	92	4.12	0.69	82.39	مرتفعة
45	تشجيع الجمهور على التعاون مع الدفاع المدني والعمل على تكوين رأي عام مستنير.	92	3.98	0.77	79.57	مرتفعة
46	السعي لإكتساب التدريبات والمهارات مجال الحماية الذاتية والتصرف السليم في الحوادث و الكوارث.	92	4.12	0.85	82.39	مرتفعة
47	خلق صورة ذهنية ايجابية لدى المواطنين عن الدفاع المدني ووظائفه ومهامه.	92	4.24	0.78	84.78	مرتفعة جداً
48	زيادة التنسيق مع الجهات التي تشارك الدفاع المدني في عمله الميداني.	92	4.21	0.73	84.13	مرتفعة جداً
49	توفير نظام اتصال وتواصل بين المجتمع المحلي وعمليات الدفاع ا لمد ني	92	4.26	0.85	85.22	مرتفعة جداً
50	توفير الكوادر البشرية المؤهلة لمشاركة الدفاع المدني في مجال ادارة الكوارث والاستجابة للطوارئ.	92	4.13	0.85	82.61	مرتفعة
51	الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات	92	4.12	0.94	82.39	مرتفعة
52	التطوير الاجتماعي من خلال المؤسسات التعليمية والتدريبية لدمج مفاهيم الدفاع المدني في مناهجها.	92	4.20	0.83	83.91	مرتفعة جداً
53	تأسيس قاعدة بيانات شاملة للاستعانة بها في الكوارث والحوادث.	92	4.23	0.81	84.57	مرتفعة جداً
54	اشراك إمكانيات القطاع الخاص لمساندة الدفاع المدني عند اللزوم.	92	4.32	0.80	86.30	مرتفعة جدا
	الدرجة الكلية للدور المأمول للدفاع المدني	92	4.18	0.50	83.50	مرتفعة

يتضح من بيانات الجدول السابق أن الدرجة الكلية للدور المأمول للدفاع المدني جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي على الدرجة الكليلة للدور المأمول (4.18)، وبنسبة مئوية بلغت (83.5%)، وعن أبرز فقرات الدور المأمول تمثلت في الفقرة رقم (54) والتي تنص على(اشراك إمكانيات القطاع الخاص لمساندة الدفاع المدني عند اللزوم) حيث جاءت في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي قدره (4.32) معبرة عن درجة مرتفعة جدا، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (39) والتي تنص على (العمل على تطوير المراكز الموجودة بصورة دائمة) بمتوسط حسابي قدره (4.29) معبرة عن درجة مرتفعة جدا أيضا، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرات رقم (40) والتي تنص على (إشراك الشباب في برامج التطوع في جهاز الدفاع المدني) بمتوسط حسابي قدره (4.27) معبرة جميعها عن درجة مرتفعة جدا أيضا، في حين جاءت الفقرة رقم (45) وفي المرتبة الأخيرة والتي تنص على (تشجيع الجمهور على التعاون مع الدفاع المدني والعمل على تكوين رأي عام مستنير) بمتوسط حسابي قدره (3.98) معبرة عن درجة مرتفعة.

ويعزو الباحث سبب ذلك إلى ثقة المواطن الفلسطيني بدور الدفاع المدني ورسالته في حماية الأرواح والممتلكات، وأن خدمات هذا الجهاز وقوته في الأداء والكفاءة في العمل تتأثر بنقص الإمكانات اللازمة لتطوره وقدرته على الاستمرار في العمل.

نتائج السؤال الثاني:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات واقع الدفاع المدني والدور المأمول له من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل تعزى لمتغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، والعمر)؟

وقد انبثق السؤال الثاني الفرضيات الصفرية (1- 3).

نتائج الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05≥ (α) في متوسطات واقع الدفاع المدني والدور المأمول له من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل تعزى لمتغير الجنس.

للتحقق من صحة الفرضية الأولى استخدم الباحث اختبار ت (t-test)، كما هو واضح في الجدول رقم (8).

جدول رقم (8): نتائج اختبار ت (t-test) للفروق في المتوسطات الحسابية الكلية لواقع الدفاع المدني والدور المأمول له من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل تعزى لمتغير الجنس.

البعد	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
المعرفة العامة بالدفاع المدني	ذكر	45	4.09	0.48	1.513	90	0.134
	أنثى	47	3.92	0.59			
طبيعة الخدمة	ذكر	45	3.95	0.45	0.498	90	0.619
	أنثى	47	3.89	0.62			
المشاكل التي تواجه الدفاع المدني	ذكر	45	4.13	0.49	1.887	90	0.062
	أنثى	47	3.92	0.59			
الدور المأمول للدفاع المدني	ذكر	45	4.20	0.54	0.461	90	0.646
	أنثى	47	4.15	0.47			

يتبين من الجدول رقم (8) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات واقع الدفاع المدني والدور المأمول له من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل تعزى لمتغير الجنس على جميع الأبعاد، اذ بلغت الدرجة الكلية على بعد واقع المعرفة العامة بالدفاع المدني من وجهة نظر الذكور (4.09)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لدى الإناث (3.92)، كما تبين أن قيمة (ت) المحسوبة (1.513) عند مستوى الدلالة (0.134)، كما بلغت الدرجة الكلية على بعد طبيعة الخدمة التي يقدمها الدفاع المدني من وجهة نظر الذكور (3.95)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لدى الإناث (3.89)، كما تبين أن قيمة (ت) المحسوبة (0.498) عند مستوى الدلالة (0.619)، ايضا بلغت الدرجة الكلية على بعد المشاكل التي تواجه الدفاع المدني من وجهة نظر الذكور (4.13)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لدى الإناث (3.92)، كما تبين أن قيمة (ت) المحسوبة (1.887) عند مستوى الدلالة (0.062)، وأخيراً بلغت الدرجة الكلية على بعد الدور المأمول للدفاع المدني من وجهة نظر الذكور (4.20)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لدى الإناث (4.15)، كما تبين أن قيمة (ت) المحسوبة (0.641) عند مستوى الدلالة (0.646)، وتبعا لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية فقد تم قبول الفرضية الصفرية الأولى.

ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى أن ما يقدمه الدفاع المدني من إرشادات وتوجيهات وبرامج تدريبية لا تستهدف فئة جنسية محددة، وإنما كلا الجنسين يحصل على المعرفة والتعلم والإرشاد.

نتائج الفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05≥ (α) في متوسطات واقع الدفاع المدني والدور المأمول له من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

للتحقق من صحة الفرضية الثانية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات واقع الدفاع المدني والدور المأمول له تبعا لمتغير المؤهل العلمي، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (9).

جدول رقم (9). الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية تبعا لمتغير المؤهل العلمي.

المتغير	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المعرفة العامة بالدفاع المدني	ثانوي فاقل	24	4.12	0.50
	دبلوم/ بكالوريوس	60	3.94	0.58
	دراسات عليا	8	4.13	0.27
طبيعة الخدمة	ثانوي فاقل	24	4.13	0.49
	دبلوم/ بكالوريوس	60	3.84	0.55
	دراسات عليا	8	3.86	0.54
المشاكل التي تواجه الدفاع المدني	ثانوي فاقل	24	4.38	0.42
	دبلوم/ بكالوريوس	60	3.89	0.54
	دراسات عليا	8	3.97	0.50
الدور المأمول للدفاع المدني	ثانوي فاقل	24	4.25	0.36
	دبلوم/ بكالوريوس	60	4.15	0.56
	دراسات عليا	8	4.10	0.50

يتضح من الجدول رقم (9) عدم وجود اختلاف في متوسطات الدور المأمول الدفاع المدني في فلسطين تبعا لمتغير المؤهل العلمي على اختلاف مؤهلاتهم العلمية، ولفحص الفرضية تم استخراج نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One - Way Analysis of Variance) كما هو وارد في الجدول رقم (10).

جدول رقم (10): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي تبعا لمتغير المؤهل العلمي.

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
المعرفة العامة بالدفاع المدني	بين المجموعات	0.652	2	0.326	1.127	0.329
	داخل المجموعات	25.756	89	2890.		
	المجموع	26.408	91			
طبيعة الخدمة	بين المجموعات	1.415	2	0.707	2.486	0.089
	داخل المجموعات	25.327	89	0.285		
	المجموع	26.741	91			
المشاكل التي تواجه الدفاع المدني	بين المجموعات	4.160	2	2.080	8.005	**0.001
	داخل المجموعات	23.123	89	0.260		
	المجموع	27.283	91			
الدور المأمول للدفاع المدني	بين المجموعات	0.211	2	0.105	0.409	0.666
	داخل المجموعات	22.949	89	0.258		
	المجموع	23.160	91			

يتضح من الجدول (10) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05≥ (α) في متوسطات واقع الدفاع المدني الدور المأمول له تبعا لمتغير المؤهل العلمي على جميع الأبعاد باستثناء بعد (المشاكل التي تواجه الدفاع المدني)، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة على بعد (المشاكل التي تواجه الدفاع المدني)، (8.005) عند مستوى الدلالة (0.001)، ولمعرفة مصدر الفروق واختبار اتجاه الدلالة على بعد (المشاكل التي تواجه الدفاع المدني)، قام الباحث باستخدام اختبار توكي (Tukey) وكانت نتائج هذا الاختبار كما هي في الجدول (11).

جدول رقم (11): نتائج اختبار توكي (Tukey) لمعرفة اتجاه الدلالة تبعا لمتغير المؤهل العلمي على بعد (المشاكل التي تواجه الدفاع المدني).

المتغير	المؤهل العلمي	ثانوي فاقل	دبلوم/ بكالوريوس	دراسات عليا
المشاكل التي تواجه الدفاع المدني	ثانوي فاقل		*0.49091	*0.41288
	دبلوم/ بكالوريوس			-0.07803
	دراسات عليا			

يتضح من الجدول (11) أن الفروق كانت دالة لصالح المتوسطات الحسابية الأعلى، حيث تشير

المقارنات البعدية للفروق على بعد (المشاكل التي تواجه الدفاع المدني) تبعا لمتغير المؤهل العلمي أن الفروق كانت بين المبحوثين الذين مؤهلاتهم العلمية (ثانوي فاقل) وبين المبحوثين الذين مؤهلاتهم (دبلوم/ بكالوريوس، دراسات عليا) لصالح المبحوثين الذين مؤهلاتهم العلمية (ثانوي فاقل)، وتبعا لعدم وجود فروق فان هذا يدعو إلى قبول الفرضية الصفرية الثانية على جميع الأبعاد باستثناء بعد المشاكل التي تواجه الدفاع المدني حيث تم رفضها على هذا البعد.

ويرى الباحث أن هذا يعني إلى تنوع البرامج التدريبية التي يقدمها الجهاز، وتخصيصه عدة برامج تتناسب مع القدرات العقلية للفئات المستهدفة، حيث إن الجهاز أقر واعتمد برامج تدريبية متنوعة لكافة شرائح المجتمع (طلبة المدارس، طلبة الجامعات، الأطفال، ربات البيوت، الأجهزة الأمنية، ... وكافة الشرائح والمؤسسات).

نتائج الفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05≥ (α) في متوسطات واقع الدفاع المدني والدور المأمول له من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل تعزى لمتغير العمر.

للتحقق من صحة الفرضية الثالثة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات واقع الدفاع المدني والدور المأمول له تبعا لمتغير العمر، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (12).

جدول رقم (12). الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية تبعا لمتغير العمر.

المتغير	العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المعرفة العامة بالدفاع المدني	اقل من 25 سنة	31	3.89	0.63
	بين 25 سنة – 40 سنة	47	4.01	0.51
	اكبر من 40 سنة	14	4.24	0.34
طبيعة الخدمة	اقل من 25 سنة	31	3.78	0.64
	بين 25 سنة – 40 سنة	47	3.93	0.47
	اكبر من 40 سنة	14	4.17	0.45
المشاكل التي تواجه الدفاع المدني	اقل من 25 سنة	31	3.78	0.63
	بين 25 سنة – 40 سنة	47	4.13	0.45
	اكبر من 40 سنة	14	4.19	0.51
الدور المأمول للدفاع المدني	اقل من 25 سنة	31	3.99	0.49
	بين 25 سنة – 40 سنة	47	4.26	0.53
	اكبر من 40 سنة	14	4.32	0.31

يتضح من الجدول رقم (12) وجود اختلاف في متوسطات واقع الدفاع المدني والدور المأمول له تبعا لمتغير العمر على اختلاف اعمارهم، ولفحص الفرضية تم استخراج نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One - Way Analysis of Variance) كما هو وارد في الجدول رقم (13).

جدول رقم (13): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي تبعا لمتغير المؤهل العلمي.

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
المعرفة العامة بالدفاع المدني	بين المجموعات	1.212	2	0.606	2.141	0.124
	داخل المجموعات	25.196	89	2830.		
	المجموع	26.408	91			
طبيعة الخدمة	بين المجموعات	1.451	2	0.726	2.554	0.083
	داخل المجموعات	25.290	89	0.284		
	المجموع	26.741	91			
المشاكل التي تواجه الدفاع المدني	بين المجموعات	2.722	2	1.361	4.932	**0.009
	داخل المجموعات	24.561	89	0.276		
	المجموع	27.283	91			
الدور المأمول للدفاع المدني	بين المجموعات	1.717	2	0.858	3.563	*0.032
	داخل المجموعات	21.443	89	0.241		
	المجموع	23.160	91			

يتضح من الجدول (13) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05≥ (α) في متوسطات واقع الدفاع المدني الدور المأمول له تبعا لمتغير المؤهل العلمي على بعدي (المعرفة العامة بالدفاع المدني، وطبيعة الخدمة)، في حين تبين وجود فروق على بعدي (المشاكل التي تواجه الدفاع المدني، والدور المأمول للدفاع المدني) فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة على بعد (المشاكل التي تواجه الدفاع المدني)، (4.932) عند مستوى الدلالة (0.009)، كما بلغت قيمة (ف) المحسوبة على بعد (الدور المأمول للدفاع المدني)، (3.563) عند مستوى الدلالة (0.032)، ولمعرفة مصدر الفروق واختبار اتجاه الدلالة على بعدي (المشاكل التي تواجه الدفاع المدني، والدور المأمول للدفاع المدني)، قام الباحث باستخدام اختبار توكي (Tukey) وكانت نتائج هذا الاختبار كما هي في الجدول (14).

جدول رقم (14): نتائج اختبار توكي (Tukey) لمعرفة اتجاه الدلالة تبعا لمتغير العمر على بعدي (المشاكل التي تواجه الدفاع المدني، والدور المأمول للدفاع المدني).

المتغير	العمر	اقل من 25 سنة	بين 25 سنة – 40 سنة	اكبر من 40 سنة
المشاكل التي تواجه الدفاع المدني	اقل من 25 سنة		*-0.34854	*-0.40532
	بين 25 سنة – 40 سنة			-0.05678
	اكبر من 40 سنة			
المشاكل التي تواجه الدفاع المدني	اقل من 25 سنة		*-0.27202	*-0.33180
	بين 25 سنة – 40 سنة			-0.05978
	اكبر من 40 سنة			

يتضح من الجدول (14) أن الفروق كانت دالة لصالح المتوسطات الحسابية الأعلى، حيث تشير المقارنات البعدية للفروق على بعدي (المشاكل التي تواجه الدفاع المدني، والدور المأمول للدفاع المدني) تبعا لمتغير العمر أن الفروق كانت بين المبحوثين الذين أعمارهم (اقل من 25 سنة) وبين المبحوثين الذين أعمارهم (بين 25 سنة – 40 سنة، أكبر من 40 سنة) لصالح المبحوثين الذين أعمارهم (بين 25 سنة – 40 سنة، اكبر من 40 سنة)، وتبعا لوجود فروق فان هذا يدعو إلى رفض الفرضية الصفرية الثالثة على بعدي (المشاكل التي تواجه الدفاع المدني، والدور المأمول للدفاع المدني)، في حين تم قبولها على بعدي (المعرفة العامة بالدفاع المدني، وطبيعة الخدمة).

ويعزو الباحث ذلك إلى أن جهاز الدفاع المدني يستهدف في برامجه الفئات العمرية المتوسطة والقادرة على تطبيق ما تتعلمه وتتلقاه، بالتالي تستطيع التعامل مع أي حادث طارئ، وتنقذ نفسها ومن حولها.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى:

- أن الدرجة الكلية لواقع المعرفة العامة بالدفاع المدني الأمنية جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لواقع المعرفة العامة بالدفاع المدني (4.00)، وبنسبة مئوية بلغت (80.1%).
- أن الدرجة الكلية لواقع طبيعة الخدمة التي يقدمها الدفاع المدني من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي على الدرجة الكلية (3.92)، وبنسبة مئوية بلغت (78.3%).
- أن الدرجة الكلية لواقع المشاكل التي تواجه الدفاع المدني الفلسطيني جاءت بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي على الدرجة الكلية لواقع المشاكل (4.02)، وبنسبة مئوية بلغت (80.5%).

- أن الدرجة الكلية للدور المأمول للدفاع المدني جاءت بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي على الدرجة الكليلة للدور المأمول (4.18)، وبنسبة مئوية بلغت (83.5%).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات واقع الدفاع المدني والدور المأمول له من وجهة نظر المواطنين بمحافظة الخليل تعزى لمتغير الجنس على جميع الأبعاد.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات واقع الدفاع المدني الدور المأمول له تبعا لمتغير المؤهل العلمي على جميع الابعاد باستثناء بعد (المشاكل التي تواجه الدفاع المدني) لصالح الثانوي فأقل.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05≥ (α) في متوسطات واقع الدفاع المدني الدور المأمول له تبعا لمتغير العمر على بعدي (المعرفة العامة بالدفاع المدني، وطبيعة الخدمة)، في حين تبين وجود فروق على بعدي (المشاكل التي تواجه الدفاع المدني، والدور المأمول للدفاع المدني) لصالح المبحوثين الذين أعمارهم (بين 25 سنة – 40 سنة، أكبر من 40 سنة).

توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، يوصي الباحث بما يلي:

- منح الجهاز ودعمه بكوادر بشرية (تجنيد) ، وبعدد يتناسب مع حجم أعماله، وبما يضمن قدرته على الاستمرار في تقديم الخدمة، حيث إن العدد الحالي لمجموع العاملين في للدفاع المدني لا يتناسب مع حجم الأعمال التي يقوم بها جهاز الدفاع المدني.
- رفع موازنات الجهاز التشغيلية.
- اعتماد علاوة مخاطرة للعاملين في الجهاز.
- دعم الجهاز بمركبات إدارية ذات دفع رباعي.
- دعم الجهاز بآليات (إطفاء، إنقاذ، تنكات تزويد) حديثة ومتطورة.
- دعم الجهاز بمعدات وأدوات حديثة.
- دعم تجهيز فريق البحث والإنقاذ التابع لجهاز الدفاع المدني وتطويره.
- اعتماد برنامج توعوي كمساق تعليمي في الجامعات والمدارس.
- اعتماد برنامج مختص بعلوم الوقاية والسلامة كمساق تعليمي في الجامعات يستهدف طلبة الهندسة بجميع فروعها.
- زيادة التنسيق مع الجهات الشريكة التي تساند الدفاع المدني.
- العمل على تطوير المراكز الموجودة بصورة دائمة.
- إنشاء مراكز إضافية للدفاع المدني للتقليل من سرعة الاستجابة.

المصادر والمراجع

- أبو زنيد، ولاء. (2017). واقع إدارة الأزمات في جهاز الدفاع المدني كما يدركه الموظفون، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس، فلسطين.
- أبو مارقة، عبد الله. (2007). اتجاهات رجال الدفاع المدني نحو استخدام تجهيزات الحماية الشخصية أثناء عملهم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

- أورفلي، علي. (1997). آثار فجوة الأوزون تهدد الأرض بالفناء، ملحق الأمن، العدد45، صفحة 90-91، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- بني سعيد، مصطفي (2014م.) « إدارة الأزمات في مديرية الدفاع المدني الأردني ". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.
- الحسن، محمد بن إبراهيم. (1987). الأسلحة الكيميائية والجرثومية والنووية، الطبعة الثانية، مكتبة الخريجي، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- الرحيلي، نايف (2017م). « فاعلية المهارات القيادية للقائد ومعوقاتها في إدارة الأزمات والكوارث: دراسة مسحية على الضباط العاملين بالإدارة العامة للدفاع المدني بالمدينة المنورة ". مجلة البحوث الأمنية، مج26، ع66، السعودية، ص186-119.
- الرضيع، خالد (2011م.) «مدى الجاهزة لإدارة الأزمات والكوارث دراسة مسحية على ضباط جهاز الدفاع المدني في قطاع غزة." رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- صديق، محمد حلمي. (1991). مرجع الدفاع المدني في الصناعة، الجزء الأول، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- عبد الصبور، ممدوح فتحي. (2000). المعادن الثقيلة والمبيدات كملوثات للمصادر المائية، مجلة الجمعية الكيميائية الكويتية، العدد40، صفحة 23-28، دولة الكويت.
- عبد المطلب، صلاح (2008م) كيفية الاستفادة من المحاكاة الحاسوبية في أعمال البحث والتحقيق الجنائي. مجلة البحوث الأمنية، مج16، ع38، ص216-145.
- اللحياني، مساعد منشط. (1994). الحماية المدنية – تنظيمات وتشكيلات، سلسلة الدفاع المدني والحماية المدنية (2)، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- اللحياني، مساعد منشط.)1994(، الحماية المدنية تنظيمات وتشكيلات. مكتبة الملك فهد، الرياض.
- مراد، وحيد (2013م.) «استراتيجيات إدارات العلاقات العامة في التعامل مع الأزمات والكوارث: دراسة تطبيقية على المديرية العامة للدفاع المدني." المؤتمر السعودي الدولي الأولي لإدارة الأزمات والكوارث، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية ج2، ص.603-574
- المهندس، أحمد عبد القادر. (2000). التلوث بالرصاص وأخطاره البيئية، مجلة الخفجي، شركة أرامكو لأعمال الخليج وشركة الزيت العربية، العدد3، السنة 30، صفحة 8-9، الخفجي، المملكة العربية السعودية.
- Jones A.K (1996): Modernizing high-performance computing for the military, IEEE Computational Science & Engineering, Vol.3, No.3, PP.7175-.
- Pace R., Walters C.E. (1995): Common-test and training range architecture, Proceedings of the 1995, Int. Telemetering Conference, ITC' 95, Vol. 31, PP. 1523-, U.S.A.
- Peter t, Bohler f., Merz H.A (1996): what could the future bring? A Systematic approach to emergency planning and mitigation management, Int. J. of Environment and Pollution, Vol. 6, No. 46-, PP. 632645-.

بعض المتغيرات الاجتماعية والنفسية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني – دراسة ميدانية على الشباب بمحافظة الخليل

إعداد: د. عايد محمد الحموز

مدير البحث العلمي والتقييم في برنامج تطوير القيادات الفلسطينية

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى بعض المتغيرات الاجتماعية والنفسية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني بمحافظة الخليل، وكذلك تحديد الفروق في هذه المتغيرات بحسب العمر، ومكان السكن، والمؤهل العلمي. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحث ببناء مقياس خاص من خلال الرجوع لعدد من الدراسات والمقاييس، وتم تطبيق المقياس على عينه مكونة من (189) مشارك. وتمت معالجة البيانات إحصائيا عن طريق حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، واختبار (ت) واختبار تحليل التباين الاحادي، واختبار توكي. وأظهرت النتائج ما يلي:

- إن المتغيرات الاجتماعية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب جاءت بدرجة مرتفعة، وان هذه المتغيرات تمثل أهمها في (الاحتلال الاسرائيلي يوفر الاجواء المناسبة لانتشار هذه الافة)، في حين جاء في المرتبة الأخيرة (الفشل في الدراسة). وأن المتغيرات النفسية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب جاءت بدرجة متوسطة، وان أهم المتغيرات النفسية تمثلت في (الضغوط النفسية الكبيرة نتيجة للإحباط في عمل او مسعى معين او تلبية حاجة معينة) في حين جاء في المرتبة الأخيرة (التعرض لحادث أدى إلى تشوه في الجسد).
- وجود فروق في متوسطات المتغيرات الاجتماعية المسئولة عن انتشار المخدرات تبعا لمتغير العمر لصالح (30 – 35 سنة)، وتبعا لمتغير المؤهل العلمي لصالح (جامعي فأعلى)، ووجود فروق في متوسطات المتغيرات النفسية تبعا لمتغير مكان السكن لصالح الذين مكان سكنهم (مخيم). بينما تبين انه لا توجد فروق في متوسطات المتغيرات النفسية المسئولة عن انتشار المخدرات تبعا لمتغير العمر والمؤهل العلمي. كذلك لا توجد فروق في متوسطات المتغيرات الاجتماعية تبعا لمتغير مكان السكن.

وفي ضوء هذه النتائج خرج الباحث بمجموعة من التوصيات، تمثلت في الدعوة إلى تطوير الخطط الأمنية على المعابر والحدود الفلسطينية، والاعتماد على تقنيات حديثة والكلاب المدربة للحد من تهريب المخدرات من قبل العمال العرب والوافدين من الاراضي المحتلة عام (48). وضرورة تضافر كافة الجهود للحد من هذه الآفة من ناحية رسم السياسات الاستراتيجية والتوعية والوقاية والعلاج، وايجاد تمويل محلي لكافة المؤسسات التي تعنى بعلاج المدمنين والمتعاطين بدلا من اعتمادها على الجهات الخارجية.

الكلمات المفتاحية: المتغيرات الاجتماعية والنفسية، المخدرات، الشباب.

Abstract

Some social and psychological variables that are responsible for the spread of drugs among the Palestinian youth - a field study on youth in Hebron governorate

This study aimed to identify some social and psychological variables that are responsible for the spread of drugs among the Palestinian youth in Hebron governorate, as well as to identify the differences in these variables by age, place of residence, and scientific qualification .To achieve the objectives of this study, the researcher constructed a

special scale by referring to a number of studies and measurements. The scale was applied to a sample of 189 participants.

The data were statistically processed by calculating the arithmetic mean, standard deviations, t-test, mono-variance analysis, and tukey test. The results have showed the following :

- - The social variables that are responsible for the spread of drugs among young people came in a high degree, and these variables represent mostly in (the Israeli occupation provides the appropriate environment for the spread of this pest), while came in the last place (failure to study)
- and the psychological variables that are responsible for the spread of drugs among young people came in a medium degree, and the most important psychological variables were represented in (the great psychological pressure as a result of frustration in the work or a particular endeavor or meet a particular need), while came in the last rank (exposure to an accident that led to deformity in the body))
- - Differences in the mean of the social variables that are responsible for the spread of drugs according to the variable of age in favor of (3035- years),and according to the variable of the academic qualification in favor of (university and higher) and there are differences in the mean of the psychological variables according to the variable of the place of residence in favor of those who live in a(camp), while it was found that there are no differences in the averages of the psychological variables that are responsible for the spread of drugs according to the age and scientific qualification variable. There are also no differences in the mean of social variables according to the residence variable.
- In light of these results, the researcher came up with a set of recommendations, which represent in calling for the development of security plans at the crossings and the Palestinian borders, and relying on modern techniques and trained dogs to curb the smuggling of drugs by Arab workers and immigrants from the occupied territories in(1948) . And the need to combine all efforts to reduce this scourge in terms of strategic policy formulation and awareness, prevention and treatment, and find local funding for all institutions dealing with the treatment of addicts and users, rather than relying on external institutions.

Keywords: social and psychological variables, drugs, youth.

مقدمة:

إن أي محاولة لاستنطاق واقع المشكلات التي تواجهها المجتمعات الحديثة تجد نفسها مجبرة عن الحديث عن ظاهرة إدمان المخدرات التي لم تراعي أي خصوصية ثقافية أو اقتصادية أو سياسية أو تاريخية، اذ ان ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمعات لا يمكن اعتبارها مشكلة مخدرات بالمعنى المفهوم لكلمة مشكلة، ولكن توجد، ظاهرة وتجد مقاومة عنيفة.

ذلك بسبب أن متعاطي المخدرات أصبح يهدد أمن واستقرار أسرته وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية السيئة، وطغيان المادة على الحياة الأسرية والاجتماعية، وأن المتعاطي يمثل عبئاً اقتصادياً يدفع الى تصدع الأسرة، وأنه خلق مشاكل وآثار مختلفة جعلت من الأسرة مكاناً غير مستقر ومهدد بالتفكك في اية لحظة، وقد ينعكس ذلك على المجتمع ككل، مما تسبب في تصدعات وإنحلالات خلقية سارعت من وتيرة تفكك الأسرة والمجتمع في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة(زيوش، 2016).

وتجدر الاشارة الى ان ظاهرة الإدمان على المخدرات في توسع وانتشار سريع أكثر فأكثر، وهي ظاهرة قد عرفت منذ الاف السنين عند العديد من الشعوب والمجتمعات، إذ أن الإنسان القديم كان يجد في بعض النباتات علاجاً لبعض الأمراض وتخفيفاً للآلام، أما حالياً فيتم تصنيع العديد من أشكال المواد المخدرة والعقاقير المسببة للإدمان والمتاجرة بها، وان كان البعض منها يستعمل لغرض العلاج الطبي ايضا (فتيحة، 2012). الا ان المخدرات والعقاقير المنشطة اصبحت من أهم المداخل الرئيسة للفساد إذ تجاوزت حركتها التجارية حدود الأوطان ودخلت تحت المسميات العابرة للقارات ومن أهم اثارها تعريض السلم والأمن الداخلي للخطر فضلاً عن إضراراها بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، أما اهم آثارها المستقبلية فهي تبدو في خصائص تجارها، ومهربيها، وموزعيها، وانتهاكهم لحرمة الأديان، والقوانين المصرفية، والارتباط بجرائم العنف، والارهاب، وسلامة واستقرار الحكومات، وتهديد المؤسسات العامة، والقدرة على التلاعب في آليات منظومة الديمقراطية(John, 1995).

ويعبر مصطلح المخدرات عن كل مادة طبيعية او مستحضرة تحتوي على منبهات او مسكنات من شأنها إذا استخدمت في اغراضها الطبيعية والصناعية ان تؤدي الى حالة من التعود والإدمان، أو كل ما ينتج عن تعاطيها من فقدان كلي او جزئي للإدراك بصفة مؤقتة، وتحدث فتوراً في الجسم وتجعل الانسان يعيش في خيال واهم فترة وقوعه تحت تأثيرها (عكة ووهريش، 2016). وتبين (فتيحة، 2012) ان مصطلح المخدرات يعبر عن كل المواد الطبيعية والمصنعة التي إذا دخلت جسم الإنسان تسبب له تغيرا في حالته الجسمية والنفسية، ويشير (عياش، 2018) الى ان المشرع الفلسطيني أيضاً حددها في القرار بقانون رقم(18) لسنة (2015) بشأن مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية المعمول به في الضفة الغربية بأنها: كل مادة طبيعة او تركيبية من المواد المدرجة في القوائم الدولية المعتمدة من الجهات المختصة بالوزارة، وبذلك يكون المشرع الفلسطيني في القرار بقانون المعمول به في الضفة الغربية قد اعتمد على القائمة الدولية الواردة في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة (1961).

إن الإدمان على المخدرات يعد ظاهرة وبائية كفيلة بأن تقوض أركان أمة بأسرها لأنها الأسرع انتشاراً بين الشباب، وبذلك فهي تشكل خطراً ملحوظاً على أهم مصدر من مصادر التنمية ألا وهو التنمية البشرية فضلاً عما تحمله من خطورة تتعلق بالتنمية الصحية والاقتصادية والاجتماعية إلى درجة أن

بعض العلماء أطلق عليها اسم إخطبوط العصر الحالي (نصيرة، 2013). إذ أن فتك المخدرات أشد فتكاً من الطاعون والحروب والمجاعات لأن ضررها متعدد الاشكال، فالمدمن عضو مسموم في جسم أمته، وإن لم يعالج هذا العضو سرى بسمه الى سائر الاعضاء الأخرى(رفعت، 1981).ذلك لأنها مشكلة تمس حياة المدمن الشخصية والاجتماعية من جميع جوانبها، فهي تمس علاقاته بنفسه من حيث صورته في نظر نفسه، ومن حيث تحديد اهتماماته واهدافه، كما تمس الصلة بينه وبين افراد اسرته ومجتمعه(Tuditha, 1995).

وفي السنوات الاخيرة وجد ان تعاطي المخدرات أو الإدمان عليها خاصة بين جيل الشباب في تزايد مستمر في جميع انحاء العالم، فقد وصل عدد المتعاطين وفق أحد تقارير الامم المتحدة لعام (2004) إلى (185) مليون متعاطي بزيادة قدرها (5) ملايين عن التقرير السابق (2003) وهذه النسبة تمثل (15) مليون متعاط منهم (9) ملايين يتعاطون الهيروين سواء بالحبوب او الاستنشاق او الحقن، وهذا يفتح باباً خطيراً وهو نقل عدوى الايدز والتهاب الكبد الوبائي، ويقدر عدد المدمنين الذين يستعملون اسلوب الحقن حوالي (13) مليون مدمن منهم (400) ألف في المنطقة العربية(حسين وشعيب، 2011). وفي احصائية اخرى عن الذين يستخدمون المخدرات اتضح أن (3.5%) من سكان العالم (185) مليون شخص يستخدمون المخدرات، (46%) منهم مراهقين، و(36%) في انجلترا، و(26%) في ايطاليا، و(9%) في السويد(عبد الواحد، 2011)، وطبقاً لتقديرات المؤسسات الصحية العالمية يوجد حوالي (800 مليون) من البشر يتعاطون المخدرات او يدمنونها(الركابي، 2011).

والجدير ذكره هنا ان المجتمع الفلسطيني يعد واحداً من هذه المجتمعات المعرضة لتداول العقاقير وإدمانها، فهي إحدى الأسلحة التي استخدمها ويستخدمها الاحتلال الإسرائيلي خاصة في الضفة الغربية، فنظراً لما يعانيه هذا المجتمع من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، واستهدافه بكافة الوسائل والاساليب، ذلك الى أدى إلى ظهور ظاهرة تعاطي المخدرات وترويجها، لا بل وزراعتها بصورة مزعجة.

إذ تتداول وسائل الاعلام بشكل متزايد أنباء ضبط مشاتل الحشيش وتجار المخدرات، المتعاطون في ازدياد، وحالات الضبط في تصاعد، ومن جهة أخرى هناك جهود تبذل للتصدي لهذه الآفة(الرنتيسي، 2018). وبرغم الجهود المبذولة محلياً في فلسطين لمواجهة هذا الخطر، الا انها لا زالت في ازدياد، بل وتزداد خطورة، حيث لا يقتصر آثر الإدمان واضراره على الشخص المدمن وحده، وإنما يتصاعد ذلك ليشمل المحيطين به من افراد اسرته وافراد المجتمع على المستوى الاوسع(ابو عجوة، 2013). فقدد كشف المعهد الوطني الفلسطيني للصحة العامة (2017) عن وجود حوالي (26.500) متعاطٍ للمخدرات بشكل خطر في فلسطين، من بينهم (16.453) في الضفة وقرابة (10 آلاف) في غزة. كما بين المعهد ان حوالي (1118) شخصاً يتعاطون المخدرات بالحقن،(61%) منهم بشمال الضفة و(20%) بوسط الضفة بدأوا بالتعاطي تحت سن الـ 18 عاماً. كما بين (عكة وهريش، 2016) من خلال دراسة قاما بها على عينة قصدية مكونة من (12) ضابط من رجال مكافحة المخدرات وحماية الأسرة في مديرة شرطة بيت لحم ان المواد المخدرة تنتشر بكثرة في محافظة بيت لحم وخاصة مادة الحشيش والكوكائين والمخدر الاكثر انتشاراً من بين جميع المواد المخدرة هو مادة (الهايدرو). وفي دراسة نشرها مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا(2011) قدر عدد المتعاطين بين (20 ـ 25 ألف) من الضفة الغربية والقدس، منهم (10.7 آلاف) مدمن يتناولونها يومياً، وبانتظام (هذه الأرقام حسب إحصاءات رسمية من دوائر مكافحة المخدرات إسرائيل) والجدير ذكره أن نفس الإحصاءات

ذكرت أن نسبة السكان العرب (48) إلى سكان إسرائيل تساوي (18%)، وأن نسبة مدمني العرب إلى المدمنين في دولة إسرائيل هي (29%).

ويشكل الشباب في فلسطين الفئة العريض التي اخذت بالتحول لتشكل تدريجياً قاعدة الهرم السكاني، أي التحول نحو «الفرصة السكانية المتمثلة في انتقال هيكل السكان لصالح الشباب في سن الانتاج والعمل».

وفي هذا السياق يشير (الرنتيسي، 2018) الى من بين الفئات تعتبر الأعمار بين 18-25 سنه هي الفئة الاكثر تعاطيا للمخدرات أما من بين الفئات الاجتماعية فتعتبر فئة العمال هي الفئة الأكثر تعاطياً للمخدرات. وفي ضوء ذلك يعتبر تعاطي المخدرات وإدمانها (خاصة بين الشباب) العقبة الكبرة أمام جهود التنمية والاعمار والبناء، بسبب ما يفرزه الإدمان من أمراض اجتماعية وانحرافات سلوكية، وكذلك ما يحدثه من آثار اقتصادية وصحية وسياسية سيئة، تعتبر معوقات لعملية التنمية ولا شك أن الإدمان وباء يهدد دول العالم المتقدمة والنامية ولا تقف مخاطره عند حدود دولة او قطر معين وهذه الحقيقة أكد عليها علماء الدين والاجتماع والنفس والصحة(ابو عجوة، 2013). فتعاطي الفرد للمخدرات قد يؤدي الى تفكك الأسر وتصدعها بمختلف اشكال التفكك المعهود سواء الطلاق، او الانفصال، وتدهور الظروف الاجتماعية، وبالتالي انهيار الأسرة التي تعتبر من أهم المكونات الاساسية للبناء الاجتماعي لما تقدمه من وظائف اجتماعية مختلفة، فأي تغيير او اضطراب في وظائف الأسرة، قد تؤدي الى انهيار الروابط الأسرية والدعائم الأساسية التي تقوم عليها الأسرة والمجتمع(زيوش، 2016).

أن جريمة تعاطي المخدرات هي حجر الأساس لجرائم المخدرات بصفة عامة، وذلك لقيام بقية جرائم المخدرات الاخرى عليها من إنتاج وتهريب وترويج الى أن تصل الى المستهل، فالمتعاطي للمخدرات هو بمثابة المحرك لهذه الحلقة الاجرامية. وبزيادة اقبال الشباب على تعاطي المواد المخدرة، لم يعد الأمر مقتصراً على مجرد حالات فردية يمكن التعامل معها، من خلال المنظور الفردي، سواء بالعلاج الطبي او الجنائي، بل تحول الأمر الى ظاهرة اجتماعية، بل مأساة اجتماعية خطيرة، وهنا لا بد من النظر اليها من مستوى اجتماعي وقومي(ابو عجوة، 2013).

أسباب الإدمان على المخدرات:

إن مشكلة تعاطي المخدرات على جانب كبير من التعقيد من حيث العوامل المؤدية لها، فهي لا تظهر أو تنتشر بسبب عامل دون اخر، انما هي نتيجة عدة عوامل تتضافر مع بعضها لتوليد هذه المشكلة فالسبب في ظهور هذه المشكلة ليس عاملاً اقتصادياً فحسب إنما ثمة أسباب اخرى لا تقل اهمية ادت الى وجودها، اذ كشفت الدراسات الحديثة ان التعاطي مشكلة تتعدد عواملها وترتبط بصورة اساسية بأساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة التي تقوم بها الأسرة فضلاً عن العوامل المجتمعية التي تحيط بالفرد وتحكم سلوكه ووسائل الاعلام والظروف العامة التي يعيشها المجتمع وغيرها من العوامل التي تؤدي الى ظهور مشكلة التعاطي(حسين وشعيب، 2011).

فقد يعاني الفرد من مجموعة مشاكل تعترض مسار حياته الطبيعية وتغير مجراها، وقد يلجأ الفرد عند مواجهته لها الى طرق ووسائل عديدة في محاولة منه لحلها، الا ان هذه الطرق والوسائل تختلف من فرد لآخر حسب نوع وشدة المشكلة او الازمة التي يعاني منها، ومن الناس من يجد في

المخدرات وما تبعثه من مشاعر واحاسيس مريحة طريقة للهروب من واقعه وللتغلب على مشاكله، حيث يعتبر الإدمان ظاهرة نفسية يمكن تلخيصها كمحاولة البحث عن مفر وهمي من الواقع(فتيحة، 2012). وهذا ما اكدته دراسة ستيف وبيل وميلكي (2000) Steve & Bill & Mike المشار اليها في صيام (2015) ان زيادة الفاعلية الذاتية كان لها تأثير اكبر في الحد من العود للإدمان، وهي أكثر العوامل تأثيراً في العود للإدمان.

هذا وقد عزى برويت واخرون (2009) Pruitt, et al أسباب ارتفاع تعاطي المخدرات الى مجموعة من العوامل اهمها: ضعف التحصيل العلمي، وانعدام الفرص الاقتصادية، وازدياد عدد الأسر التي تعولها نساء، وازدياد نسبة الفقر، وما زاد الامر سوءا زراعة مساحات واسعة بالمخدرات في الارياف الامريكية. كما وبين (عكة وهريش، 2016) ان من أهم الاسباب لتعاطي المخدرات هو التفكك الأسري الذي يؤدي الى انحراف الابناء والانجرار لتعاطي المخدرات، وفي بعض الأسر التي تجبر الأبن وهو في سن صغيرة للعمل في الشوارع وعلى اشارات المرور لبيع بعض السلع البسيطة وهؤلاء الاطفال يتم استغلالهم من قبل تجار المخدرات إما للمراقبة او للبيع او للتعاطي.

لذا تعتبر الأسرة، وعمليات التنشئة الاجتماعية من أهم العوامل التي تؤدي الى التعاطي والإدمان، فالعلاقات بين الوالدين تؤثر في التكوين النفسي للأبناء، وفقدان الابناء الأمن؛ وبالتالي فإن السلوك المنحرف للأفراد ما هو إلا نتاج الوسط الاجتماعي، والأسري وما يحمله من ضغوط واحباطات تصيب الفرد؛ كما ان للعوامل الاجتماعية دور مهم في التعاطي والإدمان، ومن ابرزها عدم رقابة الوالدين، وقسوة معاملتهم لأبنائهم، وانخفاض المستوى التعليمي لديهم(الغول، 2017).

في حين ذكرت عبد الواحد (2011) مجموعة من الأسباب لتعاطي المخدرات منها: القدوة السيئة واصدقاء السوء من مدمني المخدرات ومحاولة مجاراتهم فيما يعتادون في مجالسهم من تناول المخدرات او مجاملة او مجاراة بدافع حب الاستطلاع او من قبيل التحدي لإثبات الذات والندية والرجولة، والاعتقاد الخاطئ بانه يؤدي الى الرجولة عند الرجال، والشعور بالضياع نتيجة التفكك الأسري، والبطالة وضعف الإرادة، والهروب من الضغوط النفسية ومحاولة الهروب من المشاكل التي تواجهه، والاعتقاد الخاطئ بانها تساعد على تحمل مشاق العمل المرهق والهروب من الواقع، ونجاح مافيا المخدرات في نشر ثقافة المخدرات في المجتمعات، زيادة انتشار الأميه والتخلف وعدم التوعية بخطورة هذه المخدرات واثارها السلبية على المجتمع.

ويرى حسين وشعيب (2011) ان متعاطي المخدرات ينحدرون من واقع اسري يتميز بالدونية وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي، وان هذا الواقع بتشابكاته المعقدة والمتفاعلة يفرز متعاطي المخدرات، ويكون من سمات هذه الأسر: عدم الاستقرار في العلاقات الزوجية، وارتفاع نسبة الهجر، والاسلوب الخاطئ في تربية وتنشئة الابناء، مما يدفع هؤلاء الابناء الى السرقة وتعاطي المخدرات وبخاصة عندما تتلقفهم عصابات الشوارع.

وباعتبار أن الإدمان على المخدرات ظاهرة اجتماعية هي نتاج التفكك في الروابط الاسرية عن طريق الطلاق، والهجر، أو أحد الوالدين أو كلاهما، أو اتخاذها الأساليب غير السوية كالتسلط، والإهمال فإنها تمثل بوابة لاكتساب سلوكيات إنحرافية تدفع الفرد نحو الإدمان على المخدرات. خاصة في ظل الظروف السياسية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني، واستهدافه من قبل اجهزة الامن الاسرائيلية ومخابراته.

اذ يستعمل الاحتلال شتى الوسائل والاساليب في زرع الاحباط والقلق عند الشباب الذين هم عمادة الأمة والركيزة الأساسية لها عبر نشر المسالك الانحرافية كتعاطي المخدرات، فتفقد المخدرات المتعاطي الاهتمام بالوضع السياسي، لا بل وتجعله يبيع نفسه وأسرته ووطنه وشعبه، ويمارس اموراً مرفوضة دينياً واجتماعياً وأخلاقياً، وتأتي في مقدمتها خطورة الوقوع في شباك التجسس لحساب قوات الاحتلال الاسرائيلي(حماد، 2016).

بعض النظريات التي فسرت ظاهرة الإدمان:

حاولت بعض النظريات تفسير ظاهرة الإدمان على النحو الاتي:

نظرية السمات: ترى بأن هناك سمات شخصية وخصائص معينة تفرض على الافراد وتحفزهم نحو الإدمان، وقد جرت محاولات عديدة من أجل تحديد سمات شخصية المدمن وفقا لأنماط الشخصية وميزاتها، والتي قد يكون من اهمها حالة الكآبة المتدنية الدرجة؛ وحب الاختلاط بالآخرين، ومشاعر الوضاعة (الاحساس بضعف النفس وهوائها) والمختلطة باتجاهات السمو والفزع والاعتمادية على الغير(الركابي، 2011).

نظرية التحليل النفسي: تفسر هذه النظرية الادمان في ضوء القهر وفي ضوء الاضطرابات التي تحدث في مرحلة الطفولة المبكرة، وتشمل هذه الاضطرابات عمليات الاشباع العضوية في المرحلة الفمية وعملية النمو الجنسي من المرحلة الفمية حتى القضيبية والتي يختل فيها نضج الانا، وتظهر مخاوف مثل الخوف من عدم الاشباع والخوف من الخصاء ومن الاستمناء الطفيلي وما يصاحب ذلك من مشاعر الاثم فضلا عن اضطراب علاقات الحب بين المدمن ووالديه وظهور ثنائية العواطف، وتحول موضوع الحب الاصلي الى موضوع العقار(نصيرة، 2013).

نظرية ستانلي هول (Stanly Holl): او ما يعرف بنظرية التحليل السوسيولوجي للإدمان: يرتبط الإدمان من وجهة النظر الاجتماعية (السوسيولوجية) بالمعايير الاجتماعية والقيم، فهو شكل من اشكال التكيف الانسحابي غير المتوافق مع المعايير والقيم السائدة في المجتمع، فالأفراد الذين يتكيفون بطريقة غير سليمة يمكن ان يقال انهم في المجتمع وليس فيه واجتماعيا لا يشتركون في الاطار العام للقيم(هاشم، 2008).

نظرية التعلم الاجتماعي: ان الناس لم يولدوا ولديهم اتجاهات نفسية معينة نحو اي ظاهرة من الظواهر ومنها ما يتعلق بظاهرة تعاطي المخدرات، ولكن الاتجاهات تتكون وتنمو وتتبلور من خلال اسلوب الملاحظة وطريقة التعلم والتنشئة الاجتماعية(التميمي، 2002).

الاتجاه السلوكي المعرفي: حيث يهتم انصار هذا الاتجاه بمبدأين: الاول: القهر والذي يشير انصاره الى ان الإدمان يعد مشكلة جسدية تلح على الشخص، وان هذا القهر للتعاطي مبني على أساس التوقعات والتعلم وان المدمنين يسلمون بمبدأ الخضوع للمخدر. والثاني: التوقعات: وهي تعد عاملاً إلحاحياً، نفسياً، اشتهائياً الى المخدر وان الشخص يخشى عدم التعاطي حتى لا يدخل في جحيم الاعراض الانسحابية والتي قد يبالغ في الاحساس بها(الهواري، 1987).

النظرية البيولوجية: تعتبر من أولى النظريات التي حاولت تفسير التعاطي الضخم والمنتظم انطلاقاً من ميكانيزمات بيوكيميائية أو فسيولوجية، وشكلت الدراسات الانسانية محور الاعمال

لاختبار النظريات الجينية ذات الصلة بالإدمان في بني البشر، لأنه اذا كان للجينات تأثيرها في الادمان؛ فإن أولئك الذين لديهم جزء من المادة الوراثية الخاصة بهم التي توارثوها عن متعاطين، فإن هذه الموروث سيصل اليهم وسيعانون من تلك الحالة وتلك الظروف التي كان عليها آباؤهم(الركابي، 2011).

نظرية التفكك الاجتماعي: يرى ثورستن سيلين (Thorsten Sellin) ان فكرة حدوث صراع او اضطراب في جماعة معينة او في مجتمع معين يؤدي الى مخالفة القوانين والقيم والعادات السائدة، مما يؤثر على الاداء السليم لهذه الجماعة او النظم الاجتماعية، ويفسر (سلين) نظريته على اساس ان المجتمع يتضمن مجموعات انسانية مختلفة (الأسرة، المدرسة، العمل،...) ولكن لكل جماعة من هذه الجماعات قوانينها وقواعدها التي تضمن مصالح افرادها وتحقيق أهدافها(هناء وفاطمة، 2016).

وفي ضوء ما تم ذكره يرى الباحث ان هناك العديد من النظريات التي فسرت دوافع ومحفزات الادمان، والتي تتحدث فيها عن وجود عوامل داخلية وخارجية تتعلق بالحافزية والدافعية للإدمان. ففي الوقت الذي ركزت فيه النظرية البيولوجية على دور الوراثة في نشوء اختلالات الإدمان، فسرت نظريات علم النفس ان الادمان هو ظاهرة من الظواهر والاعراض ذات الصلة بشخصية الفرد او باختلالاته الوجدانية او العاطفية، خاصة نظرية التحليل النفسي التي فسرت الادمان في ضوء الاضطرابات التي يتعرض لها الفرد في طفولته المبكرة، ومهما اختلفت هذه النظريات او اتفقت فإن مشكلة تعاطي المخدرات على جانب كبير من التعقيد من حيث العوامل المؤدية لها، فهي لا تظهر أو تنتشر بسبب عامل دون اخر، وانما قد يكون السبب وجود خليط من العوامل والاسباب التي دفعت الفرد الى تعاطي المخدرات.

انواع المخدرات:

تتعدد أنواع المخدرات وتتنوع مصادرها وكذلك تأثيرها ويمكن عرضها في ثلاثة تقسيمات من حيث المصدر النوع وهي: (المخدرات الطبيعية، والمخدرات المصنعة، والمخدرات التخلقية «الكيميائية») (عياش، 2018).

في حين قسمها (عبد الواحد، 2011) الى خمسة انواع هي: اولاً: المثبطات او المهبطات وتشمل: (ذات اصل طبيعي وتشمل الافيون والكواديين والثباين). والمثبطات المهبطات نصف التخليقية مثل (الهروين والهيدروموفيون والاتورفين). والمهباط التخليقيه مثل (بديلات المورفين اليديمرول والمنومات السيكونال والفليوم والروهينول). ثانياً: المنشاطات: (الطبيعية مثل الكوكايين والقات. والتخليقية الامفيتامينات والماكتون فورت). ثالثاً: المهلوسات (الطبيعية مثل حبوب الهلوسة المكالين، والتخليقية، والنصف التخليقية المعروف (ال، أأس، دي) او الاسيد. رابعاً: الحشيش. وخامساً: المستنشقات المذيبة الطيارة.

بينما بين ((عيد، 1408هـ: 134) المشار اليه في صيام (2015)) ان المخدرات تتعدد وتتنوع وفقاً للتصنيفات الاتية:

- تصنيف المخدر حسب الفئة: (التصنيف الذي يعتمد على الجانب البدني والنفسي الذي تحدثه المخدرات على المدى الطويل، أو نتيجة لتعاطيها بصورة متكررة. والتصنيف الذي يعتمد على الاثار الفسيولوجية للمخدرات مثل: المهدات، والمنشطات، والمهلوسات.

والتصنيف القائم على أساس المواد والطرق المستعملة في تحضيرها وتشمل: المواد الطبيعية، والمواد المشيدة، والمواد شبه المشيدة.

- التصنيف على أساس لون المخدر: (المخدرات البيضاء: مثل الكوكايين والهيروين. والمخدرات السوداء: مثل الافيون، والحشيش).
- تصنيف المخدرات وفقا لدرجة الخطورة: (المخدرات الكبرى: والتي لها خطورة كبيرة على مستخدميها، مثل (الأفيون، المورفين، الكوكايين، الهيروين، الحشيش، البانجو). والمخدرات الصغرى: التي خطورتها أقل ومعظمها من العقاقير المستخدمة، كعلاج طبي: مثل المنبهات، المهدئات، المسكنات، المنومات، القات، والكوكا.
- التصنيف على أساس التأثير: حيث تقسم المواد المخدرة حسب تأثيرها على النشاط، والحالة النفسية الى: (مهبطات الجهاز العصبي المركزي: وهي المواد التي تبطئ من النشاط الذهني مثل: الأفيون ومشتقاته، وكذلك مجموعة الباربيتورات. ومنشطات الجهاز العصبي المركزي: وهي المواد التي تؤثر على النشاط العقلي عن طريق التنبيه والاثارة مثل: أوراق الكوكا، والكوكايين، والامفيتامينات. والمهلوسات: وهي المواد التي تسبب الهلوسة أو الاوهام او التخيلات مثل: الميسكالين وعقار (إل-إس-دي). والحشيش: يعتبر من المواد المهبطة عند استعماله بكميات قليلة، وعند استعماله بكميات اكبر يكون له تأثير مماثل للمواد المهلوسة.

وفي فلسطين يعتبر (القنب الهندي) الشرك الأول الذي ينجر من خلاله المدمن لتناول المخدرات، اذ كشفت نتائج دراسة قام بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2007) ان (87.1%) من المبحوثين (المدمنين) بدءوا تعاطي الحشيش او الماريجوانا أو البانجو بواقع (80.9%) في الضفة الغربية، و(95%) في قطاع غزة، يلي ذلك الهيروين (4.1%) وخاصة في الضفة الغربية، ومن ثم الحبوب بأشكالها وأنواعها المختلفة (2.8%) ومن ثم المنشطات (1.3%)، كما وتشمل المخدرات السائدة (3- 4) أصناف رئيسية تتراوح بين الاصناف الاعتيادية والكيماوية سريعة التأثير، حيث تمركز القنب الهندي (96.3%) والحبوب المهدئة بأنواعها (70%)، والهيروين والأفيون (55%)، والمنشطات بأنواعها (52.8%).

مشكلة الدراسة واسئلتها:

تعد مشكلة تعاطي المخدرات من أخطر المشاكل الصحية والاجتماعية والنفسية التي تواجه العالم أجمع والمجتمعات المختلفة منها المجتمعات العربية والاسلامية، وتعتبر هذه الآفة من المشكلات المحلية التي أصبح يعاني منها المجتمع الفلسطيني، وخاصة شريحة الشباب في محافظات الوطن بصورة عامة، ومحافظة الخليل بصورة خاصة، لما لها من اضراراً كبيرةً على جميع المستويات، ويشمل خطرها كل من الفرد والأسرة والمجتمع، لذا كان لا بد من الوقوف على الاسباب الرئيسية التي تقف وراء انتشار هذه الآفة، خاصة مع وجود العديد من الشواهد التي تؤكد معاناة المجتمع الفلسطيني من هذه الظاهرة والتي من اهمها ارتفاع نسبة المترددين على الاطباء والمراكز الصحية للعلاج من الامراض الناجمة عن إدمان المخدرات في السنوات الاخيرة، واكتشاف اجهزة الامن العديد من المشاتل في الكثير من المدن والقرى الفلسطينية، وزيادة حالات تعاطي المخدرات، والانباء التي توردها وسائل الاعلام المحلية عن نجاح قوات الامن الفلسطيني في التصدي لمحاولات تهريب المخدرات، وإنطلاقا من مقولة (إذا عُرف السبب بطل العجب، وإذا عُرف الداء سهل الدواء)، إذ ان

البحث في سبب المشكلة قد يساعد في تحديد أصل المشكلة وداؤها وبذلك الوصول الى حلولا صحيحة تفيد المجتمع والفرد، لذا جاءت هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس الاتي:

ما المتغيرات الاجتماعية والنفسية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني؟

وقد انبثق عن السؤال الرئيس الاسئلة الفرعية الاتية:

- ما اهم المتغيرات الاجتماعية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني؟
- ما اهم المتغيرات النفسية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات المتغيرات الاجتماعية والنفسية المسئولة عن انتشار المخدرات تعزى لمتغيرات (العمر، ومكان السكن، والمؤهل العلمي)؟

فرضيات الدراسة

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات المتغيرات الاجتماعية والنفسية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني تعزى لمتغير العمر.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات المتغيرات الاجتماعية والنفسية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني تعزى لمتغير مكان السكن.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات المتغيرات الاجتماعية والنفسية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

- اهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى:
- التعرف الى اهم المتغيرات الاجتماعية والنفسية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني بمحافظة الخليل.
- معرفة ان كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات بعض المتغيرات الاجتماعية والنفسية المسئولة عن انتشار المخدرات تعزى لمتغيرات (العمر، ومكان السكن، والمؤهل العلمي).

اهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من تناولها لفئة الشباب، حيث يعتبر تعاطي المخدرات والإدمان عليها من أخطر المشاكل التي يواجهها الشباب في العصر الحديث، وذلك بسبب تنامي هذه الآفة وسط الشباب، وارتباط ذلك بزيادة عوامل الخطورة في البيئات التي تشهد نشاطاً شبابياً واضحاً، الى جانب ما ذهبت اليه بعض الدراسات حول تأثير الاوضاع الاقتصادية وازدياد معدلات البطالة وعدم ملاءمة الفرص التي يوفرها النظام الاقتصادي بالمقارنة مع امكانيات الشباب وتطلعاتهم، وتعمد الاحتلال الإسرائيلي الى ترويج المخدرات بين افراد هذه الفئة خاصة في محافظة الخليل، اذ قد يستفاد من نتائج هذه الدراسة من قبل المؤسسات المهتمة بموضوع مكافحة المخدرات والوقاية منها، كذلك صناع القرار في المجتمع الفلسطيني.

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة هناء وفاطمة (2016) الكشف عن العلاقة الموجودة بين العوامل الأسرية المؤدية الى إدمان المخدرات لدى الفتيات، وقد اجريت الدراسة على عينة شملت (15) فتاة مدمنة على المخدرات بمركز مكافحة المخدرات بفرونز فانون (البليدة)، واسفرت النتائج عن وجود علاقة بين العوامل الأسرية وإدمان الفتيات على المخدرات، وان التفكك الأسري المتمثل في الطلاق أو الهجر أو أو وفات احد الوالدين أو كلاهمها له أثر في إدمان الفتيات على المخدرات، وان التنشئة الأسرية الخاطئة لها دور في إدمان الفتيات على المخدرات، والمعاملة الوالدية السيئة لها اثر في إدمان الفتيات على المخدرات.

ايضا اجرى الطويسي واخرون (2013) دراسة هدفت التعرف الى اتجاهات الشباب في محافظة معان بجنوبي الاردن نحو المخدرات، والكشف عن ملامح الثقافة السائدة في تفسير هذه الظاهرة، والوعي بأبعادها وسط هذه الفئة الاجتماعية، وقد اجريت الدراسة على عينة من (6) مجتمعات محلية حجمها (538) شاباً، ووصلت النتائج الى ان اكثر فئات الشباب تعاطياً هم العاطلون عن العمل (26.6%) ثم طلبة الجامعات (12.1%)، كما ان اكثر الجهات التي يثق بها الشباب في الحد من انتشار المخدرات هم رجال الدين ودائرة مكافحة المخدرات، ومعلمو المدارس، وان اكثر الوسائل التي يراها الشباب فعالة في الحد من انتشار ظاهرة المخدرات هي تطبيق القانون الصارم بحق بائعي المخدرات ومروجيها.

كما هدفت دراسة الركابي (2011) التعرف الى اسباب تعاطي المخدرات لدى طلبة المرحلة الاعدادية، وتألفت عينة البحث من طلبة المرحلة الاعدادية بأقسامها العلمي والادبي والبالغ عددهم (180) طالب وطالبة من طلبة الدراسات الصباحية لمدينة بغداد، وقامت الباحثة ببناء مقياس (تعاطي المخدرات)، وتوصلت الدراسة الى ان أهم اسباب تعاطي المخدرات تمثلت في (ضعف الوازع الديني في المرتبة الاولى)، والعوامل الشخصية –الاجتماعية المهيئة للتعاطي في المرتبة الثانية، وتأثير الأسرة في المرتبة الثالثة، وتأثير رفقاء السوء في المرتبة الرابعة، والعوامل السياسية في المرتبة الخامسة. ولم تظهر هناك أي فروقات في اسباب تعاطي المخدرات يمكن ارجاعها للجنس.

كذلك اجرى موافي (2010) دراسة هدفت الى معرفة العلاقة بين التنشئة الاجتماعية باختلاف مؤسساتها الأسرة والمدرسة وبين إدمان المراهق، وقد استخدمت الباحثة عدة ادوات للبحث: (استبيان موجه للمراهقين للتعرف على أسباب تعاطي المخدرات من اعداد الباحثة، واستبيان بيانات شخصية اجتماعية، وتصنيف المهن اعداد عبد الحليم محمود). وتكونت عينة الدراسة من (400) تلميذ وتلميذة منهم (200) مدمن، و(200) غير مدمن من المدارس الحكومية والصناعية مؤسسة احداث ومصحة نفسية. وقد توصلت الدراسة الى: ان الأسرة: هي اول جهاز للتنشئة الاجتماعية وهي اولى العوامل التي تدفع المراهقين للإدمان يليها الاقران والصحبة واخيراً وسائل الاعلام. كذلك سهولة الحصول على المخدر من أهم الأسباب الاقتصادية للإدمان. ايضا الاساس في تكوين الرأي للمخدرات هي التجريب وحب الاستطلاع. ومن اهم المصادر في تكوين الراي عند المدمن هم الاصدقاء، والاقران، حيث ان تأثيرهم يفوق تأثير الاباء ووسائل الاعلام.

وفي دراسة قام بها ماثيو Matthew (2010): -مشار اليها في (صيام ، 2015)- هدفت التعرف الى الاسباب التي تدفع الشباب في الولايات المتحدة الامريكية الى تعاطي المخدرات، والمواد المخدرة، وتوصلت الدراسة الى ان اهم الاسباب التي تدفع الشباب لتعاطي المخدرات هي الضجر (السأم)، والاحباط، وعدم قبول الشباب من الاخرين أو الاهل، بالإضافة الى بعض المتغيرات الاجتماعية

الاخرى، مثل الطلاق، وسوء المعاملة، وتناولت الدراسة انواع المخدرات التي يتعاطها الشباب في المجتمع مثل: المارجوانا، والكوكائين، وبعض الفيتامينات التي تؤدي الى الهلوسة والمنبهات.

ايضا هدفت دراسة عمران (2006) الى تشخيص واقع تعاطي المخدرات في القدس في الفترة (2004) ودرجة انتشارها وواقع مدمنيها، وقد اعتمدت الدراسة على متغيرات مستقلة عديدة، واعتمد الباحث على استبانة وطبقها على (230) مدمناً من مدينة القدس، وتوصلت الدراسة الى ان غالبية المدمنين هم من الشباب صغار السن وغالبيتهم من الذكور الغير متزوجين، ومعظمهم من ذوي الترتيب الأوسط في العائلة، ويستعملون المخدرات من خلال أحد الأصدقاء، وان معظمهم يتناول المخدرات أربع مرات أسبوعياً

كما هدفت دراسة يعقوب (2004) الى القاء الضوء على مشكلة تعاطي المخدرات في المجتمع الأردني واستطلاع حجم امتداد هذه الظاهرة على الخريطة الاجتماعية الأردنية حيث أنها ليست محصورة ضمن فئات معينة أو طبقة معينة أو أماكن معينة، وهدفت ايضا الى معرفة أثر الأصدقاء والأوضاع الاقتصادية والبطالة ووقت الفراغ والبيئة الدينية والأسرية والزواجية وأعمار المتعاطين ومستواهم التعليمي

وأنواع المخدرات وكذلك طرق وأساليب علاج المتعاطين في المجتمع الأردني. وقد اشتملت العينة على 300 متعاط في مراكز الاصلاح و100 متعاط تحت العلاج. وبينت النتائج ان متوسط أعمار المتعاطين (31.5 سنة)، ومتوسط أعمارهم حين تناول المخدرات أول مرة 19 سنة. ويتناول 73% منهم المخدرات يوميا. وذكر 43.5% من المتعاطين أن اسباب تعاطيهم المخدرات أول مرة هو اهمال الوالدين وعدم الرعاية السليمة، و40% زيادة المشكلات بين الوالدين، و28% قساوة الوالدين في تعاملهم، و22% تعاطي أحد أفراد الأسرة للمخدرات، و7% الدلال الزائد. وذكر 64% من المتعاطين أن من الاسباب المشجعة على التعاطي هو زيادة المشكلات العائلية. كذلك عدم تدريب المتعاطين على القيام بالممارسات والشعائر الدينية منذ فترة الطفولة والمراهقة.

مصطلحات الدراسة:

المخدرات: التعريف اللغوي للمخدرات: جاء في لسان العرب الخدر: يستر بمد للجارية من ناحية البيت ثم صارما وراك من البيت ونحوه خدور وأخدار، والخدر مدلول يخشى أعضاء الرجل واليد والجسد، وقد خدرت الرجل بخدر، والخدر من الماء والدواء، فتور يعترى الشارب وضعف، والخدر: الكسل والفتور، والخدر في العين فتورها: وقيل هو ثقل فيها من قذى يصيبها(النجيبي، 2005).

التعريف العلمي للمخدرات: المستحضر المستخلص من النباتات والحيوانات، أو مشتق منها أو مركب من المواد الكيميائية، والذي يؤثر على الانسان والحيوان والنبات سلباً، أو إيجاباً(صيام، 2015).

يعرفها بعض فقهاء القانون المخدرات: هي كل مادة مسكرة او مفترة، طبيعية كانت أو مستحضرة، ومن شأنها أن تذهب العقل جزئياً أو كلياً، وتناولها يؤدي الى الإدمان، بما ينتج عنه من تسمم الانسان، فتضر الفرد والمجتمع، ويحظر التعامل بها بأي صورة من الصور الا لأغراض يحددها الشارع(عياش، 2018).

الإدمان: هو حالة نفسية وعضوية تنتج من تفاعل مع العقار او الاعتماد عليه ومن نتائجها ظهور

خصائص تتسم بأنماط سلوكية مختلفة تشمل دائما الرغبة في تعاطي العقار بصورة مستمرة او دورية للشعور باثاره النفسية والعضوية لتجنب الاثار المهددة او المؤلمة التي تنتج عن عدم توفره، وقد يدمن المتعاطي على اكثر من مادة واحدة والانواع التي تحدث إدمانا هي الكحوليات والمخدرات مثل الافيون ومشتقاته والكوكاكين والحشيش والعقاقير المختلفة المنشطة والمنومة(عزاق، 2105: 71).

يعرف الباحث الإدمان اجرائياً: هو حالة من التعود على تعاطي المخدرات، والرغبة في استمرار التعاطي، من أجل الشعور بالراحة النفسية والجسدية.

المدمن: هو شخص مريض دفعه حظه السيئ الى تجريب المخدرات ثم لم يستطيع ضبط نفسه للامتناع عن التعاطي (ابو عجوة، 2013).

الشباب: يعرف الشاب حسب (قانون الشباب الفلسطيني رقم (2) لسنة 2011م) بانه كل فلسطيني يتراوح سنه ما بين الثامنة عشر والخامسة والثلاثين عاماً(قانون الشباب الفلسطيني رقم (2). (2011)). ويرى علماء الاجتماع أن مرحلة الشباب هي التي يبدأ الفرد فيها يحتل مكانة في البناء الاجتماعي ويمارس ادوارا اجتماعية معينة تسهم في بناء المجتمع (دوريش، 2008).

حدود الدراسة: اقتصرت هذه الدراسة على المحددات التالية:

- محدد مكاني: أجريت هذه الدراسة بمحافظة الخليل بفلسطين.
- محدد زماني: هو الفصل الاول من العام الدراسي (2018 – 2019م).
- محدد بشري: اقتصرت هذه الدراسة على عينة عشوائية متاحة ممثلة للشباب بمحافظة الخليل.
- محدد إجرائي: أداة الدراسة من حيث صدقها وثباتها، وهي عبارة عن استبانة من اعداد الباحث، حيث تم تحكيمها للتأكد من مدى مقروئيتها ومناسبتها للفئة المستهدفة.

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لطبيعة هذه الدراسة. حيث تم استقصاء آراء الشباب الفلسطيني بمحافظة الخليل حول بعض المتغيرات الاجتماعية والنفسية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني، وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات الديمغرافية.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع الشباب الفلسطينيين بمحافظة الخليل، حيث اقتصرت الدراسة على الذكور فقط في الفئة العمر (18 – 35 سنة)، وذلك في نهاية العام (2018م).

عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة الكلية من (210) مبحوثا ومبحوثة، بواقع تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية البسيطة من مجتمع الدراسة الكلي (مدينة، قرية، مخيم) بواقع (70 مبحوث) لكل منطقة سكنية، وبعد إتمام عملية جمع البيانات وصلت حصيلة الجمع إلى (191) إستبانة. استبعد منها (استبانتين) بسبب عدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي لكي تصبح عينة الدراسة التي تم إجراء التحليل الإحصائي عليها (189) مبحوثا، ويبين الجدول رقم (1) توزيع أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (1): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب (العمر، ومكان السكن، والمؤهل العلمي).

المتغير		العدد	النسبة المئوية	المجموع
العمر	18 – 23 سنة	42	22.2	189
	24 – 29 سنة	60	31.7	
	30 – 35 سنة	87	46.0	
مكان السكن	مدينة	56	29.6	189
	قرية	67	35.4	
	مخيم	66	34.9	
المؤهل العلمي	اقل من ثانوي	66	34.9	189
	جامعي فأعلى	123	65.1	

أداة الدراسة:

للتعرف إلى بعض المتغيرات الاجتماعية والنفسية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني. قام الباحث ببناء اداة خاصة. وقد اشتق الباحث فقرات الاداة من خلال الرجوع لعدد من الدراسات أهمها دراسة (الركابي، 2011)، و(القويفلي، 2014)، و(الحلو، 2015)، و(الطويسي وآخرون (2013)، كذلك من خلال عدد من الإجراءات تمثلت في مراجعة الأدب التربوي والدراسات والمقاييس السابقة. وقد تكونت أداة الدراسة في صورتها النهائية من ثلاثة اقسام:

القسم الأول: تضمن بيانات أولية عن عينة الدراسة.

القسم الثاني: تضمن الأسئلة التي تقيس بعض المتغيرات الاجتماعية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني من وجهة نظر الشباب أنفسهم، وعدد فقرات هذا القسم (30) فقرة.

القسم الثالث: تضمن الأسئلة التي تقيس بعض المتغيرات النفسية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني من وجهة نظر الشباب أنفسهم، وعدد فقرات هذا القسم (25) فقرة.

وقد بنيت الفقرات بالاتجاه السلبي حسب سلم خماسي وأعطيت الأوزان للفقرات كما هو آت:(بدرجة كبيرة جداً: خمس درجات، بدرجة كبيرة: أربع درجات، بدرجة متوسطة: ثلاث درجات، بدرجة قليلة: درجتين، بدرجة قليلة جداً: درجة واحدة). وقد طبق هذا السلم الخماسي على جميع الفقرات.

وللتعرف إلى تقديرات أفراد العينة وتحديد (المتغيرات الاجتماعية والنفسية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني)، تم حساب المدى (5-1 =4)، ثم تم تقسيمه على 4 للحصول على طول الخلية الصحيح (5/4 = 0.80)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في الإستبانة (أو بداية الإستبانة وهى الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلى :

جدول رقم (2): يوضح طول الخلايا.

#	المستوى	الدرجة
1	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 1 - 1.79	منخفضة جدا
2	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 1.80 - 2.59	منخفضة
3	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 2.60 - 3.39	متوسطة
4	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 3.40 - 4.19	مرتفعة
5	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 4.20 - 5	مرتفعة جدا

صدق الأداة: تم التأكد من صدق الأداة في الدراسة الحالية بعرضها على ثلاثة محكمين من المختصين في التربية وعلم النفس، وكان هناك اتفاق بينهم على صلاحية الأداة ومقروئيتها، في ضوء الإطار النظري الذي بنيت الأداة على أساسه حيث تم إجراء بعض التعديلات على فقرات الإستبانة حسب ما اقترح المحكمين.

ثبات الأداة: قام الباحث باحتساب ثبات الإستبانات عن طريق قياس معامل التجانس باستخدام طريقة (كرونباخ ألفا) (Cronbach Alpha) حيث تبين أن قيمة معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا على الدرجة الكلية لبعد المتغيرات الاجتماعية بلغت (0.86.3)، بينما بلغت معامل الثبات على الدرجة الكلية لبعد المتغيرات النفسية (89.4) وهي مؤشرات ثبات مرتفعة وبالتالي فان الأداة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

إجراءات تطبيق الدراسة:

قام الباحث بإجراءات الدراسة وفق الخطوات التالية:

- القيام بحصر مجتمع الدراسة والمتمثل في الشباب الفلسطيني بمحافظة الخليل.
- بناء أداة الدراسة بعد اطلاع الباحث على مجموعة من الأدوات المستخدمة في مثل هذه الدراسة.
- تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على ثلاثة محكمين.
- توزيع أداة الدراسة على المجتمع الهدف، في نهاية الفصل الثاني من العام الدراسي (2018 – 2019م) باليد وأجاب المبحوثين على الإستبانات بوجود الباحث.
- تم إعطاء الإستبانات الصالحة أَرقاماً متسلسلة وإعدادها لإدخالها للحاسوب.
- استخدم البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل البيانات واستخراج النتائج.

المعالجة الإحصائية

تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات، وتم استخدام الإحصاء الوصفي باستخراج الأعداد، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لدى أفراد العينة واستجاباتهم على الإستبانة، وقد فحصت فرضيات الدراسة عن طريق الاختبارات الإحصائية التحليلية التالية: اختبار (ت)

(t-test)، واختبار تحليل التباين الأحادي (One - Way Analysis of Variance) واختبار توكي (Tukey) كما واستخدم معامل الثبات كرونباخ ألفا لحساب ثبات الأداة.

نتائج الدراسة

نتائج السؤال الأول: ما اهم المتغيرات الاجتماعية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني بمحافظة الخليل؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الأول استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاهم المتغيرات الاجتماعية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني بمحافظة الخليل من وجهة نظرهم على الدرجة الكلية للبعد وكذلك على فقرات الدراسة المختلفة، وذلك كما هو واضح في الجدول (3).

جدول رقم (3). الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعض المتغيرات الاجتماعية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني بمحافظة الخليل على فقرات الدراسة المختلفة.

#	المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	ازدياد متطلبات الحياة بصورة عامة.	189	3.95	1.16	78.94	مرتفعة
2	ارتفاع تكاليف مستوى المعيشة.	189	3.66	1.28	73.12	مرتفعة
3	البطالة (القدرة على العمل والبحث عنه، ولكن لا توجد فرص).	189	4.00	0.99	79.89	مرتفعة
4	توفر وقت الفراغ (سوء استغلال وقت الفراغ).	189	3.91	1.10	78.20	مرتفعة
5	الهروب من الواقع المرير بالنسبة للفرد.	189	3.71	1.12	74.29	مرتفعة
6	تأثير وسائل الاعلام بسبب ما يعرض من نماذج سيئة من افلام او برامج يغيب فيها الوعي والصورة الصحيحة.	189	4.05	1.04	81.06	مرتفعة
7	تأثير رفقاء السوء في الترغيب او الحث او التوريط .	189	4.24	1.05	84.87	مرتفعة جدا
8	ضعف التوعية الاعلامية بأخطار المخدرات.	189	3.82	1.08	76.40	مرتفعة
9	حب التجريب وتقليد الاخرين.	189	3.62	1.26	72.38	مرتفعة
10	النزاعات والصراعات التي تنشب داخل الاسرة ا(اجواء التوتر والاختلاف الدائمة بين اطراف الاسرة وخاصة الوالد والوالدة).	189	3.68	1.17	73.54	مرتفعة
11	عدم مساعدة الأسرة الأبناء في مكاشفتهم فيما يمس أمورهم الشخصية والبيتية.	189	3.70	1.24	73.97	مرتفعة
12	استخدام القسوة في المعاملة والتشدد من قبل الاسرة.	189	3.48	1.23	69.52	مرتفعة

#	المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
13	التدليل او اهمال الابناء بصورة تامة وعدم مساعدتهم في معظم امورهم.	189	3.65	1.23	73.02	مرتفعة
14	قد يكون احد الابوين او كلاهما منحرفا فينعكس ذلك على الابناء.	189	3.97	1.25	79.47	مرتفعة
15	تقليد شخص معين من قبل الشخص المنحرف.	189	3.57	1.21	71.53	مرتفعة
16	تأثير الحي السكني (التجمعات والمساكن الطلابية).	189	3.56	1.10	71.22	مرتفعة
17	الجو المهني(صعوبات العمل او اعباءه وسلبياته).	189	3.17	1.16061	63.49	متوسطة
18	الجهل عامة (ضعف التوعية بخطر المخدرات وما ينجم عنها).	189	4.01	1.05	80.21	مرتفعة
19	الاحتلال الاسرائيلي يوفر الاجواء المناسبة لانتشار هذه الافة.	189	4.29	0.90	85.71	مرتفعة جدا
20	الاحتلال معني بتدمير الشباب لكسر ارداتهم.	189	4.21	1.10	84.13	مرتفعة جدا
21	فقدان او اهمال الفرد للوازع الديني والخلقي لذلك يتعاطى المخدرات.	189	4.11	1.09	82.12	مرتفعة
22	نفور الاسرة من الفرد تجعله يميل الى الادمان على تناول المخدرات	189	3.62	1.06	72.38	مرتفعة
23	مساهمة الاصدقاء في تلبية احتياجات الفرد من المواد المخدرة للفرد عندما يطلب منهم ذلك	189	3.76	1.17	75.24	مرتفعة
24	ضعف تطبيق القانون (عدم وجود قوانين رادعة لمروجي المخدرات ومتعاطيها).	189	3.95	1.23	79.05	مرتفعة
25	البحث عن تحقيق المتعة.	189	3.83	0.99	76.61	مرتفعة
26	الفشل في الدراسة.	189	3.13	1.17	62.54	متوسطة
27	اليسر المادي لدى الفرد عامل مساعد في التعاطي.	189	3.59	1.14	71.85	مرتفعة
28	عدم وجود وسائل الترفيه وقضاء وقت الفراغ.	189	3.41	1.02	68.25	مرتفعة
29	النظرة الخاطئة من قبل الشباب عن التأثير الجنسي للمخدرات.	189	3.60	1.19	71.96	مرتفعة
30	الانشغال الدائم للوالدين والحرمان من الرقابة والتوجيه.	189	3.79	1.11	75.77	مرتفعة
	الدرجة الكلية للمتغيرات الاجتماعية	189	3.77	0.51	75.36	مرتفعة

يتضح من الجدول رقم (3) أن المتغيرات الاجتماعية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني بمحافظة الخليل من وجهة نظر الشباب أنفسهم جاءت بدرجة مرتفعة، فقد بلغ المتوسط الحسابي على الدرجة الكلية للمتغيرات الاجتماعية المسئولة عن انتشار المخدرات بين

الشباب الفلسطيني بمحافظة الخليل (3.77) مع انحراف معياري (0.51) وبنسبة مئوية مقدراها (75.4). ويعزو الباحث السبب في ذلك الى ان المخدرات تنتشر كظاهرة اجتماعية مرضية في البلدان المتقدمة صناعياً كما تنتشر كذلك في البلدان النامية، والى الارتباط الوثيق بين ظاهرة تعاطي المخدرات في البلدان وبين الاستعمار بكافة اشكاله، وما ينتج عن ذلك من ظروف اجتماعية سيئة، كالفقر وتفكك الأسرة الذي غالباً ما ينتج عنه الضياع والحرمان، الذي قد يُلجئ الفرد الى تعاطي المواد المخدرة هرباً من تلك المشكلات الى عالم الخيال والوهم والتبلد. وهذا يتفق مع ما كشفت عنه دراسة هناء وفاطمة (2016) التي بينت وجود علاقة بين العوامل الأسرية والإدمان على المخدرات، وان التفكك الأسري، والتنشئة الأسرية الخاطئة لها دور في الإدمان على المخدرات. ودراسة ماثيو Matthew (2010): التي بينت ان الطلاق، وسوء المعاملة من اهم الاسباب التي تدفع الشباب لتعاطي المخدرات. ودراسة (يعقوب، 2004) التي بينت أن اسباب تعاطي الشباب للمخدرات أول مرة هو اهمال الوالدين وعدم الرعاية السليمة، وزيادة المشكلات بين الوالدين، وقساوة الوالدين في تعاملهم.

أما عن أهم المتغيرات الاجتماعية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني بمحافظة الخليل فقد تمثلت في الفقرة رقم (19) والتي تنص (الاحتلال الاسرائيلي يوفر الاجواء المناسبة لانتشار هذه الافة) بمتوسط حسابي قدره (4.29) وبنسبة مئوية مقدارها (85.7) معبرة عن درجة مرتفعة جدا، ويرى الباحث ان وجود الاحتلال الاسرائيلي وما يحيط بالأراضي الفلسطينية من ضعف الرقابة وضعف تنفيذ القانون في الحد من تمرير المخدرات وادخالها للأراضي الفلسطينية مما يجعلها سهلة الحصول عليها وتناولها اذ من الصعب السيطرة على الحدود والممرات بسبب سيطرة قوات الاحتلال الاسرائيلي عليها، بالإضافة الى تدهور الوضع الامني وسوء الاستقرار السياسي في الاراضي الفلسطينية، كذلك وجود مخطط صهيوني دنيء موجه الى ابناء الشعب الفلسطيني لنشر المخدرات بين الشباب بهدف افساد الاجيال القادمة من جهة، وبهدف تكوين سوق شرائية لترويج وتجارة المخدرات في الاراضي الفلسطينية. وهذا ظهرا واضحا في استجابة افراد العينة، حيث جاء في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (20) (الاحتلال معني بتدمير الشباب لكسر اراداتهم). وهذا يتفق مع ما جاءت به نتائج دراسة الركابي (2011) التي بينت ان أهم اسباب تعاطي المخدرات تمثلت في العوامل السياسية. بمتوسط حسابي قدره (4.21) وبنسبة مئوية مقدراها (84.1).

في حين جاء في المرتبة الثانية الفقرة رقم (7) والتي تنص (تأثير رفقاء السوء في الترغيب او الحث او التوريط) بمتوسط حسابي قدره (4.24) وبنسبة مئوية مقدراها (84.9) معبرة عن درجة مرتفعة جدا أيضا، ويرى الباحث ان رفقاء السوء، لا يقل دورهم عن دور الاحتلال احيانا في نشر المخدرات وتجميل صورتها بينهم، اذ ان رفقاء السوء يقع تأثيرهم غالباً على بعضهم في التجربة والانقياد لتحقيق ما يريدون تجربته مع اقرانهم. كما ان بعض رفقاء السوء يبالغ بوصف الاستمتاع والنشوة التي يجدها لإغراء صاحبه وتوريطه معه حتى لا يشعر بالندم وحده. وهذا يتفق مع ما جاءت به نتائج دراسة الركابي (2011) التي بينت ان أهم اسباب تعاطي المخدرات تمثلت في تأثير رفقاء السوء. ودراسة موافي (2010) التي بينت ان الاقران والصحبة هي اولى العوامل التي تدفع المراهقين للإدمان. وان من اهم المصادر في تكوين الراي عند المدمن هم الاصدقاء، والاقران، حيث ان تأثيرهم يفوق تأثير الاباء ووسائل الاعلام. ودراسة عمران (2005) التي بينت ان غالبية المدمنين يستعملون المخدرات من خلال أحد الأصدقاء.

وفي المرتبة الرابعة جاءت الفقرة رقم (21) والتي تنص (فقدان او اهمال الفرد للوازع الديني والخلقي لذلك يتعاطى المخدرات) بمتوسط حسابي قدره(4.11) وبنسبة مئوية مقدراها (82.1) معبرة عن درجة مرتفعة، ويعزو الباحث ذلك الى اذ انه لا يخفى على أحد أن للوازع الديني دور عظيم في المجتمعات العربية بعامة والمجتمع الفلسطيني بخاصة والذي يعتبر من المجتمعات المحافظة التي يغلب عليه الطابع الديني، فالشاب المتدين هو الذي يلجأ للحل الديني، لأن ذلك يوفر الكثير من الراحة النفسية، ويتكيف مع حالته، وخاصة في الامور التي يصعب تغييرها، فالمعتقدات الدينية تملأ حياة الفرد بالتفاؤل والأمل، وتساعد على الاسترخاء. في الوقت ذاته فان بعد الفرد عن الدين يجعله انسان تائه بلا قيمة. ولا يعرف الطريق القويم، وهذا يحول دون استقامة النفس واستقرارها وابتعادها عن كلّ ما يسبّب لها الاضطراب واللجوء الى المخدرات والادمان عليها. وهذا يتفق مع ما جاءت به دراسة الطويسي واخرون (2013) التي بينت ان اكثر الجهات التي يثق بها الشباب في الحد من انتشار المخدرات هم رجال الدين. كذلك اتفقت مع نتائج دراسة الركابي (2011) التي بينت ان أهم اسباب تعاطي المخدرات تمثلت في (ضعف الوازع الديني). ودراسة (يعقوب، 2004) التي بينت أن اسباب تعاطي الشباب للمخدرات عدم تدريب المتعاطين على القيام بالممارسات والشعائر الدينية منذ فترة الطفولة والمراهقة.

وفي المرتبة الخامسة جاءت الفقرة رقم (6) والتي تنص (تأثير وسائل الاعلام بسبب ما يعرض من نماذج سيئة من افلام او برامج يغيب فيها الوعي والصورة الصحيحة) بمتوسط حسابي قدره(4.05) وبنسبة مئوية مقدراها (81.1) معبرة عن درجة مرتفعة. ويرى الباحث ان ذلك قد يعود الى ما تقدمه وسائل الاعلام من دراما هابطة وبرامج حوارية غير مسئولة، وضغوط الاعلان غير الموجه في وسائل الاعلام عن بعض العقاقير المؤثرة في الحالة النفسية وجذب الانظار اليها كعقاقير طبية قد تكون سبباً في تدمير الشباب وانحرافهم وبالتالي زيادة معدلات الادمان بمختلف صورها. وهذا يتفق مع ما جاءت به دراسة موافي (2010) التي بينت ان وسائل الاعلام هي من اهم العوامل التي تدفع المراهقين للإدمان.

في حين جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (26) والتي تنص على (الفشل في الدراسة) بمتوسط حسابي قدره(3.13) وبنسبة مئوية مقدراها (62.5) معبرة عن درجة متوسطة، ويرى الباحث ان الفشل الدراسة لا يعني الفشل في الحياة، فكم من فاشل دراسيا هو ناجح في الحياة أو رجل أعمال أو غير حياة آلاف من الناس عبر إنجازات حققها، فقد يكون الفشل سبباً للإدمان، ولكنه قد لا يكون المتغير الاهم بالنسبة لباقي المتغيرات الاجتماعية الاخرى. وهذا لا يتفق مع جاء به برويت واخرون Pruitt, et al (2009) الذين عزو أسباب ارتفاع تعاطي المخدرات الى مجموعة من العوامل اهمها: ضعف التحصيل العلمي.

نتائج السؤال الثاني: ما اهم المتغيرات النفسية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني بمحافظة الخليل؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاهم المتغيرات النفسية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني على الدرجة الكلية للبعد وكذلك على فقرات الدراسة المختلفة، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4). الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعض المتغيرات النفسية

المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني بمحافظة الخليل على فقرات الدراسة المختلفة.

#	المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	الضغوط النفسية الكبيرة نتيجة للإحباط في عمل او مسعى معين او تلبية حاجة معينة.	189	4.08	0.97	81.59	مرتفعة
2	الشعور بمركب النقص نتيجة عاهة معينة او عوق او عدم مجاراة الاخرين في مستويات معينة طبقية او ثقافية او غيرها.	189	3.39	1.06	67.72	متوسطة
3	رغبة شخصية في التجريب او حب الاستطلاع والمجازفة.	189	3.63	1.12	72.59	مرتفعة
4	توهم البعض بان التعاطي يدل على الاستقلالية وقوة الشخصية.	189	3.23	1.24	64.55	متوسطة
5	ضعف الرضا الحياتي بصورة عامة.	189	3.41	1.15	68.15	مرتفعة
6	الاغتراب واللامعيارية او بصورة عامة (التقاطع مع قيم المجتمع السائدة لعدم مسايرتها للتطور الحياتي او قد ما يراه هو (الشخص المتعاطي) كذلك	189	3.41	1.15	68.25	مرتفعة
7	صعوبة تواصل الفرد مع الاخرين.	189	3.30	1.24	65.93	متوسطة
8	علاقة فاشلة مع الجنس الآخر.	189	3.12	1.06	62.43	متوسطة
9	عدم الرضا المستمر عن الواقع.	189	3.43	1.17	68.68	مرتفعة
10	استجابات الخيبة والخجل.	189	3.35	1.01	66.98	متوسطة
11	الكآبة المستمرة والحزن الدائم.	189	3.46	1.12	69.10	مرتفعة
12	التعرض لحادث أدى إلى تشوه في جسده.	189	2.71	1.24	54.29	متوسطة
13	الحب المفرط وتخلي الحبيب عنه.	189	3.16	1.24	63.17	متوسطة
14	تعبير الفرد عن العدوان والتمرد ضد اسرته ومجتمعه لذلك يتعاطى المخدرات.	189	3.34	1.19	66.77	متوسطة
15	الشعور بتأنيب الضمير.	189	2.94	1.15	58.84	متوسطة
16	صعوبة اتخاذ القرارات.	189	3.19	1.07	63.70	متوسطة
17	الشعور باليأس في الحياة.	189	3.59	1.112	71.75	مرتفعة

#	المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
18	الشعور بالنقص والدونية.	189	3.20	1.16	64.02	متوسطة
19	ميل البعض الى الاعتقاد الى ان تناول المواد المخدرة يقلل من توتره.	189	3.49	1.14	69.84	مرتفعة
20	القلق من المستقبل.	189	3.21	1.24	64.23	متوسطة
21	التردد وعدم الثقة بالنفس.	189	3.12	1.13	62.33	متوسطة
22	الخوف من المجهول، والتفكير به باستمرار.	189	2.99	1.17	59.89	متوسطة
23	ضعف تكوين الشخصية.	189	3.45	1.21	68.99	مرتفعة
24	الحرمان العاطفي.	189	3.26	1.21	65.19	متوسطة
25	الشك وانعدام الثقة بالآخرين.	189	3.43	1.23	68.68	مرتفعة
	الدرجة الكلية للمتغيرات النفسية	189	3.32	0.61	66.31	متوسطة

يتضح من الجدول رقم (4) أن المتغيرات النفسية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني بمحافظة الخليل من وجهة نظر الشباب أنفسهم جاءت بدرجة متوسطة، فقد بلغ المتوسط الحسابي على الدرجة الكلية للمتغيرات النفسية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني بمحافظة الخليل (3.32) مع انحراف معياري (0.61) وبنسبة مئوية مقدراها (66.3). ويعزو الباحث السبب في وجود المتغيرات النفسية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني بمحافظة الخليل بدرجة متوسطة، الى ان ذلك قد لا يقلل من اهمية المتغيرات النفسية في انتشار المخدرات، بل للمتغيرات النفسية الدور الاهم والاكبر في زيادة التعاطي والادمان، ولكن لابد من الاشارة الى ارتباط المتغيرات النفسية بما يعانيه الشباب من مشكلات اجتماعية وتلك الظروف الاجتماعية المرتبطة بواقعهم وظروفهم السياسية التي تدفعهم احيانا الى الادمان، فالشباب بدون عمل وبدون زواج، واصبحت مصالحهم الشخصية مهددة بالخطر، ويفكرون بمصيرهم المستقبلي. بالإضافة ما يعانوه نتيجة الاوضاع الصعبة التي عايشوها اثناء الحروب والاقتحامات الاسرائيلية، لذا طغت المتغيرات الاجتماعية على المتغيرات النفسية في هذه الدراسة. وهذا يتفق مع ما جاءت به نتائج دراسة الركابي (2011) التي بينت ان أهم اسباب تعاطي المخدرات تمثلت في العوامل الشخصية- الاجتماعية. اذ تظهر الدراسة ان هناك ارتباط واضح بين تلك المتغيرات.

أما عن أهم المتغيرات النفسية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني بمحافظة الخليل فقد تمثلت في الفقرة رقم (1) والتي تنص (الضغوط النفسية الكبيرة نتيجة للإحباط في عمل او مسعى معين او تلبية حاجة معينة) بمتوسط حسابي قدره (4.08) وبنسبة مئوية مقدارها (81.6) معبرة عن درجة مرتفعة، وقد يعود ذلك الى ما يعانيه الشباب اثناء بحثهم عن عمل نتيجة الظروف الاجتماعية والسياسية السائدة، مما جعل الشباب بحالة من الضياع والضغط النفسي

والاحباط، وهذا يجعل بعضهم يلجئون لتعاطي المخدرات اعتقادا منهم ان ذلك يخلصهم من الهموم والمشاكل الخاصة بهم وذلك للترفيه عن الضغوط الاجتماعية التي يعيشها الفرد داخل اسرته لعدم استقراره او لتحمل مسؤوليات كبيرة مع الاسرة، فالإدمان حالة تنتج من تعاطي المادة المخدرة وتسبب الشعور بالارتياح والإشباع، وتولد الدافع النفسي لتناول العقار بصورة متصلة، او دورية، لتحقيق اللذة، او لتجنب الشعور بالقلق. فالمدمن لا يتعاطى المخدر الا اذا كان هناك مكافئة في ذلك وهنا تكون المكافئة هي الحصول على الراحة النفسية وتخليصه من القلق في حياته العامة، وهذا القاسم المشترك بين جميع المدمنين.

وجاء في المرتبة الثانية الفقرة رقم (3) والتي تنص (رغبة شخصية في التجريب او حب الاستطلاع والمجازفة.) بمتوسط حسابي قدره (3.63) وبنسبة مئوية مقدراها (72.6) معبرة عن درجة مرتفعة أيضا، وهذا يتفق مع ما جاءت به دراسة موافي (2010التي بينت ان الاساس في تكوين الرأي للمخدرات هي التجريب وحب الاستطلاع. اذ يعتبر حب الاستطلاع المحرك الذي يقود الى عملية الانجرار وراء المخدر لتجريب ما خفي عنه.

وجاء في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (17) والتي تنص (الشعور باليأس في الحياة) كاهم المتغيرات النفسية المسئولة عن انتشار المخدرات، وذلك بسبب عدم قدرة الفرد على التكيف مع الواقع نتيجة الضغوط الاجتماعية وعدم قدرته على توفير ابسط حقوقه. وهذا يتفق مع جاءت به دراسة ماثيو (2010) Matthew: التي بينت ان اهم الاسباب التي تدفع الشباب لتعاطي المخدرات هي الضجر (السأم)، وبالتالي يلجأ البعض الى تجريب المخدرات للهروب من الواقع الذي يعيشه، لذا نجد ان الفقرة رقم (19) جاءت في المرتبة الرابعة تنص (ميل البعض الى الاعتقاد الى ان تناول المواد المخدرة يقلل من توتره) بمتوسط حسابي قدره(3.49) وبنسبة مئوية مقدراها (69.8) معبرة عن درجة مرتفعة، حيث تتداخل العوامل الاجتماعية هنا مع العوامل النفسية في البحث عن الاستقرار والراحة والهروب من الواقع، بسبب الاعتقاد الخاطئ ان التعاطي يقلل من التوتر والقلق.

وفي المرتبة الرابعة جاءت الفقرة رقم (19) والتي تنص (الكآبة المستمرة والحزن الدائم) بمتوسط حسابي قدره(3.46) وبنسبة مئوية مقدراها (69.1) معبرة عن درجة مرتفعة. ويعزو الباحث السبب في ذلك الى ما يعانيه الشباب في المجتمع الفلسطيني من ممارسات الاحتلال الاسرائيلي، وعمليات القتل والمداهمة، والتي غالبا ما ينتج عنها الشهيد والمفقود والاسير والجريح، وغالبا ما تترك الالاف من الشباب يعانون ويتألمون ويقاسون، ولا شك ان المصائب الحادثة تفرز الضغوط النفسية والتي تعتبر من آفة العصر خاصة في المجتمع الفلسطيني، وانها تزداد يوما بعد يوم مما يجعلها تمثل حجر الزاوية في نشوء الاضطرابات النفسية، حيث شهدت الاراضي الفلسطينية في الآونة الاخيرة حروبا واسعة وكبيرة، وتسببت في احداث ماسي عديدة توزعت في جوانب متعددة.

في حين جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (12) والتي تنص على (التعرض لحادث أدى إلى تشوه في جسده) بمتوسط حسابي قدره(2.71) وبنسبة مئوية مقدراها (54.3) معبرة عن درجة متوسطة. ويرى الباحث ان ذلك قد يرتبط بصورة اكبر بقدرة الفرد الشخصية والنفسية على التعاطي مع الحادث الذي تعرض وما نتج عنه من اعاقة، ولا يعني ذلك ان كل من تعرض لإعاقة او تشوه في جسده ان يجد في المخدرات طريقا للهروب من واقعه. في الوقت ذاته لا يقلل الباحث من اهمية هذا المتغير في لجوء البعض الى التعاطي وانما قد يكون دوره واهميته اقل اذا ما قورن بمتغيرات اخرى.

نتائج السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات بعض المتغيرات الاجتماعية والنفسية المسئولة عن انتشار المخدرات تعزى لمتغيرات (العمر، ومكان السكن، والمؤهل العلمي)؟

وانبثق عن هذا السؤال الفرضيات الصفرية (1-3) وفيما يلي نتائج فحصها:

نتائج الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات بعض المتغيرات الاجتماعية والنفسية المسئولة عن انتشار المخدرات تعزى لمتغير العمر.

للتحقق من صحة الفرضية الاولى تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعض المتغيرات الاجتماعية والنفسية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني تبعا لمتغير العمر، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (5).

جدول رقم (5). الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمتوسطات المتغيرات الاجتماعية والنفسية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني تبعا لمتغير العمر.

المتغير	العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المتغيرات الاجتماعية	18 – 23 سنة	42	3.60	0.54
	24 – 29 سنة	60	3.58	0.55
	30 – 35 سنة	87	3.98	0.37
المتغيرات النفسية	18 – 23 سنة	42	3.27	0.68
	24 – 29 سنة	60	3.42	0.53
	30 – 35 سنة	87	3.27	0.64

يتضح من الجدول رقم (5) وجود اختلاف في متوسطات بعض المتغيرات الاجتماعية والنفسية المسئولة عن انتشار المخدرات تبعا لمتغير العمر على اختلاف اعمارهم، ولفحص الفرضية تم استخراج نتائج تحليل التباين الأحادي (One - Way Analysis of Variance) كما هو وارد في الجدول رقم (6).

جدول رقم (6): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في بعض المتغيرات الاجتماعية والنفسية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني تبعا لمتغير العمر.

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
المتغيرات الاجتماعية	بين المجموعات	7.243	2	3.621	16.274	**0.000
	داخل المجموعات	41.389	186	2230.		
	المجموع	48.632	188			
المتغيرات النفسية	بين المجموعات	0.891	2	0.446	1.189	0.307
	داخل المجموعات	69.716	186	3750.		
	المجموع	70.607	188			

يتضح من الجدول رقم (6) وجود فروق في متوسطات المتغيرات الاجتماعية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني تبعا لمتغير العمر، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة على الدرجة الكلية لبعد المتغيرات الاجتماعية (16.274) عند مستوى دلالة (0.000)، بينما تبين انه لا توجد فروق في متوسطات المتغيرات النفسية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني تبعا لمتغير العمر، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة على الدرجة الكلية لبعد المتغيرات النفسية (1.189) عند مستوى دلالة (0.307)، ولمعرفة مصدر الفروق واختبار اتجاه الدلالة على بعد المتغيرات الاجتماعية قام الباحث باستخدام اختبار(Tukey) وكانت نتائج هذا الاختبار كما هي في الجدول رقم (7).

جدول رقم (7): نتائج اختبار (Tukey) لمعرفة اتجاه الدلالة على المتغيرات الاجتماعية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني تبعا لمتغير العمر.

المتغير	العمر	18 – 23 سنة	24 – 29 سنة	30 – 35 سنة
المتغيرات الاجتماعية	18 – 23 سنة		0.02167	*-0.37969
	24 – 29 سنة			*-0.40136
	30 – 35 سنة			

يتضح من الجدول رقم (7) أن المقارنات البعدية للفروق في متوسطات المتغيرات الاجتماعية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني تبعا لمتغير العمر كانت بين الشباب الذين اعمارهم (18 – 23 سنة، وبين 10 – 15) وبين الشباب الذين اعمارهم (30 – 35 سنة) لصالح الشباب الذين اعمارهم (30 – 35 سنة) وتبعا لوجود فروق ذات دلالة إحصائية تم رفض الفرضية الصفرية الاولى على بعد المتغيرات الاجتماعية في حين تم قبولها على بعد المتغيرات النفسية.

ويعزو الباحث السبب في وجود فروق في المتغيرات الاجتماعية تبعا لمتغير العمر لصالح الشباب الذين اعمارهم (30 – 35 سنة) الى ان هذه الفئة العمرية قد تكون الاكثر دراية ومعرفة بالظروف المحيطة، واكثر انتباها لما يدور حولها من ظروف سياسية واجتماعية، خاصة وانا هذه الفئة تدخل ضمن مرحلة الرشد، حيث ان مظهر الثبات والاستقرار أصبح الغالب لدى الشاب، كما يحدث فيها تغير في النسق الفكري، فالمعتقدات التي تتشكل في الطفولة والمراهقة من المفترض ان لا تعمل الا في نطاق ضيق في الرشد. حيث ان الفرد في الرشد لديه احساس بالمسئولية تجاه الاخرين، ويهتم اكثر بالقضايا السياسية والاجتماعية، لذا تجد الافراد في هذه الفئة العمرية اكثر تحديدا للمتغيرات المسئولة عن انتشار المخدرات، خاصة تلك المخدرات المرتبطة بواقعهم الاجتماعي والسياسي، كون تلك المتغيرات تكون ظاهرة بصورة اكبر من المتغيرات النفسية.

نتائج الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α ≤0.05) في متوسطات بعض المتغيرات الاجتماعية والنفسية المسئولة عن انتشار المخدرات تعزى لمتغير مكان السكن.

للتحقق من صحة الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغيرات الاجتماعية والنفسية المسئولة عن انتشار المخدرات تبعا لمكان السكن، وذلك كما هو واضح في جدول (8).

جدول رقم (8). الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمتوسطات المتغيرات الاجتماعية والنفسية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني تبعا لمتغير مكان السكن.

المتغير	مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المتغيرات الاجتماعية	مدينة	56	3.81	0.39
	قرية	67	3.66	0.55
	مخيم	66	3.84	0.54
المتغيرات النفسية	مدينة	56	3.16	0.62
	قرية	67	3.21	0.57
	مخيم	66	3.56	0.59

يتضح من الجدول رقم (8) وجود اختلاف في متوسطات بعض المتغيرات الاجتماعية والنفسية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني تبعا لمتغير مكان السكن على اختلاف اماكن سكنهم، ولفحص الفرضية تم استخراج نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One - Way Analysis of Variance) كما هو وارد في الجدول رقم (9).

جدول رقم (9): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في بعض المتغيرات الاجتماعية والنفسية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني تبعا لمتغير مكان السكن.

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
المتغيرات الاجتماعية	بين المجموعات	1.248	2	0.624	2.450	0.089
	داخل المجموعات	47.384	186	2550.		
	المجموع	48.632	188			
المتغيرات النفسية	بين المجموعات	6.045	2	3.022	8.708	**0.000
	داخل المجموعات	64.562	186	3470.		
	المجموع	70.607	188			

يتضح من الجدول رقم (9) وجود فروق في متوسطات المتغيرات النفسية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني تبعا لمتغير مكان السكن، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة على الدرجة الكلية لبعد المتغيرات النفسية (8.708) عند مستوى دلالة (0.000)، بينما تبين انه لا توجد فروق في متوسطات المتغيرات الاجتماعية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني تبعا لمتغير مكان السكن، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة على الدرجة الكلية لبعد المتغيرات الاجتماعية (2.450) عند مستوى دلالة (0.089)، ولمعرفة مصدر الفروق واختبار اتجاه الدلالة على بعد المتغيرات النفسية قام الباحث باستخدام اختبار(Tukey) وكانت نتائج هذا الاختبار كما هي في الجدول رقم (10).

جدول رقم (10): نتائج اختبار (Tukey) لمعرفة اتجاه الدلالة على المتغيرات النفسية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني تبعا لمتغير مكان السكن.

المتغير	مكان السكن	مدينة	قرية	مخيم
المتغيرات النفسية	مدينة		-0.04597	*-0.39818
	قرية			*-0.35221
	مخيم			

يتضح من الجدول رقم (10) أن الفروق كانت دالة لصالح المتوسطات الحسابية الأعلى، حيث تشير المقارنات البعدية للفروق في متوسطات المتغيرات النفسية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني تبعا لمتغير مكان السكن ، حيث تبين أن الفروق كانت بين الشباب الذين مكان

سكنهم (مدينة، وقرية) وبين الشباب الذين مكان سكنهم (مخيم) لصالح الشباب الذين مكان سكنهم (مخيم) وتبعا لوجود فروق ذات دلالة إحصائية تم رفض الفرضية الصفرية الثانية على بعد المتغيرات النفسية في حين تم قبولها على بعد المتغيرات الاجتماعية.

ويعزو الباحث السبب في وجود فروق في متوسطات المتغيرات النفسية المسئولة عن انتشار المخدرات لصالح الشباب الذين مكان سكنهم (مخيم)، الى ان ذلك قد يعود الى بعد المخيمات في محافظة الخليل عن المناطق الحدودية التي تسهل عملية التهريب، وقلة الاراضي الزراعية التي تسمح بزراعة المخدرات، خاصة وانه في الآونة الاخير تم ضبط العديد من المشاتل والمزارع في القرة المجاورة وبعض الاحياء من مدينة الخليل، ايضا قد يعود ذلك الى وجود لجان المقاومة الشعبية التي تحول دون انتشار هذه الظاهرة بصورة واضحة، وبالتالي اظهر الشباب في المخيم ان المتغيرات النفسية للفرد قد تكون ذلك اثر اكبر من المتغيرات الاجتماعية.

نتائج الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α≤0.05) في متوسطات بعض المتغيرات الاجتماعية والنفسية المسئولة عن انتشار المخدرات تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

للتحقق من صحة الفرضية الثالثة استخدم اختبار ت (t-test)، كما هو واضح في الجدول رقم (11).

جدول رقم (11). نتائج اختبار ت (t-test) للفروق في المتوسطات الحسابية الكلية لبعض المتغيرات الاجتماعية والنفسية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

المتغير	العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
المتغيرات الاجتماعية	اقل من ثانوي	66	3.52	0.49	-5.238	187	**0.000
	جامعي فأعلى	123	3.90	0.47			
المتغيرات النفسية	اقل من ثانوي	66	3.37	0.60	0.823	187	0.412
	جامعي فأعلى	123	3.29	0.62			

يتبين من الجدول رقم (11) جود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05≤ (α) في متوسطات المتغيرات الاجتماعية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني تعزى لمتغير المؤهل العلمي لصالح الشباب الذين مؤهلاتهم العلمي (جامعي فأعلى)، حيث بلغ المتوسط الحسابي على الدرجة الكلية للشباب الذين مؤهلاتهم العلمية (أقل من ثانوي) (3.52) وكان لدى الشباب الذين

مؤهلاتهم العلمي (جامعي فأعلى) (3.90). كما تبين أن قيمة (ت) المحسوبة (-5.238)، عند مستوى دلالة (0.000)، في حين تبين انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات المتغيرات النفسية، حيث بلغ المتوسط الحسابي على الدرجة الكلية للشباب الذين مؤهلاتهم العلمية (أقل من ثانوي) (3.37) وكان لدى الشباب الذين مؤهلاتهم العلمي (جامعي فأعلى) (3.29). كما تبين أن قيمة (ت) المحسوبة (0.823)، عند مستوى دلالة (0.412)، وبناء عليه تم رفض الفرضية الصفرية الثالثة على بعد المتغيرات الاجتماعية في حين تم قبولها على بعد المتغيرات النفسية. ويرى الباحث ان هناك ارتباط واضح بين العمر والمؤهل العلمي، حيث ان الفئة العمرية الاكبر اكدت على دور المتغيرات الاجتماعية في زيادة انتشار المخدرات، اذ انه بالإمكان القول ان هذه الفئة هي فئة حملة الشهادات الجامعية، مما يعني ذلك انها اكثر قدرة على تشخيص الواقع، وتحديد العوامل المسئولة عن انتشار المخدرات بصورة اكبر من غيرها، فكلما ارتفع المؤهل العلمي، كلما اصبح الشاب اكثر قدرة على تشخيص وتحديد العوامل.

توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي توصلت اليه الدراسة فان الباحث يوصي بما يلي:

- ضرورة قيام الجهات المختصة بإجراء دراسات متعمقة حول المخدرات وابعادها وانشاء مؤسسات تراعي حاجات المدمنين المختلفة.
- الدعوة إلى تطوير الخطط الأمنية على المعابر والحدود الفلسطينية خاصة مع ضعف السيطرة الامنية عليها، والاعتماد على تقنيات حديثة والكلاب المدربة للحد من تهريب المخدرات من قبل العمال والعرب الوافدين من الاراضي المحتلة عام (48).
- التسريع في انشاء قانون فلسطيني لجرائم المخدرات يتناسب مع الظروف الحالية وتطور الظاهرة، وتطبيق القانون الصارم بحق بائعي المخدرات ومروجيها وزارعيها.
- ضرورة تضافر كافة الجهود للحد من هذه الآفة من ناحية رسم السياسات الاستراتيجية والتوعية والوقاية والعلاج، وايجاد تمويل محلي لكافة المؤسسات التي تعنى بعلاج المدمنين والمتعاطين بدلا من اعتمادها على الجهات الخارجية.
- اهمية توافر مراكز وبرامج متخصصة وشمولية لعلاج وتأهيل كافة المتعاطين والمدمنين.
- تكثيف الحملات الاعلامية المهتمة بالتوعية بمخاطر المخدرات وتعاطيها، من خلال بث محاضرات خاصة للتوعية بأخطار التعاطي والادمان.
- الاهتمام بالجانب الوقائي والاهتمام بالدراسات والبحوث حول هذه الظاهرة وعدم تركيز مراكز العلاج في محافظات معينة وانشاء مراكز وعيادات استشارية في الأماكن والتجمعات المكتظة بالسكان وتزويدها بالكوادر المتخصصة.
- التصدي لهذه الافة من خلال مشاركة المجتمع بأكمله، فاذا لم تتضافر جميع الجهود سواء الافراد او الاسر او المؤسسات او الاجهزة الامنية والحكومية في الدولة فان الامر سيكون بالغ الخطورة.
- إنشاء لجنة وطنية عليا للوقاية من المخدرات تكون برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية وعدد من مندوبي الوزارات المعنية بموضوع المخدرات والشباب.

- ضرورة القيام بالدراسات والاحصاءات للوقوف على كافة جوانب المشكلة إضافة إلى اهمية مساندة الأجهزة الامنية- التي تلتزم بالسرية التامة- من كافة المواطنين في الابلاغ عن هذه القضايا.

المراجع:

- ابو عجوة، معتز. (2013): دراسة مقارنة لبعض سمات الشخصية لدى مدمني ومروجي المخدرات والعاديين، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- التميمي، محمد كاظم محمود.(2002): "اتجاهات العائلة العراقية نحو الاعلان التلفازي"، الجامعة المستنصرية، مجلة كلية التربية، ع(9)، ص 263.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2007): ظاهرة تعاطي المخدرات في الأراضي الفلسطيني، تقرير الوضع الراهن(2006)، رام الله، فلسطين.
- الحلو، نضال بحري. (2015): المتغيرات الاجتماعية المسئولة عن انتشار المخدرات بين الشباب الفلسطيني – دراسة ميدانية على اسباب تعاطي الترامادول في شمال قطاع غزة، معهد البحوث والدراسات العربية-قسم البحوث والدراسات الاجتماعية القاهرة، (رسالة ماجستير غير منشورة).
- حسين، اخلاص علي، شعيب، مؤيد سعد.(2011): «اسباب تعاطي المخدرات من وجهة طلبة المرحلة الاعدادية»، مجلة الفتح، ع(47)، ص ص 1 – 21.
- رفعت، محمد.(1981): إدمان المخدرات واضراراها، دار المعارف، العراق.
- الركابي، لمياء ياسين.(2011): «اسباب تعاطي المواد المخدرة لدى طلبة المرحلة الاعدادية:، مجلة العلوم النفسية، جامعة بغداد، ع(19)، ص ص 75 – 106.
- الرنتيسي، حسناء.(2018): المخدرات- التعاطي بارتفاع وتكاليف العلاج باهظة، رام الله، بوابة اقتصاد فلسطين، http://www.palestineeconomy.ps/ar/Article/.
- زيوش، سعيد.(2016): «تأثير المخدرات على العلاقات الاجتماعية عند المراهق – دراسة ميدانية بمركز علاج المدمنين «ابو بكر بلقايد» بولاية البويرة»، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، ع(2)، ص ص -1 23.
- حماد، تحرير شكري.(2016): أسباب تعاطي المخدرات في المجتمع الفلسطيني، ديوان قاضي القضاة، المجلس الاعلى للقضاء الشرعي، فلسطين.
- صيام، طارق محمد. (2015): هوية الذات والتوافق النفسي لدى السجناء متعاطي المخدرات وأبنائهم في قطاع غزة، الجامعة الاسلامية-غزة، فلسطين.(رسالة ماجستير غير منشورة).
- الطويسي، باسم، النصرات، محمد، المعاني، عبد الرازق، كريشان، بشير.(2013): «اتجاهات الشباب نحو المخدرات – دراسة ميدانية بمحافظة معان»، مجلة دراسات، العلوم الانسانية والاجتماعية، م(4)، ع(2)، ص ص 278 – 294.
- عبد الواحد، نورة رشدي.(2011): "المشكلات التي تواجه متعاطي المخدرات المقبل على العلاج وبرنامج مقترح للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لمواجهتها"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية- مصر، ع(31)، ج(4)، ص ص 1702 – 1770.

- عزاق، رقية. (2015): «الإدمان على المخدرات والسلوك الإجرامي لدى الشباب الجزائري – دراسة ميدانية بمستشفى فرانز فانون/البليدة»، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، ع(20)سبتمبر، ص ص 69 – 74.
- عكة، محمد، هريش، خالد.(2016): «الضبط الاجتماعي الأسري وانعكاساته على تعاطي المخدرات من وجهة نظر رجال قسم مكافحة المخدرات في مديرية شرطة بيت لحم»، مؤتمر «تعاطي المخدرات: الأسباب والآثار والعلاج»، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- عمران، محمد.(2006): «تعاطي المخدرات في القدس ومقترحات الحد من انتشارها»، مجلة جامعة النجاح للأبحاث- العلوم الانسانية، م(20)، ع(1)، ص ص -167 200.
- عياش، محمد عبد الناصر.(2018): حجية الاعتراف وأثر بطلانه في إثبات جرائم المخدرات – دراسة مقارنة مع الشريعة الاسلامية، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- الغول، حنين محمد. (2017): مدى فاعلية برنامج إرشادي مقترح قائم على أسلوب حل المشكلات في تعديل التوجه نحو التعافي من إدمان الترامادول لدى عينة من المدمنين في مدينة رفح، الجامعة الاسلامية –غزة، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- فتيحة، سليماني. (2012): الادمان على المخدرات واثره على الوسط الاسري، جامعة وهران، الجزائر. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- قانون الشباب الفلسطيني رقم (2).(2011): قانون الشباب الفلسطيني رقم «2»لسنة 2011 (اقرأ وطالب)، فلسطين. https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=951574
- القويفلي، لولوة بنت عبد الكريم. (2014): دور الاسرة بين انتشار المخدرات والوقاية من الادمان، مكة المكرمة، خلال الفترة من 6 8- مايو 2014، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، السعودية.
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا.(2011): تعاطي المخدرات في المجتمع الفلسطيني، http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=3170.
- المعهد الوطني الفلسطيني للصحة العامة.(2017): 26 ألف متعاطٍ للمخدرات في فلسطين، شبكة أجيال الإذاعية http://www.arn.ps/archives/206506 ،ARN_.
- موافي، عائشة محمود بهلول.(2010): التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بإدمان المراهقين لدى المرحلة العمرية من 12 – 18 سنة، جامعة عين شمس، مصر.(اطروحة دكتوراه غير منشورة).
- النجيبي، محمد بن يحي. (2005): المخدرات واحكامها في الشريعة الاسلامية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، المملكة العربية السعودية. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- نصيرة، براهمة.(2013): «إدمان المخدرات في المجتمع الجزائري - المدمن بين المرض والإجرام»، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، ع(1) سبتمبر، ص ص 13 – 23.

- هاشم، اميرة جابر.(2008): "بناء برنامج ارشادي وقائي مقترح للوقاية من الادمان على المخدرات لدى طلبة الجامعة"، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، ع(1-2)، م(7)، ص ص 204 – 226.
- هناء، حسيني، فاطمة، عبابو. (2016): العوامل الأسرية المؤدية الى إدمان المخدرات لدى الفتيات – دراسة ميدانية بمصلحة الوقاية والعلاج من المخدرات والإدمان عليها بالمركز الاستشفائي فرانتز-البليدة، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر.(رسالة ماجستير غير منشورة).
- الهواري، محمد.(1987): المخدرات من القلق الى الاستعباد، مؤسسة سلسلة، كتاب الامة، ع1، قطر.
- يعقوب، رياض مصطفى عبدالله.(2004): (ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع الأردني، دراسة اجتماعية). معهد العلوم الاجتماعية/ الجامعة اللبنانية، بيروت. (اطروحة دكتوراه غير منشورة).
- John, B.(1995):The Health effects of cannabis: key Issues of policy Relevance, Special Report 15.
- Tuditha, L. (1995). "Addications, concepts and stratege in for treatment by aspen bublication" , U.S.A.
- Pruitt, Lisa.(2009): The forgotten fifth: Rural Youth and Substance Abuse , Symposium: Drug Laws: Policy and Reform, Publicity Stanford Law & Policy Review: The Free Library.

تجربة دولة فلسطين في مواجهة الإرهاب والفكر المتطرف

إعداد: عقيد ركن/ إسماعيل محمود نوفل المشرف العلمي: د /عايد الحموز

ورقة بحثية لاستكمال دورة كبار الضباط السابعة عشرة

هيئة التدريب العسكري الفلسطيني (2019م)

ملخص الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تناول تجربة دولة فلسطين وإبرازها، بوصفها تجربة عربية في مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف، من خلال التعرف إلى مجموعة من المحاور كأهداف ذات صلة بموضوع الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدم المقابلة كأداة لجمع البيانات، وانتهت الدراسة إلى استخلاص عدد من النتائج الهامة التالية:

- الكشف عن ملامح تجربة دولة فلسطين ودورها في معالجة جرائم الإرهاب، والفكر المتطرف.
- على الرغم من ضآلة الإمكانيات، والواقع الصعب المحيط بالعمل الفلسطيني إلّا أنّ فلسطين حققت إنجازات في مجال مكافحة الإرهاب، و راكمت خبرات ذات دلالة تفخر بها.
- دعوياً، تمكنت وزارة الأوقاف والإفتاء ورجال الدين من متابعة الخطاب الديني الموجه في المساجد وضبطه، ومتابعة لجان الزكاة ،والوعظ والإرشاد، وبعثات الحج والعمرة، والشعائر الدينية التي تتم في أماكن ودور العبادة.
- حققت فلسطين إنجازات ذات دلالة من خلال التشريعات، والقوانين، والأنظمة، والتعليمات الناظمة للعمل المصرفي والمالي، والمتابعة لسلطة النقد، والتعاون الرسمي في هذا المجال.
- سياسياً، سعت فلسطين ومنحت المجال للاختلاف السياسي ضمن الحديقة الوطنية.
- تواجه فلسطين إشكاليات في مناطق القدس المحتلة بسبب الاحتلال، وقطاع غزة بسبب عدم سيطرتها على القطاع الذي تختطفه سلطة الأمر الواقع هناك.
- توصف قدرة الأمن الفلسطيني على مواجهة تنظيمات جهادية بالمحدودة لأسبابٍ عدة.
- أما في المجال المالي وتمويل الإرهاب والفكر المتطرف، فما زالت المحاولات محدودة.

ومن خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي:

- أن تكون إستراتيجية المواجهة للجماعات الإرهابية متعددة الأوجه، تستعمل فيها الوسائل الأمنية، والثقافية، والتعبئة والإجراءات السياسية في خطة متكاملة.
- الإشراف على المال الشعبي، خاصة التبرعات والزكاة والصدقات، وأوجه صرفها وتحويلاتها، ومتابعة السياحة الدينية، والمنح التعليمية والدراسية من حيث تمويلها وتحويلاتها.
- عدم توفير منصات إعلامية للجماعات المتطرفة وقادتها، ومتابعة الإعلام غير الرسمي خاصة.
- عقد لقاءات مستمرة ودورية بين قيادات قطاعات الأمن الجنائي والأجهزة الأمنية ورؤسائها لتحديد أسس ثابتة وراسخة للتعاون المستمر بينها، وعدم التداخل في اختصاصها، وسرعة تبادل المعلومات واتخاذ القرارات في إطار التنسيق المستمر.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

مقدمة:

عانت فلسطين. وما زالت تعاني. من ويلات الإرهاب المنظم والموجه نحوها منذ أن استهدف هذا الوطنَ أعداؤه منذ قرن من الزمن، واستخدمت القضية الفلسطينية والصراع الدائر كمبرر للعديد من الجماعات والمجموعات لإرهابها وأعمالها غير السوية، وتمضي هذه الجماعات في هذا الاستخدام غير المقبول للقضية الفلسطينية حتى يومنا هذا، وقد أكدت فلسطين مراراً وتكراراً أن الضرر الناتج عن الإرهاب ـ بكافة أشكاله وأنواعه وأطرافه ـ ليس في صالح قضيتنا الفلسطينية العادلة، فقد تحملت فلسطين تبعات هذا الإرهاب لسنوات عديدة، منذ أن تعرضت لذلك في حقبة الانتداب، أو بعد احتلال فلسطين عام 1948 وعام 1967، وكذلك عندما تم حصار الشهيد الرئيس ياسر عرفات في مطلع القرن الحالي (غياظة، 2019).

وتجدر الإشارة إلى أن أخطر ما تتعرض له القضية الفلسطينية من إرهاب، وحتى يومنا هذا هو ما تمارسه إسرائيل من إرهاب الدولة المنظم، بجرائم الحرب التي تقترفها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بحق المدنيين الفلسطينيين، تحت شعار (أمن إسرائيل) الذي يبقى هو الذريعة الرسمية التي من خلالها تنكر، ليس فقط إسرائيل، بل أيضاً الولايات المتحدة، حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في وطنه، وطوال الثلاثين عاماً الماضية، تم قبول تلك الذريعة كتفسير شرعي لانتهاك إسرائيل للقرارات الدولية التي تدعو إلى عودة الشعب الفلسطيني إلى وطنه، بعدما طردت نصفه من أرضه بما وصف بأكبر عملية تطهير عرقي في التاريخ، ولا يزال الأمن هو المبرر الذي تقدمه الحكومات الإسرائيلية المتتالية للمذابح التي ترتكبها على نطاق واسع ضد المدنيين، ولمصادرة الأرض العربية من أجل إقامة مستوطنات يهودية في الأراضي المحتلة، وللترحيل، وللاعتقالات السياسية التعسفية بحق الفلسطينيين (روكاش، 2009).

وقد تكبدت القضية الفلسطينية العديد من الخسائر والظلم، نتاج رفع العديد من الجماعات الإرهابية لفلسطين والقدس كشعار ومبرر لممارساتها في العديد من الحوادث، لذلك فإن الموقف والرؤية التي أكد عليها الرئيس الفلسطيني في العديد من المواقف والمحافل وآخرها كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والسبعين حيث قال: «نحن موقفنا ثابت من محاربة الإرهاب، نحن نقول في كل مناسبة أننا مستعدون أن نتخلى عن كل شيء، ولكن لا يمكننا التخلي عن محاربة الإرهاب، لقد عقدنا 83 بروتوكولا مع 83 دولة بما فيها الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب الدولي» (التلفزيون الرسمي الفلسطيني، 2019).

كما تحدث سابقاً في كلمته أمام المؤتمر السابع لحركة فتح في الثلاثين من نوفمبر عام 2016، والتي أشار فيها بشكل جلي وواضح وحاسم لكادره الحركي والرسمي حول الموقف الفلسطيني من الإرهاب كإستراتيجية غير قابلة للحوار، أو التفاوض، أو التساهل أو التسامح، كون الإرهاب خطراً مصيريا يهدد الشعب الفلسطيني وقضيته، أشار أيضاً إلى العديد من النقاط، والتي تشكل بمجموعها إستراتيجية عمل، وصمام أمان لسد جميع المنافذ التي قد يجد فيها الإرهاب فرصة للولوج منها للأراضي الفلسطينية، تحديداً في مدن الضفة الغربية التي تعتبر حتى الآن ـ وبحمد الله ـ آمنة من عبث تلك الجماعات، حيث قال: «أنا ضد ما يطلق عليه الربيع العربي، فهو ليس ربيعاً ولا عربياً،

وما يحصل الآن هو سايكس بيكو جديدة في العالم العربي»، ومن هنا جاء الموقف بقوله: «إننا ضد التطرف والعنف والإرهاب في فلسطين وفي أي مكان، والتأكيد على موقفنا الثابت بمحاربة الإرهاب أياً كانت دوافعه ومصادره» (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، 2016).

يعد الإرهاب من أخطر الظواهر التي تهدد أمن المجتمعات وسلامتها، وتعوق تطورها، وتعطل مشروعات التنمية وتدمر الممتلكات العامة والخاصة، وتروع الآمنين. وظاهرة الإرهاب ظاهرة قديمة عرفتها المجتمعات منذ عصور سحيقة، والإرهاب بشكله الجديد أصبح قادراً على استخدام منظومات تسليحية أكثر تطوراً، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل؛ البيولوجية والكيميائية والنووية والإشعاعية، من أجل ذلك لجأت دول العالم بصفة عامة، ومنها دولة فلسطين، إلى اتباع سياسات وطنية في الداخل، ودولية وعلى المستوى الإقليمي والعالمي، لمكافحة الإرهاب والتصدي له، ومواجهته أسبابه الجوهرية واستئصالها، وبواعثه الإجرامية بشتى الوسائل، كونه عدواناً مجهول المصدر، يضرب في أي وقت، وأي مكان، وينال من أي إنسان، رامياً إلى إشاعة الرعب، والذعر والخوف، تحقيقاً لهدف معين. (عيد، 1999)

ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة، إلى تناول تجربة دولة فلسطين كتجربة عربية ناجحة في مكافحة الإرهاب.

مشكلة الدراسة وأسئلتها: إن معالجة ظاهرة الإرهاب والتصدي لها يقتضيان تضافر جهود مؤسسات المجتمع كافة، والتعاون والتنسيق فيما بينها، لمحاصرة هذه الظاهرة، والتخلص من بوائقها. فهناك دور مهم يمكن أن تؤديه الأجهزة الأمنية والإعلامية والاجتماعية والقضائية، والمؤسسات الدينية، في الحد من هذه الظاهرة. ولعل المواجهة الحقيقية للإرهاب عند وقوعه، تكون قضية أمنية بحتة، تقتضي تخطيطاً أمنياً فاعلاً لمواجهة الإرهاب وأدواته، والذي أصبح قادراً على استخدام أكثر وسائل التكنولوجيا تقدماً، والإفادة من أحدث منجزات ثورة الاتصالات والمعلومات؛ لما يحققه التخطيط من دور هام في تدعيم قدرات الأجهزة الأمنية على مواجهة الإرهاب، ويُمكّن رجال الأمن من إعداد الخطط الأمنية اللازمة للمواجهة، والتنبؤ والمبادأة، ليتحقق مفهوم الأمن الوقائي؛ بصفته المفهوم الذي يجنّب المجتمع الكثير من التضحيات، ويوفر على أجهزة الأمن العديد من الخسائر والإخفاقات.

لذا جاءت هذه الدراسة للبحث في تجربة دولة فلسطين في مواجهة الإرهاب والفكر المتطرف، وتحديداً جاءت هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما واقع التجربة الفلسطينية في مواجهة الإرهاب والفكر المتطرف؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية:

- هل شكل واقع الفكر المتطرف وحجم الإرهاب تحدياً للفلسطينيين؟
- هل يمكن اعتبار التجربة الفلسطينية تجربة عربية ناجحة في مجال مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف؟
- هل تعمل الأجهزة الأمنية ضمن أولويات في إطار مكافحة الإرهاب؟
- هل يوجد جاهزية لدى الأمن الفلسطيني في مواجهة التنظيمات الإرهابية؟

فرضيات الدراسة:

- شكل واقع الفكر المتطرف وحجم الإرهاب تحدياً للفلسطينيين.
- تعتبر التجربة الفلسطينية تجربة عربية ناجحة في مجال مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف.
- تعمل الأجهزة الأمنية ضمن أولويات في إطار مكافحة الإرهاب.
- لا يوجد جاهزية لدى الأمن الفلسطيني في مواجهة التنظيمات الإرهابية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على واقع الفكر المتطرف، وحجم الإرهاب في فلسطين.
- التعرف على تجربة دولة فلسطين في مجال مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف.
- التعرف على أولويات عمل الأجهزة الأمنية في إطار مكافحة الإرهاب.
- التعرف على مدى جاهزية الأمن الفلسطيني في مواجهة التنظيمات الإرهابية.

أهمية الدراسة:

أصبحت الجريمة الإرهابية جريمة عالمية، تتجاوز حدود الزمان والمكان بين الدول من حيث التخطيط لها وتنفيذها، ومن حيث آثارها وعواقبها، ولم تعد مشكلة الإرهاب تمثل ظاهرة ذات حساسية لدولة معينة فحسب، بل صارت مشكلة تواجه العالم بأسره. وأصبح موضوع مواجهة الإرهاب ومكافحته يكتسب في وقتنا الراهن أهمية كبيرة، وعلى كافة المستويات الوطنية، والإقليمية، والدولية وبما يسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين، وتحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي والسياسي على المستوى الوطني.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في محاولتها تناول تجربة دولة فلسطين كتجربة عربية ناجحة في مكافحة الإرهاب، من حيث الدور الوقائي ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً.

كما تبرز أهميتها كذلك في تناولها آليات تنفيذ التجربة الفلسطينية ومراحلها في مكافحة الإرهاب ونتائجها، خاصة أننا ندرك أن انتشار هذه الظاهرة في الأراضي التي تتحمل مسؤوليتها دولة فلسطين يعزز الترويج الذي تعتمده دولة الاحتلال في مبرراتها لعدم الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والانسحاب من الأراضي الفلسطينية، من منطلق أن دولة فلسطين ستكون بيد الجماعات الإرهابية، متخذة من قطاع غزة نموذجاً لذلك. فالإرهاب يعتبر أداة من أدوات الاحتلال لممارسة حقوق الشعب الفلسطيني، والتهرب من استحقاقات العملية السياسية أمام الفلسطينيين والعالم.

حدود الدراسة:

أ. الإطار الزمني:

سيتم إجراء هذه الدراسة في الفترة الواقعة ما بين 2019/9/8 وحتى 2019/12/13م.

ب. الإطار الموضوعي:

تنحصر هذه الدراسة في البحث في مجال الإرهاب والفكر المتطرف، وواقعه وحجمه في فلسطين، كذلك ستهتم الدراسة بالوسائل التي اتبعتها دولة فلسطين في مجال مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف، وسوف تبحث هذه الدراسة في أولويات عمل الأجهزة الأمنية ،ومدى جاهزيتها في إطار مكافحة الإرهاب، إلى غير ذلك من الأمور التي سيتم التطرق لها في هذا البحث.

مصطلحات الدراسة:

الإرهاب: العدوان الذي يقوم به فرد، أو جماعة، أو دولة ضد الإنسان (النفس – الدين – المال – العِرض – العقل) ، ويكون ذلك بالتخويف ،والأذى، والتعذيب والقتل بغير حق، وإحدى صور الحرابة، إخافة السبيل، وأي وجه من أوجه العنف (مصليحي، 2005).

التطرّف: هو تعبير يستعمل لوصف أفكار أو أعمال ينظر إليها من قبل مطلقي هذا التعبير بأنها غير مبرّرة. من ناحية الأفكار، يستعمل هذا التعبير لوصم الأيديولوجية السياسية التي تعدّ بعيدة عن التوجه السياسي للمجتمع. من ناحية الأعمال، يستعمل هذا التعبير في أغلب الأحيان لوصم المنهجيات العنيفة المستعملة في محاولة تغير سياسية أو اجتماعية، وقد يعني التعبير استعمال وسائل غير مقبولة من المجتمع مثل التخريب أو العنف للترويج لجدول أعمال معين (مفهوم التطرف، 2018).

مواجهة الإرهاب: هي الأساليب والاستراتيجيات العسكرية، التي تُنفذها الحكومة والجيش، وقوات إنفاذ القانون، وإدارات الشرطة، وشركات الأمن الخاصة، وأجهزة الاستخبارات والاستطلاع لمُناهضة الإرهاب، واقتلاعه من جُذوره، وتشمل الاستراتيجيات أيضاً منع وإيقاف جميع المحاولات لتمويل الإرهاب بالأسلحة والعتاد، أو أية وسائل أخرى من التمويل (مكافحة الإرهاب، 2019).

الإطار النظري:

تمثل إشكالية عدم الاتفاق على إيجاد تعريف موحد للإرهاب، أحد أهم العوائق التي تحول دون تحقيق الحد الأدنى من التعاون الدولي لمجابهته، فقد تعددت تعريفات الإرهاب وتنوعت من باحث لآخر، ومن جهة لأخرى، تبعاً لتناول الموضوع من جهة، واختلاف مواقف الدول من جهة ثانية، فما قد يعتبره البعض إرهاباً ينظر إليه البعض الآخر على أنه عمل مشروع، وقد يختلط في أذهان البعض مع مفاهيم أخرى، كمفاهيم العنف السياسي، أو الجريمة السياسية، أو الجريمة المنظمة، وإجمالاً فإن مفهوم الإرهاب مفهوم متغير، وتختلف صورة وأشكاله وطبيعته وأنماطه ودوافعه، اختلافاً بحسب الزمان والمكان، ويتباين وفقاً للثقافات القائمة في مجتمع دون آخر، أو حضارة دون أخرى (الجحني، 1999).

والتعريف الإجرائي للإرهاب الذي تتبناه دراستنا، هو تعريف المجمع الفقهي الإسلامي الذي اعتمده في الاجتماع الذي عُقد في 26 شوال 1422هـ في رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، في دورته السادسة عشرة حيث تم تعريف الإرهاب بأنه: العدوان الذي يقوم به فرد، أو جماعة، أو دولة ضد الإنسان (النفس – الدين – المال – العِرض – العقل) ، ويكون ذلك بالتخويف، والأذى والتعذيب ،والقتل بغير حق، وإحدى صور الحرابة، إخافة السبيل، وأي وجه من أوجه العنف (مصليحي، 2005).

أسباب الإرهاب:

في عام 1981م عُقد مؤتمر في باريس، ضمَّ نخبة من علماء النفس والاجتماع، وعلم الإجرام والأخلاق والدين والقانون، للبحث في إجابة علمية عن السؤال الآتي: ما العوامل الداخلية التي تدفع الإنسان إلى الإرهاب والتطرف؟

ولا شك أن الإجابة عن هذا السؤال، تعني الكثير، وخاصة في مجال الجانب الوقائي. إذ أجمع المؤتمرون على أن الإنسان هو المعني فقط بالإرهاب، وعندما يتحرك الإنسان إلى الإرهاب، فإنه يكون مدفوعاً إلى ذلك الأسلوب، بفعل تراكمات إحساس النفس بالكبت، والبؤس، والفقر، واليأس والقهر، والظلم إلى آخر مثل هذه الأحاسيس الداخلية، فتنطلق هذه المشاعر في شكل أعمال العدوان (المرواني، 2011).

وعن أسباب الإرهاب والتطرف، نجد أنها متعددة ومتنوعة ومتباينة، والحوادث الإرهابية التي وقعت كانت وراءها أسباب كثيرة، وتشير معظم الدراسات ذات الصلة بهذا الشأن، إلى أن هذه الأسباب تعود إلى دوافع نفسية، أو اجتماعية، أو اقتصادية، أو سياسية، وقد حدد بعض الباحثين جملةً من الأسباب التي تتعين دراستها للوقوف على تشخيص واقعي ومتكامل لأسباب الإرهاب والتطرف ومنها:

1. اعتبار أن الفكر المتطرف عامل رئيس في العنف والإرهاب، لأن المتطرفين يعتقدون أنهم على صواب وغيرهم على خطأ، وأنهم المصلحون وغيرهم المفسدون، فالفكر أساس كل سلوك، فما من عمل يقوم به الإنسان إلا وهو نتيجة فكر تقدمه، « فالظاهر عنوان الباطن»، كما يقول العلماء، فما من سلوك إرهابي إلا وهو ناتج عن فكر إرهابي سبقه، فتصوره، وخطط له، ثم نفذته جوارح صاحبه، فالعقل سلطان الجسد كما يقول علماء الأخلاق (المرواني، 2011).
2. تدني المستوى التعليمي باعتباره من أبرز خصائص المنفذين للعمليات الإرهابية وسماتهم، لسهولة إقناعهم وخداعهم من قبل زعماء الخلية الإرهابية، إلى جانب تفشي الأمية، وتدني المستوى الثقافي، والسطحية، كلها عوامل تجعل من الفرد فريسة سهلة للوقوع في أسر الخطاب الديني المتطرف.
3. انتماء الإرهابيين -تقريباً- إلى كل الطبقات الاقتصادية الفقيرة منها والغنية، مع اتساع الهوة الاقتصادية بينهم. ويلاحظ أن الأفراد الذين ينتمون إلى الأوساط الفقيرة والعاطلين عن العمل، يسهل تجنيدهم للانخراط في التنظيمات الإرهابية. وتُشير بعض الدراسات إلى أن بعض ممن يتعرضون للفقر، قد يورث عندهم وهن الشخصية وضعف العزيمة، واتباع الأفكار الرديئة، والمبادئ الهدامة والكراهية للمجتمع وازدراء النظام العام، لأن ليس

لديهم ما يخسرونه، كما أن انضمامهم للجماعات الإرهابية والمتطرفة يمنحهم الشعور بالانتماء، وتعويض ما افتقدوه (بسيسو، 1959).

4. ضعف الإيمان، فالدين يؤثر على سلوك الفرد وطبيعته، وإذا تمكن الإيمان في قلب الفرد فإنه يجعل منه خلقاً جديداً. والإنسان حين يرتكب جريمة فإنه يكون في حال من ضعف الإيمان، بحيث يتناقص إلى درجة شديدة فيُقدِم على ارتكاب الجرائم. ونلاحظ أن غالبية العلماء والباحثين يرون ضرورة غرس الإيمان في الفرد، وتدعيم الذات الأخلاقية لديه، حيث اتفقوا على أن ضعف الوازع الديني واضطراب الذات الأخلاقية؛ من شأنه أن يجعل الفرد فريسة للأزمات النفسية والخطاب الديني المنحرف، التي تؤدي إلى انحرافات مختلفة ومنها التطرف والإرهاب (الفوزان، 2007).

5. التفكك الأسري، نتيجة التصدع الأسري، والخلافات الزوجية، وغياب الرعاية الوالدية من شأنه أن يدفع الأبناء إلى انتهاج سبل التمرد والانحراف الخلقي والفكري، إلى جانب قصور دور التنشئة الاجتماعية؛ التي تُعد من أهم الوظائف التي تقوم بها الأسرة في عملية الضبط الاجتماعي، لذلك فإن أي قصور في أداء تلك الوظائف، سيؤدي إلى التفكك، وإلى انحراف لا يمكن التنبؤ بحدوثه (أبو عرَّاد، 2016).

6. غياب القدوة الحسنة في المدرسة، والمعني بهذا الأمر هو المعلم، باعتباره المربي الذي يواجهه الأبناء بعد خروجهم من البيت الذي يضم الأسرة، لذلك يفترض أن يؤسس في نفوس تلاميذه القيم الروحية والأخلاقية، التي تضمن عدم الإخلال بالتوازن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع. وفي المقابل إعداد المعلم لمواجهة خطر الإرهاب؛ بإعطائه معلومات كافية عن المشكلة وعن المبررات التي يضفي بها الإرهابيون الشرعية على أعمالهم الإجرامية (السدلان، 2008).

7. قصور فهم الأدلة الشرعية، وإسقاط تفسيراتهم الخاصة عليها، وغياب الفهم الصحيح لها، ومخالفة إجماع علماء المسلمين في مدلولها (الفوزان، 2007).

8. غياب الحوار داخل الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام أحياناً، مما يتيح الفرصة لنشوء أفكار منحرفة بعيداً عن الأضواء، يتناقلها الأفراد في الخفاء، كما ينمي في دواخل أولئك بذور التطرف الذي ينتج الإرهاب (أبو عرَّاد، 2016).

دوافع الإرهاب: تتفاوت الأوضاع المؤدية لانتشار ظاهرة الإرهاب تبعاً للثقافة، والدين، والمكان، والظروف المحيطة، ولكن من أهم هذه الدوافع ما يلي:

أ. الدوافع السياسية: وتتضمن الأشكال التالية:

- الاستعمار بأشكاله المختلفة.
- الاضطهاد العنصري.
- أنظمة الحكم الاستبدادية.
- النزاعات الإقليمية.
- التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
- سباق التسلح (غنيم، 2019).

ب. الدوافع الاجتماعية والاقتصادية: وتظهر في الحالات التالية:

- فرض نظام اقتصادي غير عادل.
- الاستغلال الأجنبي لموارد الدول الأخرى.
- الفقر والجوع وتدهور الأوضاع الاقتصادية والخدمات.
- الفوارق الاجتماعية (زرد، 2017).

جـ. ج. الدوافع العقائدية والإيديولوجية: وهي اعتناق بعض الفئات للأفكار والعقائد التي عادة ما يرفضها المجتمع. (زرد، 2017)

د. د. دوافع أخرى:

- تحقيق أهداف شخصية مثل الحصول على مبالغ مالية.
- لجوء بعض الدول لتنفيذ أهدافها الاستراتيجية بدون الدخول في حرب تقليدية.
- إيجاد نوع من الضغط لتنفيذ بعض المطالب مثل الإفراج عن المساجين السياسيين، أو الحصول على أسلحة، أو معدات.
- الاضطراب العقلي (أبو النصر، 2010).

أشكال الإرهاب وصوره

يظهر الإرهاب بأشكال متعددة أهمها:

- الاختطاف: مثل اختطاف الأشخاص، أو وسائل النقل (طائرات، سفن، حافلات، قطارات) سواء كان بالاستيلاء عليها، أو ممارسة السيطرة عليها بطريق القوة، أو التهديد باستخدامها (بوله، 2014).
- حجز الرهائن: وهو عبارة عن استخدام الإنسان كوسيلة ضغط على الحكومات، أو الجهات المعينة من أجل تحقيق أهدافهم (القويعي، 2013).
- الأعمال التخريبية: وهي الأعمال الموجهة ضد المنشآت، أو المؤسسات العامة، أو الممتلكات الخاصة سواء كان داخل إقليم الدولة أو خارجها كالسفارات، والقنصليات ومكاتب شركات الطيران ... الخ. سواء كان ذلك بالتهديد المسلح أو باستخدام وسائل لتفجير المختلفة، ويكون الهدف من هذه الأعمال هو زعزعة الكيان السياسي للدولة، وإثارة الرعب والفزع بين المواطنين (القويعي، 2013).
- الاغتيالات: هي عمليات التصفية الجسدية للشخصيات الهامة والاعتبارية.
- التهديد: وهذا الأسلوب يتم عن طريق التهديد بالقيام بأعمال تخريبية وانتقامية بهدف عرقلة مسيرة معينة، أو لوقف تنفيذ قرار معين، أو لأسباب شخصية.

أنواع الإرهاب الدولي

الإرهاب متعدد الأنواع، ويمكن تقسيمه إلى نوعين أساسيين هما:

- أ. الإرهاب الذي تقوم به مجموعات أو منظمات غير حكومية.
- إرهاب الدولة الذي تمارسه دولة ضد نظام أو شعب يسعى للتمرد، والخلاص من الاستغلال، والسيطرة الأجنبية (العلمي، 2014).

الإرهاب سواء قامت به مجموعات أو منظمات غير حكومية أو مارسته الدول فهو يشتمل على عدة أنواع:

أ. الإرهاب السياسي: ينبع الإرهاب السياسي داخل المجتمع نتيجة لعدم الوفاق والصراع القائم بين الحاكم الذي يتمثل في السلطة السياسية والمحكوم المتمثل في بقية فئات الشعب للأسباب التالية:

- السلطة هدف تسعى كل فئة إلى الوصول إليه، ولذلك تكون سببا في نشوء الاضطرابات.
- يسعى الفريق الحاكم إلى الاحتفاظ بالسلطة لأطول فترة ممكنة للاستفادة من الامتيازات التي يجنيها.
- انحياز الحاكم إلى أي فئة من فئات الشعب سواء الأكثرية أو الأقلية يضر بالعلاقات الاجتماعية ويثير الفرقة (الغانمي، 2014).

ب. الإرهاب الاقتصادي والاجتماعي: يمارس هذا اللون من الإرهاب عندما تعمل الدولة، أو الفئة الحاكمة لصالح بعض الطبقات المميزة، أو لصالح الفئة التي تستند إليها السلطة، سواء كانت هذه الفئة من الأقلية أو الأكثرية، من خلال استغلال الوظائف الرئيسية للأشخاص الذين هم من اللون السياسي والاجتماعي لنظام الحكم، مما يسهم في الخلل الاقتصادي والاجتماعي بين أفراد الشعب، ويخلق الشعور لدى الفئة المحرومة بتحيز الفئة الحاكمة والكراهية للطبقة المميزة. وأما الإرهاب الاقتصادي المدمر فهو ما تمارسه الدول الكبرى بحق الشعوب لإذلالها وابتزاز مواقفها وإجبارها على الركوع لمطالبها التعسفية (الجهماني، 1998).

ج. الإرهاب الانفصالي: يعود هذا النوع من الإرهاب إلى عوامل جغرافية، حيث تطالب فئة عرقية معينة تقطن منطقة جغرافية محددة بالانفصال عن الدول المركزية، لشعورها بالعنصرية والاضطهاد من قبل الأكثرية العرقية الأخرى، حيث تكثر الدعوات والمطالبة بالانفصال والاستقلال، وقد تستخدم العنف للوصول إلى غايتها (الجهماني، 1998).

د. التطرف الديني: يعتبر الدين هو عقيدة ونظام، وكل عقيدة يكون لها مؤيدون ومعارضون وكلما زاد عدد المؤيدين زادت العقيدة قوة ورسوخا ،وكلما قل عدد مؤيديها زادت ضعفاً وتفككاً. ومنذ القدم تمتع رجال الدين بقوة في المجتمع، ونافسوا الحكام في سلطتهم، وكذلك يسعى كل دين إلى تغيير الأوضاع الاجتماعية والسياسية القائمة، مما يعتبره البعض ثورة سياسية واجتماعية. ولهذا واجهت الأديان الإرهاب في بداية عهدها كما مارسه بعض أتباعها فيما بعد (الغانمي، 2014).

هـ. الإرهاب الأيديولوجي: لهذا النوع من الإرهاب صلة بنوعية النظام الرأسمالي، أو الاشتراكي، حيث يقوم الصراع بين مؤيدي كل من النظامين، ومحاولة كل فريق الوصول إلى السلطة لتطبيق نظامه الذي يؤمن به (العلمي، 2014).

أهداف الإرهاب:

إن أهداف الإرهاب تكمن في عملية الربط ما بين الهدف من الإرهاب والقضية الدافعة له، بغض النظر عن صحة هذا الدافع، وتتفاوت أهداف الإرهاب ما بين الأهداف قريبة المدى والأهداف بعيدة المدى، تبعاً لمخططي الإرهاب:

أ. الأهداف قريبة المدى:

- الحصول على الاعتراف، سواء داخل الدولة أو على المستوى العالمي من أجل قضية ما.
- إجبار الحكومة على القيام بإجراءات معينة تؤدي إلى كراهية الشعب لها وربما تؤدي إلى حدوث عدم استقرار في البلد.
- إحراج ،أو إضعاف، أو مضايقة السلطات والأجهزة الأمنية أو العسكرية.
- غرس مفهوم عدم قدرة الحكومة على حماية مواطنيها لدى الشعب.
- إثبات وجودهم عن طريق إظهار قوتهم وحقيقة تهديدهم.
- تأجيل أو تعطيل القرارات السياسية أو القوانين.
- التسبب في الاضطرابات على اختلاف أنواعها.
- إطلاق سراح المساجين.
- الرغبة في الانتقام (القويعي، 2013).

ب. الأهداف بعيدة المدى:

- إحداث تغيير جذري في الدولة مثل الثورة أو الحرب الأهلية، مما يؤدي إلى تقييد نظام الحكم أو خلق حرب ما بين الأمم.
- التأثير على صنع القرار المحلي أو القومي أو العالمي.
- الحصول على الهوية السياسية.
- تحويل ميزان القوى لصالح قوات ثورية داخلية (العبد الجبار، 2019).

ومن خلال الأهداف والدوافع والأسباب للإرهاب الدولي يتضح لنا أنواع المنظمات الإرهابية وهي كما يلي:

- منظمات ذات أبعاد سياسية: وهذه تعتمد على دول أخرى في نجاح برامجها، وتقوم على أساس تحقيق أهداف ثورية باستخدام العنف والإرهاب.
- منظمات وطنية أو عرقية.
- منظمات دينية: هي المنظمات التي تبحث عن العدالة الثورية أو التغيير الاجتماعي عن طريق العنف والإرهاب.
- منظمات أيديولوجية: تبحث عن الوصول إلى نظام معين يتفق مع آراءها.
- منظمات منفية: وهي ذات طموحات تتعلق بالوطن الأم.

تسلسل العملية الإرهابية

لا بد للعملية الإرهابية من المرور بالمراحل التالية:

أ. مرحلة ما قبل الحادث. وتشتمل على ما يلي:

- التخطيط المفصل لكل جوانب العملية.
- الاستطلاع وجمع المعلومات الكاملة والحديثة عن الهدف.
- التدريب المفصل على كيفية تنفيذ العمل طبقا للخطة الموضوعة.

ب. مرحلة البدء: وتشتمل على الحركة إلى الهدف بشكل سري، حيث يتحرك المنفذون إما بشكل فردي أو جماعات صغيرة مع استخدام وثائق إثبات مزيفة، أما بالنسبة للأسلحة والذخائر فترسل قبلهم، وتخبأ في مكان قريب من مسرح العملية، وقد تكون مصادر هذه الأسلحة والمعدات من قبل الدول التي تتعاطف مع الإرهاب (الزهراني، 2012).

جـ. مرحلة التنفيذ أو (السيطرة على الهدف): تتميز هذه المرحلة بتقديم الطلبات، وما يصاحب ذلك من دعاية كبيرة في وسائل الإعلام، وخلال هذه المرحلة يلجأ الإرهابيون لتقديم مطالب معينة والتي غالبا ما تكون غير معقولة، وتتطلب صلاحيات قد تكون مرتبطة مع أعلى سلطة في البلد، وأحياناً تتطلب تلك الصلاحيات التشاور مع بلدان لها علاقة بالمطالب الإرهابية. ثم بعدها يبدي الإرهابيون استعدادا للتنازل عن بعض المطالب تدريجيا وحسب تطورات الموقف وأسلوب التفاوض (علي، 2015).

د. مرحلة الأوج: وتعني نهاية العملية سواء نجح الإرهابيون في تحقيق أهدافهم ومطالبهم أو لم تنجح العملية بسبب القضاء على الإرهابيين أو استسلامهم (الزهراني، 2012).

هـ. مرحلة ما بعد وقوع الحادث: في هذه المرحلة يتم تقييم العملية وآثارها، بغض النظر عن مدى نجاح العملية أو فشلها، حيث يعقد اجتماع لجميع أعضاء الجماعات التي شاركت في العملية لبيان نقاط القوة والاستفادة منها، ونقاط الضعف وتجنب تكرارها مستقبلا، وبالتالي استخلاص الدروس المستفادة منها، وتعميمها على بقية المنظمات الإرهابية (علي، 2015).

الدراسات السابقة

يوجد عدة دراسات تناولت الحديث التجارب العربية في مواجهة الإرهاب والفكر المتطرف، وسيتم طرح عدد من الدراسات العربية وهي:

دراسة الشرفات (2019) بعنوان تقييم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف والإرهاب في الأردن

وبالنظر إلى التهديدات التي يشكلها الإرهاب حاليا على الأردن، خاصة في ظل وجود عدد كبير من المقاتلين الأردنيين في سوريا والعراق، حيث تقدر بعض الدراسات الصادرة عن دائرة الأبحاث في الكونغرس الأميركي، عدد المقاتلين الأردنيين الذين انضموا لتنظيم «داعش» في كل من سوريا، والعراق، وليبيا، وبعض المواقع الأخرى، منذ عام 2011 بنحو أربعة آلاف مقاتل. فإن -احتمال- عودة هؤلاء أو بعضهم يشكل تحدياً كبيراً ومعضلة بالنسبة للأردن، حتى أن الدولة، وقطاعات شعبية واسعة تتمنى أن لا يعودوا، إذ أنهم سينقلون خبراتهم العسكرية والقتالية والتنظيمية إلى كل المتعطشين للقتال بالأردن.

ولتجاوز هذه المعضلة قامت الدولة، بتعديل قانون مكافحة الإرهاب، وتجريم الانضمام إلى جبهة النصرة وداعش، والمنظمات الإرهابية، والترويج لها عبر أي وسيلةٍ كانت، بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي، كما سمح القانون برفع حدة الرقابة على المساجد، والخطاب الديني بصورة أكثر قوة مما سبق.

وتبع ذلك منذ عام 2014 قيام "مجلس السياسات الوطني" واللجان المتخصصة التابعة له بحملة واسعة على كافة المستويات الحكومية الأمنية، والوزارات المعنية (وزارة الداخلية، وزارة الثقافة، وزارة الأوقاف، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الخارجية، وزارة التربية) للخروج بإستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف تمخضت عن إنتاج "الإستراتيجية الوطنية لمواجهة التطرف العنيف" عام 2014. والتي تم نشر تفاصيلها في الصحف المحلية الأردنية عام 2016 تحت اسم "الخطة الوطنية لمواجهة التطرف". وقامت الحكومة بتشكيل لجنة لمكافحة التطرف قامت بوضع إطار مرجعي يتكون من ثلاثة محاور رئيسة هي المحور الثقافي الديني والمحور الديمقراطي ومحور حقوق الإنسان.

يؤكد المحور الثقافي الديني على ضرورة دعم ثقافة دينية إسلامية صحيحة أصيلة وترويجها منطلقة من مقاصد الشريعة الإسلامية التي جاءت لحفظ المقاصد الخمس الأساسية، وهي ما يسميها الأصوليون المقاصد الكلية التي جاء الدين لتحقيقها، وهي أن يحفظ للناس (دياناتهم وأنفسهم وعقولهم وأنسالهم وأموالهم).

أما بالنسبة للمحور الديمقراطي، فيرى أن غياب الديمقراطية غالباً ما يؤدى إلى ازدهار ثقافة العنف والتطرف بأشكالها المختلفة. ومن ثم، دعت الإستراتيجية إلى تعزيز القيم الديمقراطية في الحرية والعدالة والمساواة واحترام الأديان والأقليات، ونبذ التشدد الديني والطائفي. وفى يخص محور حقوق الإنسان، دعت الإستراتيجية إلى تأصيل قيم التسامح والتعددية ،وثقافة احترام حقوق الإنسان، وترسيخها وقبول الآخر من خلال المؤسسات المعنية بالتوجيه والتربية مثل وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي، والبحث العلمي ووزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، ووزارة الثقافة والمؤسسات الشبابية والإعلامية ودائرة الإفتاء.

دراسة الزهراني (2017) بعنوان «جهود وتجربة المملكة العربية السعودية في مجال مكافحة الإرهاب».

كانت المملكة العربية السعودية من أكثر دول العالم تضرراً بالعمليات الإرهابية، وخاصةً التي شهدتها المملكة في الآونة الأخيرة ما بين عام 1423هـ وعام 1427هـ، ومما فاقم المشكلة أن الإرهابيين يستخدمون الدين كغطاء، وذريعة في مواجهة أهله، وهذا يؤكد أن الإرهاب ظاهرة عالمية ليس لها دين، ولا وطن، ولا جنسية محددة.

وقد نجحت الأجهزة الأمنية بتوفيق من الله ـ سبحانه وتعالى ـ في توجيه ضربات شديدة للإرهابيين أغلبها استباقية، حيث أحبطت الكثير من المحاولات الإرهابية، وتمكنت من القضاء على العديد من رموز التكفير، الإرهاب في المجتمع، ومنعهم من تحقيق أهدافهم الشريرة، وقد قوبلت تلك الأعمال الإرهابية باستنكار شديد واستهجان من المجتمع السعودي بمختلف شرائحه.

وعلى الرغم من أن تلك الأعمال الإرهابية أوقعت بعض القتلى والمصابين من رجال الأمن والمواطنين، والمقيمين، وأحدثت بعض الخسائر المادية إلا أننا نستطيع القول أن المملكة العربية السعودية من خلال تجربتها في التعامل مع الإرهاب سجلت نجاحاً باهراً كونها انطلقت في تجربتها من المقومات الآتية:

- أن المملكة العربية السعودية تدرك خطورة الإرهاب على كافة المستويات.
- أن العناصر الإرهابية هم أصحاب فكر منحرف.
- أن الإرهاب ليس له صلة بالدين الإسلامي.

وانطلاقاً مما تقدم فإن سياسة المملكة في مواجهة الإرهاب تتلخص في الآتي:

- الموقف الحازم المبني على شرع الله القويم وسنة نبيه المصطفى (صلى الله عليه وسلم).
- التصدي للإرهاب بكافة صوره وأشكاله.
- محاربته محلياً، وإدانته عالمياً.
- حث المجتمع الدولي على التصدي للإرهاب، وذلك من خلال استضافة، وتنظيم مؤتمر دولي عام 2005م لهذا الغرض، وكان من أبرز توصياته المطالبة بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب، والذي نتوقع له بإذن الله أن يكون له دور كبير في مجال التعاون بين الدول في مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله.
- المشاركة في الاتفاقيات العربية لمكافحة الإرهاب والتصديق عليها.
- التصديق على الإستراتيجية الأمنية الموحدة لمكافحة ظاهرة التطرف المصحوب بالإرهاب لمجلس التعاون الدولي الخليجي، والموافقة على إنشاء مركز خاص بالمجلس لمكافحة الإرهاب.
- التزام المملكة بالدعم التام لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بمحاربة الإرهاب، رغم عدم التوصل لصيغة موحدة لتعريف الإرهاب.
- إدانة المملكة العربية السعودية للإرهاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء انعقادها.
- توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية مع بعض الدول في مجال التعاون الأمني.
- قامت المملكة ممثلة في وزارة الداخلية بتشجيع التعاون والتنسيق بين كافة الدول العربية والشقيقة والصديقة للعمل سوياً على مكافحة الإرهاب، وتبادل المعلومات والخبرات والمساعدات الفنية لمكافحة أنشطة وجرائم الجماعات الإرهابية وقياداتها وعناصرها، وأماكن تمركزها وتدريبها، ووسائل تمويلها ومصادرها، وتسليحها وأنواع الأسلحة والذخائر والمتفجرات التي تستخدمها، ووسائل الاتصال والدعاية التي تستخدمها الجماعات الإرهابية وأسلوب عملها وتنقلات قياداتها وعناصرها ،ووثائق السفر التي تستعملها.

- قامت المملكة ممثلة في وزارة الداخلية بالتنسيق مع نظيراتها في الدول العربية والصديقة بتبادل المعلومات المتوفرة لديها عن أي مخططات تستهدف المساس بمصالح الدول الأخرى أو مواطنيها، وذلك للحيلولة دون وقوعها، كما شاركت في القبض على بعض المتهمين بارتكاب جرائم إرهابية ضد مصالح تلك الدول.
- نظمت المملكة العربية السعودية حملة وطنية للتضامن ضد الإرهاب، وقد نجحت تلك الحملة في توفير المناخ المناهض للأعمال الإرهابية لدى شريحة واسعة جداً من المواطنين.
- قامت المملكة العربية السعودية ممثلة في الوزارات والجهات المختصة ومن خلال لجان وخبراء وطنيين بتطوير مناهج التعليم في جميع المستويات لتأكيد مبادئ التسامح والوسطية التي يقوم عليها الدين الإسلامي الحنيف، وهو المنهج الأساس الذي قامت عليه الدول.
- تقديم المساعدات المادية، والمعنوية المجزية لرجال الأمن القائمين على مكافحة الإرهاب بالإضافة إلى تقديم الرعاية المتميزة المالية والعينية لأسر الشهداء والمصابين من رجال الأمن.
- تقديم المساعدات المالية والطبية للمتضررين، سواء من المواطنين أو المقيمين لتخفيف معاناتهم جراء ما لحقهم من أضرار بسبب الأعمال الإرهابية.

دراسة الدويك (2014) بعنوان «تقييم الجهود الدولية والعربية في مكافحة الإرهاب (التجربة المصرية نموذجاً)».

طبيعة التهديدات التي تقودها الجماعات الإرهابية المصرية، هي حرب شاملة على جبهات متعددة كثيرة، خاصة الدينية والفكرية منها التي تضلل عقول الناس، وتكذبها، وتخدرها خصوصاً فئة الشباب، وهذا هو الأخطر.

مقومات الإستراتيجية في مصر:

ترتكز الإستراتيجية المصرية لمحاربة الإرهاب على مقومات ووسائل وأنشطة مدروسة ومخطط لها مسبقاً، ويمكن حصرها في النقاط التالية:

- المقومات الدينية: تسعى هذه الإستراتيجية إلى دحض حجج وفتاوى الجماعات الإرهابية وتبيان مدى خطورة الفكر التكفيري والممارسات والعمليات الإرهابية. وإبراز الموقف الشرعي الرافض جملةً وتفصيلاً لقتل الأبرياء، والتعدي على الأعراض الآخرين وممتلكاتهم، وقتل السياح والأجانب من المسلمين وغير المسلمين.
- المقومات التشريعية: تسعى هذه الاستراتيجية إلى سن قوانين وتشريعات تعاقب على استعمال العنف، والتعدي على الأرواح ،والممتلكات المادية والمعنوية، ونشر الخوف والرعب في المجتمع. ولأول مرة تاريخ مصر التشريعي الحديث تم سن قانون محاربة الإرهاب (رقم 97 لسنة 1992م).
- المقومات الإعلامية: ركزت وسائل الإعلام المصرية على ضلالة الأفكار والأعمال الإرهابية ،وخطورتها على مستقبل البلد ،وخطورتها في زرع ثقافة الخوف والشر، كما لعبت وسائل

الإعلام المصرية دوراً كبيراً في نشر الفتاوى، والأفكار، والخطب الدينية التي تدعو إلى السلام الاجتماعي ونبذ العنف.

- المقومات التنموية: لا يمكن محاربة الأفكار والممارسات والجماعات الإرهابية بواسطة البرامج الأمنية والتوعوية والقانونية فقط، وإنما تحتاج العملية إلى وضع برامج وخطط تنموية، تشمل جميع مجالات الحياة الاجتماعية، وتسعى الحكومة المصرية لمحاربة الفقر والأمية والبطالة والتهميش، ذلك لأن الأفكار الإرهابية تنمو وتنتشر بين الطبقات الاجتماعية الفقيرة والمهمشة، وبين الشباب العاطل عن العمل.

المبادئ الأساسية للإستراتيجية المصرية لمحاربة الإرهاب:

تتلخص المبادئ الأساسية لموقف مصر في ظاهرة الإرهاب وضرورة مواجهتها في الآتي:

1. تجنب الخلط بين العمليات الإرهابية وبين حركات التحرير الوطنية التي تلجأ إلى الكفاح المسلح للتخلص من احتلال التراب الوطني.
2. إن حرص مصر وإدانتها لتلك العمليات لا يمتد إلى إطلاق الأحكام العامة على الشعوب وتشويه صورتها لأن من مصلحة المجتمع الدولي عزل الفئة الضالة التي تحترف الإرهاب وتجاهر به على الملأ.
3. أهمية عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة، ويأخذ في الاعتبار جميع الاتفاقيات الدولية المعنية بالإرهاب الدولي بهدف عقد اتفاقية شاملة لمكافحته وردعه. ويجب أن تعالج الاتفاقية المقترحة كافة النواحي المتصلة بالإرهاب والتعاون المطلوب بين الدول للتصدي له وردعه.
4. حرصت مصر على أن توضح للعالم أن الإسلام بريء من الاتهامات الجزافية والخاصة بدعمها للإرهاب، واستناداً إلى هذه المبادئ يمكن الإشارة إلى ملامح السياسة العامة للإستراتيجية المصرية وهي:

- استخدام القوة وسياسة عدم الحوار.
- القوة الناعمة لنبذ الإرهاب من خلال إعلام أمني هادف.
- قطع التمويل عن الجماعات الإرهابية.
- اتخاذ الإجراءات الوقائية العاجلة لحماية المجتمع، ومن ذلك مثلاً، تجديد مراقبة الحدود الجوية والبحرية والبرية، ومختلف المطارات والموانئ، منع وتجديد العقوبة على كل من يملك أسلحة، السماح للأجهزة الأمنية بمتابعة كل المكالمات الهاتفية والمراسلات الإلكترونية المشبوهة ومراقبتها، بأمر من قاضي التحقيق.
- اتباع سياسة العفو مع من راجع نفسه وعاد تائباً عما ارتكب في حق الدين والوطن (مشروع التائبين).

تعقيب على الدراسات السابقة

تم الحديث بهذا الفصل عن العديد من الدراسات السابقة التي تناولت تجارب عربية في مجال مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف، ويتضح لنا أن جميع هذه الدراسات أكدت على خطورة وحجم التهديد الذي يشكله الإرهاب في العصر الحالي، وقد اتفقت الدراسات على أن الإرهاب بشكله

الجديد أصبح يستخدم الدين كغطاء ،وهذا ما يؤكد على أن الإرهاب ظاهرة عالمية ليس لها دين، ولا وطن، ولا جنسية محددة، ما صعب من سبل المواجهة الفكرية والدينية.

ويتفق الباحث مع دراسة الزهراني إذ اعتبر أن تجربة المملكة العربية السعودية تجربة ناجحة في مجال مكافحة الإرهاب، فقد تبوأت السعودية المركز الأول عربياً في مجال مكافحة الإرهاب، وأحد المراكز العشرة الأولى في ترتيب دول مجموعة العشرين في مجال مكافحة الإرهاب وغسل الأموال وفقاً لتقرير دولي اعتمدته مجموعة العمل المالي العالمية ومجموعة العمل المالي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. (تلفزيون الآن، 2019)

وقد تشابهت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في أنها عرضت الإطار النظري الذي يتحدث عن التجربة الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف.

فيما اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أنها لم تعرض تجربة مواجهة عسكرية وميدانية، نظراً لعدم خوض فلسطين حرباً عسكرية في مواجهة الإرهاب كما في التجربة السعودية والمصرية مثلاً.

ونجد بأن أهم ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات بأن الدراسة الحالية اهتمت ببحث التجربة الفلسطينية في مجال مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف، وتعتبر (على حد علم الباحث) أنها الأولى التي تتناول مثل هذا الموضوع الهام.

إجراءات الدراسة

يتضمن هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة ومجتمعها وعينتها اعتماداً على أداة الدراسة (المقابلة) ،وكذلك إجراءات الدراسة التي استخدمها الباحث في استخلاص نتائج الدراسة وتحليلها.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تقديم إطار نظري متكامل مبني على أسلوب العرض والوصف والتحليل والاستنباط، ضمن سياق أهداف الدراسة.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة المصادر الأمنية الفلسطينية المسؤولة، وذلك فترة انعقاد دورة كبار الضباط السابعة عشرة من العام 2019م.

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من ثلاثة مصادر أمنية مسؤولة من العاملين في الأجهزة الأمنية الفلسطينية، تمثلت في جهاز الأمن الوقائي، وجهاز المخابرات العامة، وجهاز الاستخبارات العسكرية، وأحد مستشاري الرئيس الفلسطيني، أيضاً قام الباحث بمقابلة نائب رئيس الشؤون الأكاديمية والمحاضر في دائرة العلوم السياسية في جامعة بيرزيت.

أداة الدراسة

تم استخدام أداتين لهذه الدراسة وهما (المقابلة) حيث قام الباحث بتصميم صحيفة المقابلة بهدف جمع البيانات المتعلقة بالدراسة، وقد تكونت المقابلة من أربعة أسئلة من نمط الأسئلة المفتوحة، وتم التحقق من صلاحية أسئلة المقابلة لتحقيق أهداف الدراسة من خلال عرضها على الدكتور المشرف، والذي بدوره أجرى التعديلات اللازمة على صياغة أسئلة المقابلة بحيث أصبحت جاهزة للتطبيق.

نتائج الدراسة:

تحليل نتائج المقابلات

من خلال مقارنة نتائج المقابلات وتحليلها تبين أن هناك عوامل مشتركة تم التوصل إليها من خلال طرح الأسئلة على المستهدفين من هذه الدراسة وهي:

السؤال الأول: هل شكل واقع الفكر المتطرف وحجم الإرهاب في فلسطين تحدياً للفلسطينيين؟

وأتت الإجابة بالشكل الآتي:

- الاحتلال الإسرائيلي أحد المؤثرات الرئيسة في وجود التطرف وانتشاره.
- التدخلات في الشأن الفلسطيني شكلت ولوجاً لمناطق ومساحات خطر بنشر التطرف والإرهاب والتمرد على الدولة ومؤسساتها وتشريعاتها وقوانينها.
- تستثمر التنظيمات المتطرفة ورقة القضية الفلسطينية ،وتحاول جاهدة تجنيد الفلسطينيين لخدمة أجنداتها الخاصة.
- تنشط جماعات تكفيرية في فلسطين وترتبط خارجياً بجهات عدة، ويختلف الوجود السلفي التكفيري اختلافاً جوهرياً بين الضفة الغربية التي تقع تحت الولاية والسيطرة الأمنية لدولة فلسطين، وقطاع غزة الذي يقع تحت سيطرة سلطة الأمر الواقع التي تمثلها حماس.
- يشكل قطاع غزة تحدياً حقيقياً من حيث الفاعل الاجتماعي والاقتصادي والفكر المتطرف.
- حجم انخراط الفلسطينيين بهذه التنظيمات ما زال محدوداً جداً، فحملة الجنسية الفلسطينية هم الأقل في تنظيم داعش مثلاً.
- تلعب وسائل الإعلام المختلفة دوراً هاماً ومؤثراً في توجهات الرأي العام الفلسطيني واتجاهاته، ويعد انتشار الفكر التطرفي عبر وسائل الإعلام الفلسطينية محدوداً إلا أنه يستند إلى خليط من الصياغة التشكيكية والتخوينية والتكفيرية.

السؤال الثاني: هل يمكن اعتبار التجربة الفلسطينية تجربة عربية ناجحة في مجال مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف؟

وقد تلخصت الإجابة في الآتي:

- عقدت فلسطين 83 بروتوكولا مع 83 دولة لمحاربة الإرهاب الدولي.
- ساهمت فلسطين في مكافحة الإرهاب على الصعيدين الإقليمي والدولي على اعتبار أن فلسطين وأجهزتها الأمنية جزء من المنظومة الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب.
- قامت فلسطين بجهود فكرية وتوعوية ضمن استراتيجيتها ومنظومة عملها المتكاملة في مجال مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف.
- أحكمت السلطة الوطنية الفلسطينية الرقابة على المساجد ودور العبادة، فحولتها من بؤر تنشر الفكر التطرفي المتشدد إلى منابر إعلام الناس بالمنهج التوجيهي الصحيح الذي سارت عليه الدعوة النبوية المنبثقة من الكتاب والسنة، ونشر الثقافة الدينية والوعي الشرعي والخطاب الديني المعتدل.
- على الصعيد المالي قامت فلسطين بمحاولات جادة في مجال تجفيف منابع تمويل الإرهاب والفكر المتطرف إلّا أنها لا زالت محدودة.
- كافحت الأجهزة الأمنية الفلسطينية سفر العنصر الفلسطيني للانضمام لجماعات إرهابية خارجية.
- اتخذت الأجهزة الأمنية مجموعة من الإجراءات من أجل حماية المؤسسة الأمنية من اختراقات التنظيمات المتطرفة.

السؤال الثالث: هل هناك أولويات عمل للأجهزة الأمنية الفلسطينية في إطار مكافحة الإرهاب؟

وكانت الإجابة كالتالي:

- تحصين الأراضي الواقعة تحت ولايتها من أي تواجد عملياتي أو فكري تكفيري عبر نشاط أمني استخباراتي وعملياتي مكثف.
- الحد من تأثير الجماعات الإرهابية ونفوذها في قطاع غزة محلياً وإقليمياً.
- تحصين التواجد الفلسطيني في الشتات من أي عمليات اختراق والحد قدر الإمكان من مشاركة العنصر الفلسطيني إلى جانب جماعات إرهابية.
- المساهمة في مكافحة الإرهاب على الصعيدين الدولي والإقليمي.

السؤال الرابع: هل يوجد جاهزية لدى الأمن الفلسطيني في مواجهة التنظيمات الإرهابية؟

وكانت الإجابات تصف قدرة الأمن الفلسطيني على مواجهة تنظيمات جهادية بالمحدودة لعدة أسباب أهمها:

- وجود الاحتلال الإسرائيلي، وانتشار الجيش الإسرائيلي في مناطق الضفة الغربية، واقتحاماته المتكررة للمناطق المصنفة «أ»، حسب الاتفاقيات الموقعة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.
- عدم وجود سيطرة للأمن الفلسطيني، أو حتى حرية الوصول لأكثر من 80٪ من المناطق المصنفة «ب» و «ج».
- الإمكانيات المادية والبشرية والتجهيزات اللوجستية لقوى الأمن الفلسطينية التي تخضع لاتفاقيات تحددها، وتمنع تطورها.
- المحاولات الإسرائيلية المتتالية لإضعاف قوة السلطة الفلسطينية وهيبتها، وهذا ما يتقاطع مع أهداف التنظيمات الإرهابية.
- انسداد الأفق السياسي، والأزمات السياسية المتلاحقة، وأثرها السلبي على الروح المعنوية لمنتسبي قوى الأمن الفلسطيني.

مناقشة النتائج:

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول الذي نصه:

هل شكل واقع الفكر المتطرف وحجم الإرهاب في فلسطين تحدياً للفلسطينيين ؟

تبين أن الفكر المتطرف وحجم الإرهاب الموجود في الساحة الفلسطينية تأثر بشكل مباشر بالاحتلال الإسرائيلي، وأنشطته الساعية لزرع الإرهاب، ونشر التطرف في الأراضي الفلسطينية، تأثر أيضاً بالتدخلات الإقليمية والدولية في الشأن الفلسطيني، إذ تبين وجود جماعات تكفيرية تنشط في فلسطين، وترتبط خارجياً بجهات عدة، وخصوصاً في قطاع غزة الذي يقبع تحت سيطرة سلطة الأمر الواقع التي تمثلها حماس بعد الانقلاب الدموي الذي نفذته الحركة في عام 2007م.

ويرى الباحث بأن واقع الإرهاب والفكر المتطرف وحجمه في الأراضي الفلسطينية يشكل تحدياً حقيقياً وخطراً داهماً على الفلسطينيين، وعلى مستقبل القضية الفلسطينية ومشروع الدولة المستقلة في ظل وجود الاحتلال أولاً، وتدخل بعض الأطراف في الشأن الفلسطيني، واستجابة بعض الفلسطينيين معها، إذ عملت دول مثل إيران، وتركيا، وقطر ،وسوريا، وغيرها على دعم الانقسام الفلسطيني وتعزيزه، وتأسيس حركات وكينونات تتبنى وتنشر الفكر الإرهابي المتطرف، وتقوم بعمليات إرهابية باسم الدين والقدس.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني الذي نصه:

هل يمكن اعتبار التجربة الفلسطينية تجربة عربية ناجحة في مجال مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف؟

تبين أنه وعلى الرغم من المحددات والمعيقات التي تواجه فلسطين في مجال العمل الفاعل لمواجهة الإرهاب وجذوره الفكرية المتطرفة، إلا أن فلسطين حققت إنجازات، وراكمت خبرات ذات دلالة تفخر بها، فقد حققت فلسطين وفي الأراضي التي تخضع للولاية السياسية والقانونية والشرعية ما

يمكن أن يصنف تصنيفاً إيجابياً، فالمجموعات المتطرفة التي قد تم احتواؤها تعتبر نسبياً قليلة، ومحدودة الفاعلية وضيقة الامتدادات في المجتمع الفلسطيني، فقد انتهجت فلسطين منظومة عمل متكاملة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف، شملت مختلف النواحي التربوية، والأمنية، والتشريعية، والدينية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية.

ويرى الباحث بأن التجربة الفلسطينية لا تعد ناجحة وحسب، بل يجب أن تصنف فلسطين من الدول الأولى في مواجهة الإرهاب في العالم، وأنها ليست بحاجة إلى شروط يفرضها المجتمع الدولي لتكون بين مصاف الدول التي تحارب الإرهاب، وتعمل على مكافحته، فالشعب الفلسطيني يمارس هذا الواجب يومياً في وجه الإرهاب الإسرائيلي، فهو الشعب الوحيد في العالم الذي لا يزال يرزح حتى اليوم تحت احتلال دولة الإرهاب المنظم، بالإضافة لمواجهته للتدخلات العربية والإقليمية والدولية في شؤونه، ومحاربته للدول التي تتاجر بقضيته، وتدعم الإرهاب داخل أراضيه وتموله.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث الذي نصه:

هل هناك أولويات عمل للأجهزة الأمنية الفلسطينية في إطار مكافحة الإرهاب؟

ومن خلال المقابلات التي أجراها الباحث فقد تبين أن أولويات عمل الأجهزة الأمنية تتمثل بالتالي:

- تحصين الأراضي الواقعة تحت ولايتها من أي تواجد عملياتي أو فكري تكفيري عبر نشاط أمني استخباراتي وعملياتي مكثف.
- الحد من تأثير الجماعات الإرهابية ونفوذها في قطاع غزة محلياً وإقليمياً.
- تحصين التواجد الفلسطيني في الشتات من أي عمليات اختراق، والحد قدر الإمكان من مشاركة العنصر الفلسطيني إلى جانب جماعات إرهابية.
- المساهمة في مكافحة الإرهاب على الصعيدين الدولي والإقليمي.

ومن خلال هذه الأولويات فإن الباحث يرى ـ وبحكم عمله في هذا المجال ـ أن الأجهزة الأمنية تعمل بشكل مستمر من أجل المحافظة على استقرار أبناء شعبها وأمنهم في كافة المجالات، كما تعمل جاهدة على حماية أبناء الشعب الفلسطيني حتى بالمناطق التي لا تخضع لسيطرتها في الداخل والخارج بما يتوفر لها من إمكانيات.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع الذي نصه:

هل يوجد جاهزية لدى الأمن الفلسطيني في مواجهة التنظيمات الإرهابية؟

تبين أن قدرة الأمن الفلسطيني على مواجهة التنظيمات الجهادية محدودة، فوجود الاحتلال الإسرائيلي وانتشار جيشه في مناطق الضفة الغربية، واقتحاماته المتكررة للمناطق المصنفة «أ»، وعدم وجود سيطرة للأمن الفلسطيني على المناطق المصنفة «ب» و «ج» يشكل عائقاً أمام الأجهزة الأمنية الفلسطينية، بالإضافة لمحدودية الإمكانيات المادية والبشرية والتجهيزات اللوجستية، ما يعرقل تطور الأجهزة الأمنية.

وبحكم عمله في الأجهزة الأمنية الفلسطينية يتفق الباحث مع هذه النتائج، فالإمكانيات محدودة والمعوقات التي يضعها الاحتلال لا حصر لها، فعلى الرغم من الدور المركزي الذي تلعبه الأجهزة الأمنية في تثبيت وجود السلطة الفلسطينية، وتعزيز مكانتها وهيبتها، وفرض احترام قراراتها واتفاقاتها إلا أن قدراتها محدودة في مواجهة التنظيمات الإرهابية والجهادية خاصةً فيما يتعلق بالجانب العسكري.

التوصيات:

في مسعاها الحقيقي والمخلص للتصدي لظاهرة الإرهاب والفكر المتطرف المخالف للدين الإسلامي وللقيم والتراث الوطني الفلسطيني، ولإدراكها لخطورة ذلك على القضية الفلسطينية والمشروع الوطني والنسيج والوحدة الفلسطينية، وحرصها على الامتداد العربي والصديق ترى فلسطين أن التصدي والاحتواء والمواجهة لهكذا خطر محدق يكمن في تبني رؤى موحدة ومتقاربة ومتضامنة، فالإرهاب وفكره لن يمس دولة واحدة بعينها، أو مجتمع بعينه، بل هو داء عضال ينتشر بسرعة في نجاحه في مكان ما.

وتدرك فلسطين أن حقها في الكفاح والنضال والمقاومة والصمود لا يمنح أحداً الحق في استخدامه لمآربه الخاصة، وستتصدى لكافة المحاولات لتحميل عدالة قضيتها وحقوقها تبعات أعمال تخالف المسلكيات الثورية والوطنية.

ومن خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي:

أولاً: في المجال الفكري والديني ودور المساجد

إن أسس مواجهتنا للتطرف يجب أن تبنى على أسس علمية، من خلال أبحاث علمية رصينة يكون للشباب فيها دورٌ بارز لاستخلاص عدد من التوصيات وصياغتها، نتعرف من خلالها على طريقة تفكير الشباب في هذه المشكلة، خصوصاً أن أنصار الجماعات التكفيرية الإرهابية يتشكلون أساساً من الشباب ومن هذه التوصيات:

- إعداد قاعدة بيانات عن الشباب المنضمين للجماعات الإرهابية في دول الإقليم، ومدى انخراطهم في العمليات القتالية التي تقوم بها تلك التنظيمات.
- ضرورة إنشاء مرصد يقوم عليه مجموعة من الباحثين المتخصصين لرصد الممارسات الإرهابية.
- صياغة برامج للأمن الفكري تتناسب مع الأوضاع المجتمعية والاقتصادية السائدة.
- أن تكون استراتيجية المواجهة للجماعات الإرهابية متعددة الأوجه، تستعمل فيها الوسائل الأمنية والثقافية والتعبئة والإجراءات السياسية في خطة متكاملة.
- معالجة ظاهرة التطرف الأيديولوجي بصوره المتعددة، الذي يقوم أساساً على تبني أفكار متشددة تعلي من قيمة الذات، وتنظر نظرة دونية للآخر أياً كان.
- تجديد الخطاب الديني من بين الوسائل الفعالة في مجال تفكيك الآراء المتشددة، وتذويب الجمود الفكري لأعضاء هذه الجماعات.

- إن ترسيخ قواعد النقد الذاتي في المجتمع يعد آلية فعالة، خصوصاً حين يصبح ذلك تقليداً اجتماعياً تمارسه كافة الجماعات الإيديولوجية التي تتوزع بين اليمين المتطرف واليسار المتطرف.
- إن أبرز المقترحات لصياغة سياسة متكاملة لمواجهة الإرهاب هي إعادة صياغة العقل العربي حتى يتحول من عقل تقليدي إلى عقل نقدي (من النقلي إلى العقلي) قادر على التعامل مع الأوضاع الدولية، والسياسية، والثقافية في العالم المعاصر، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف بغير ثورة تعليمية شاملة.
- ممارسة ديمقراطية مفتوحة، وإيجاد مجتمع مدني يستوعب الطاقات الكبرى للشباب، حتى يسهموا بفعالية في نهضة المجتمع العربي المعاصر.
- متابعة بؤر التحريض وحصرها ومواجهتها فكرياً، والتنسيق بخصوصها بين الدول الأعضاء.
- حشد مؤتمر فكري لفقهاء، ورجال دين، وعلماء سنوياً لذلك.
- تأسيس مركز فكري له نشراته المطبوعة والمرئية والمسموعة والمواقع الإلكترونية.
- الاستفادة من تجربة فلسطين في المجال الدعوي، وإدارة المساجد ودور العبادة.
- تشجيع البحث العلمي التعددي، والاهتمام بالتخصصات الاجتماعية والتربويين والمعلمين خاصة في دور الحضانة ورياض الأطفال والمدارس الأساسية.
- التعاون في مجال الإعلام الإلكتروني والتنسيق بخصوصه.
- حماية التعددية الفكرية من خلال تشريعات ضامنة لذلك.
- ضرورة عناية إمام المسجد بالرسالة التي يقوم على تنفيذها، من خلال مخالطته للمجتمع وملامسة مشكلاته وتحدياته ،وعلاجها باستمرار.
- تفعيل أساليب التربية الإسلامية للمجتمع من الوقوع في الانحرافات الفكرية والخلقية، وتعميق الإيمان في نفوس أفراد المجتمع، ونشر مبدأ الوسطية والاعتدال.
- معالجة الانحرافات الفكرية والخلقية من خلال الأساليب والبرامج والأنشطة المختلفة التي يقوم عليها المسجد، مع زيادة الاهتمام بفئة الشباب وملامسة احتياجاتهم.
- ضرورة التنسيق بين المسجد والمؤسسات التربوية الأخرى، لكي تتجه جميعاً نحو تصحيح عقيدة المسلم، وتقويم سلوكه وفق ضوابط التربية الإسلامية.
- ضرورة توثيق العلاقة بين المسجد والمجتمع من خلال إمام المسجد واللجان المختلفة، والعمل على وحدة الكلمة، واجتماع الصف قبل البدء في علاج الانحرافات.

ثانياً: في مجال التمويل.

- الإشراف على المال الشعبي خاصة التبرعات والزكاة والصدقات، وأوجه صرفها وتحويلاتها.
- تشريعات وأنظمة في مجال التمويل والتحويلات.
- التواصل حول التبرعات والهبات الصادرة والواردة مع الجهات ذات العلاقة والرسمية حتى وإن كانت لجمعيات خيرية أو غير حكومية.
- متابعة السياحة الدينية وتكاليفها ومتبرعيها.
- متابعة المنح التعليمية والدراسية والدورات من حيث تمويلها وتحويلاتها.

ثالثاً: في المجال الإعلامي.

- تبادل الخبرات في المجال الإعلامي، وخاصة غير الرسمي لمواجهة الفكر المتطرف وتناول الأعمال والجماعات الإرهابية.
- عدم توفير منصات إعلامية أو مساحة إعلامية لها في الإعلام.
- صياغة خطاب واضح وغير متداخل تجاه ظاهرة الإرهاب والفكر المتطرف.
- إقامة منصات إعلامية على قدر من الكفاءة لمخاطبة المواطنين.
- عمل دورات وورشات عمل إعلامية وتدريسية.
- تأسيس إعلام إلكتروني متعدد كونه من الوسائل الفاعلة اليوم.
- تعزيز ثقافة الشفافية الإعلامية.

رابعاً: في المجال الأمني.

- عقد لقاءات مستمرة ودورية بين قيادات ورؤساء قطاعات الأمن الجنائي والأجهزة الأمنية لتحديد أسس ثابتة وراسخة للتعاون المستمر بينها، وعدم التداخل في اختصاصاتها، وسرعة تبادل المعلومات، واتخاذ القرارات في إطار التنسيق المستمر.
- وضع أسس ثابتة ومستقرة ومكتوبة تحدد أوجه التعاون وأساسيات التنسيق ومستوياته.
- تشكيل لجان فرعية تضم ممثلين من أجهزة الأمن الجنائي ومستوياته ،والأجهزة الأمنية للاجتماع بصفة مستمرة للإشراف على تنفيذ هذه السياسات وسرعة معالجة الثغرات التي تظهر بصفة عاجلة، وعرضها على القيادة.
- حسن اختيار العنصر البشري العامل في الحقلين الجنائي والسياسي، والارتفاع بمستوى تدريبه وتدعيمه بكل الإمكانات الحديثة والمتاحة لمكافحة هذا النشاط الإرهابي.
- وضع كتب دورية مستمرة موجزة تحدد ملامح هذا التعاون والتنسيق، وأهدافه، وأهميته ، يتم توزيعها على جميع الضباط والعاملين في المجالين لتنفيذها بدقة.
- إنشاء دورات تدريبية وتثقيفية، ثم دورات تنشيطية لجميع العاملين في الحقلين الجنائي والسياسي، يتولى التدريس فيها قيادات الجهازين لتدعيم هذه المفاهيم، وترسيخها.
- تبادل الضباط والقيادات العاملة في مجالات الأمن الجنائي والسياسي لمواقعهم عن طريق الانتداب والنقل، وتطعيم كل جهاز بالعناصر البشرية من الجهاز الآخر؛ لترسيخ مفاهيم الانتماء والولاء والتعاون والمعرفة.
- إرسال النابهين والمجتهدين في دورات تدريبية إلى الدول المتقدمة في مجالات مكافحة الإرهاب؛ للوقوف على أحدث أساليب المكافحة لتطبيقها بالبلاد عند الضرورة.
- قيام قيادات الأمن الجنائي بالتنسيق المستمر مع أجهزة الشرطة والمخابرات والمكافحة في شتى دول العالم للتعاون في سبيل مكافحة الإرهاب الدولي والمحلي بأحدث الوسائل.
- التنسيق بين وزارة الخارجية ووزارة العدل لعقد اتفاقيات جماعية ودولية ما بين الدول وبين بقية دول العالم، ووضعها في الإطار القانوني السليم لتبادل المجرمين والإرهابيين، وتسليمهم لدولهم الأصلية لمحاكمتهم.

- وضع نظام سري متكامل ووثيق لتبادل المعلومات حول المنظمات الإرهابية وأفرادها محلياً ودولياً.
- التنسيق مع وزارة العدل والسلطة التشريعية لاستصدار قوانين جديدة تحقق السيطرة على الإرهاب محلياً ودولياً.
- الاشتراك بين الأجهزة لتشديد الحراسة وإتباع وسائل أمنية دقيقة لتأمين القيادات السياسية والدينية والشعبية المستهدفة في الدولة، وكذلك المنشآت الهامة بوسائل عملية حديثة.
- التنسيق لاتخاذ وسائل إجرائية وقائية وثيقة لتأمين الحدود والمياه الإقليمية؛ لمنع تسرب أي عملاء للإرهاب إلى داخل البلاد أو خارجها.

المراجع

- أبو النصر، سامية. (2010): الإعلام والعمليات النفسية في ظل الحروب المعاصرة واستراتيجية المواجهة. القاهرة: دار النشر للجامعات.
- أبو عرَّاد، صالح بن علي. (2016): أبناؤنا والإرهاب (من الأسباب الأُسرية والاجتماعية). تم الاسترداد من صيد الفوائد: https://www.saaid.net/Doat/arrad/87.htm
- بسيسو، سعدي. (1959): محاكم الأحداث والمدارس الإصلاحية. بغداد.
- بوله، سفين. (2014): الاختطاف والابتزاز مصدر مهم من مصادر تمويل الإرهاب. DW, Deutsche Welle.
- تلفزيون الآن. (2019): السعودية تتبوأ المركز الأول عربيا في مكافحة الإرهاب. تم الاسترداد من youtube: https://www.youtube.com/watch?gl=SN&hl=fr&v=_QqQw57zlIQ
- الجبار، عادل العبد. (2019): الإرهاب في ميزان الشريعة.
- الجحني، علي بن فايز. (1999): التعاون العربي في مكافحة الإرهاب - الاتفاقيات العربية لمكافحة الإرهاب. أعمال ندوة مكافحة الإرهاب (صفحة 180). الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الجهماني، تامر إبراهيم. (1998). مفهوم الإرهاب في القانون الدولي. دار حوران للطباعة والنشر.
- حسان، أيمن. (2017): دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الفكر المتطرف. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات.
- روكاش، ليفيا. (2009): إرهاب إسرائيل المقدس من مذكرات موسى شاريت. مكتبة الشروق الدولية.
- زرد، أحمد أبو الحسن. (2017): في أسباب الإرهاب ودوافعه. موقع الهيئة العامة للاستعلامات.
- الزهراني، هاشم بن محمد. (2012): الإرهاب الدولي مراحله ومخاطره.
- السدلان، صالح بن غانم. (2008): أسباب الإرهاب والعنف والتطرف. الرياض.
- السيد، خالد. (2010): الإرهاب الدولي والجهود المبذولة لمكافحته.

- السيد، محمد المتولي. (2007): تقييم دور السياسات الحكومية الخليجية في مكافحة الإرهاب. الفكر الشرطي، 42.
- عباس، محمود. (2019): الجمعية العامة للأمم المتحدة. التلفزيون الرسمي الفلسطيني.
- العلمي، عبد الله. (2014): أيدولوجية السلطة والإرهاب العقائدي. صحيفة العرب.
- عيد، محمد فتحي. (1999): دور المؤسسات الاجتماعية والأمنية في مكافحة الإرهاب. أعمال ندوة مكافحة الإرهاب (صفحة 110). الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية.
- الغانمي، خضير بن ياسين. (2014): ظاهرة الإرهاب الدولي العوامل الدافعة وكيفية معالجتها. مجلة أهل البيت عليهم السلام العدد 16.
- غنيم، عبد الرحمن بن علي. (2019): دوافع الإرهاب الدولي. الحوار المتمدن.
- غياظة، عماد. (2019).
- غياظة، عماد. (9, 2019): (إسماعيل نوفل، المحاور)
- الفوزان، عبد العزيز بن فوزان. (2007): أثر العلم والإيمان في مكافحة الإرهاب والعدوان. الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع.
- قنديل، محمد مختار. (2018): كيف تستغل الجماعات الإرهابية قضية القدس.
- القويعي، سعد بن عبد القادر. (2013): عن أهداف الإرهاب وأشكاله. صحيفة الجزيرة السعودية العدد 14933.
- المرواني، نايف بن محمد. (2011): التجربة السعودية في مكافحة الإرهاب. أعمال ندوة التصدي للفكر الإرهابي والحد من تجنيد الشباب، (صفحة 7). الرياض.
- مصليحي، محمد الحسيني. (2005): الإرهاب - مظاهره وأشكاله وفقاً للاتفاقيات العربية لمكافحة الإرهاب. المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب (صفحة 42). الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- مفهوم التطرف. (7, 2018). تاريخ الاسترداد 10, 2019، من المقاتل: https://web.archive.org/web/20181007120510/http://www.moqatel.com:80/openshare/Behoth/Mnfsia15/Extremity/sec01.doc_cvt.htm
- مكافحة الإرهاب. (5 9, 2019). تم الاسترداد من ويكيبيديا: https://ar.wikipedia.org/wiki/مكافحة_الإرهاب
- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا. (30 11, 2016). تم الاسترداد من خطابات الرئيس محمود عباس «أبو مازن»: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9718:2016

الملاحق / المقابلات:

- المقابلة الأولى: مع مصدر أمني مسؤول في جهاز المخابرات العامة.
- المقابلة الثانية: مع مصدر أمني مسؤول في جهاز الاستخبارات العسكرية.
- المقابلة الثالثة: مع مصدر أمني مسؤول في جهاز الأمن الوقائي.
- المقابلة الرابعة: مع نائب رئيس الشؤون الأكاديمية، والمحاضر في جامعة بيرزيت الأستاذ عماد غياظة.

درجة وعي طلبة جامعتي الاستقلال والقدس المفتوحة بموضوع التنسيق الأمني

إعداد الضابط: عميد/ مراد أبو رومية

المشرف العلمي: د /عايد الحموز

ورقة بحثية لاستكمال دورة كبار الضباط السادسة عشر

هيئة التدريب العسكري الفلسطيني (2018م)

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف لدرجة وعي طلبة جامعتي الاستقلال والقدس المفتوحة بموضوع التنسيق الأمني، ومعرفة إن كان هناك فروق في درجة الوعي تبعاً لمتغيرات (الجامعة، النوع الاجتماعي، مكان السكن، المستوى الدراسي) ، وقد أجريت هذه الدراسة على طلبة جامعتي القدس المفتوحة/ فرع أريحا والاستقلال، والبالغ عددهم (2076) طالباً وطالبةً، وتكونت عينة الدراسة من (120) طالباً وطالبة من طلبة الجامعتين، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة بواقع (60) طالبا من كل جامعة، إلا أن الباحث تحصل على (113) استبانة صالحة للتحليل، وهي عينة ممثلة لمجتمع الدراسة بما نسبته (6%) من مجتمع الدراسة.

وقد خرجت هذه الدراسة بمجوعة من النتائج أهمها:

- إن درجة وعي طلبة جامعتي القدس المفتوحة والاستقلال بموضوع التنسيق الأمني جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي على الدرجة الكلية لدرجة الوعي بموضوع التنسيق الأمني (2.23) مع انحراف معياري قدره (0.29).
- أهم أبعاد درجة وعي الطلبة بموضوع التنسيق الأمني، والتي جاءت بدرجة مرتفعة تمثلت في البعد (الإنساني) ، يليه (البعد الاقتصادي) ، ثم (البعد الاجتماعي)، بينما جاء (البعد الأمني) في الترتيب الأخير، وبدرجة منخفضة.
- وفي ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي:
- نشر الوعي لدى الطلبة بشكل خاص، والمواطنين بشكل عام بأهمية التنسيق الأمني بين الجانب الفلسطيني والاحتلال الاسرائيلي، وما له من دور في خدمة مصلحة المواطن الفلسطيني، وليس السلطة فحسب كما يعتقد البعض.
- تفعيل دور الاعلام بكافة أشكاله في إطار نشر مفهوم التنسيق الأمني بشكل موضوعي، وإيضاح دور السلطة الوطنية الفلسطينية، والجهود المبذولة في هذا الجانب.

مقدمة الدراسة:

يثار الجدل بين الحينِ والآخر في الساحة الفلسطينية حول موضوع التنسيق الأمني بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة الاحتلال الإسرائيلية.

هذا الجدل الذي يأخذ في كثيرٍ من صوره وتجلياته التنسيق، والتعاون المشترك بين الأجهزة الأمنية لكلا الطرفين، لم يُمنح نصيبه من البحث والاهتمام من قبل وسائل الإعلام الفلسطينية، على خلاف وسائل الإعلام الإسرائيلية التي وظفت مثل هذا التنسيق؛ لإظهار أن الجانب الفلسطيني مجرد تابع لخدمة أمن إسرائيل (فطافطة والقطب، 2014) .

إن موضوع التنسيق الأمني يعد من المحاور الهامة التي ترتكز عليها العلاقة بين السلطة الوطنية الفلسطينية والسلطات الإسرائيلية، وذلك نتيجة لاتفاقية أوسلو عام (1993م)، فالناظر لهذه الاتفاقية المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الاحتلال الاسرائيلية يرى أنها شكلت الأداة الأكثر ضغطا على السلطة الفلسطينية؛ لابتزازها وإضعافها أمام الاحتلال الإسرائيلي الذي أمعن في فرض شروطه الأمنية المتلاحقة عليها؛ من أجل خلق حالة من عدم الاستقرار المجتمعي

الفلسطيني؛ بغية ضمان عدم تمكن الشعب الفلسطيني من تأسيس واقع أمني مستقر، يمكن أن يسهم في بناء دولة فلسطينية في المستقبل، إذ أرادت إسرائيل من ذلك شل قدرات السلطة الوطنية الفلسطينية المختلفة، وحصرها ضمن تأمين الاحتياجات اليومية للمواطن الفلسطيني (سليمان، 2013م).

وفي الوقت الذي تتم فيه اللقاءات الفلسطينية- الإسرائيلية - للنقاش في العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك بين الجانبين في الاقتصاد، والصحة، والبيئة، والتجارة، والحكم المحلي وسواها، ويتم الإعلان عنها إعلامياً، فإن التنسيق الأمني ظل في حيز الغموض وإطلاق الظنون، دون الخوض في ماهيته وأشكاله وتأثيراته، وأن معظم ما يُقال حوله لا يتجاوز الحديث بأنه مجرد تنسيق، أو لقاءات منطلقة من الترتيبات الأمنية المشتركة بين الطرفين المقرة في اتفاقية أوسلو، وما لحق بها من تفاهمات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي (فطافطة والقطب، 2014م).

إن هذه الاتفاقية كانت مؤقتة، وتقضي بإقامة دولة فلسطين في عام (1999م) بشكل كامل والتوقيع، ولكن إسرائيل تنصلت من ذلك، وقلبت الأمور رأساً على عقب، وعرقلت الاتفاق السياسي بين الطرفين، وعوضا عن خمس سنوات استمر التنسيق الأمني طوال (25 عاما)حتى يومنا هذا.

إذ إن وقف التنسيق الأمني بشكل كامل بدون تدخل من أي طرف ثالث وبقاء الاحتلال الاسرائيلي على حاله وبنفس ممارساته، سيؤدي الى عجز السلطة الفلسطينية عن القيام بمسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع (اقتصاديًا في الضفة وغزة وامنيًا في الضفة) ، مما سيؤدي إلى انهيارها، وبانهيار السلطة الفلسطينية سينهار ما تبقى من اقتصاد فلسطيني في قطاع غزة، وبذلك ستنهار أيضًا منظومة حماس للحكم الذاتي في قطاع غزة (موسى، 2015).

ما المقصود بالتنسيق الأمني، علامَ ينص؟ وما هي خلفياته؟

يعنى بالتنسيق الأمني الاتصال بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية من خلال لجان ارتباط مشتركة (مدنية وعسكرية) بهدف معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترَك، وحل المنازعات الناتجة عن تطبيق الاتفاقية (أوسلو) بين الطرفين .وقد وضّحت الاتفاقية أمثلة للحالات التي يجب التنسيق فيها بين الجانبين كما يلي:

- نشاط مخطط أو غير مخطّط له، أو انتشار للقوات العسكرية الإسرائيلية أو الشرطة الفلسطينية يؤثّر بشكل مباشر على المسؤولية الأمنية للطرف الآخر. وهذا يتضمّن نشاطًا أو انتشارًا على مقربة من المستوطنات، أو المواقع الفلسطينية المأهولة بالسكان.
- الأحداث التي تشكّل تهديدًا للنظام العام.
- الأنشطة التي تشوّش على حركة السير المنتظمة على الطرق الرئيسة، بما في ذلك الحواجز أو أعمال صيانة الطرق.
- الحوادث ذات صلة بالفلسطينيين والإسرائيليين، مثل الحوادث التي تحدث على الطرق، وإنقاذ المصابين أو الأشخاص الذين يواجهون خطرًا مميتًا، أو الحوادث التي يحصل فيها اشتباك معين غير مخطط له أو غير مقصود، أو الحوادث التي يتم فيها استخدم السلاح.
- الأعمال الإرهابية من أي نوع كانت، أومن أي مصدر.

- الحالات التي يتم فيها التسلّل والهروب بين الضفة الغربية وقطاع غزة والمناطق الإسرائيلية.
- جميع الحالات التي يتلقى فيها الإسرائيليون العلاج في الضفة الغربية، أو قطاع غزة، أو الحالات التي يتلقى فيها فلسطينيو الضفة الغربية أو قطاع غزة العلاج في المناطق الإسرائيلية (موسى، 2015).

إن اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو)، والاتفاقيات اللاحقة نصت على التعاون والتنسيق الأمني بين السلطة الوطنية الفلسطينية وبين سلطات الاحتلال ضمن إطار وحدود معينة، مشيراً إلى أنه بعد إقامة السلطة ـ وفي ظل المرحلة الانتقالية ـ فإن علاقات التنسيق الأمني بين الطرفين، تعتبر بمثابة مفاوضات موازية للمفاوضات السياسية، ومكملة لها في مجال الاختصاص الأمني. أما خلفياته فيمكن التوضيح أن الاتفاق على التنسيق الأمني ما بين الطرفين جاء ضمن اتفاقية مرحلية مؤقتة، تنظم عملية تأسيس لسُلطة حكم ذاتي فلسطينية تحت الاحتلال؛ بهدف الانسحاب التدريجي للاحتلال الإسرائيلي، الذي يجب أن يكتمل من كل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة على ثلاث مراحل، آخرها كان يجب أن تتلوَ أول انتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني فورًا، ما عدا المستوطنات والتي تبقى تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية إلى حين انتهاء مفاوضات القضايا النهائية التي يجب ألا تتجاوزَ السنوات الخمس من التفاوض والاتفاق. ولذلك فإن عمليات التسليم والاستلام للأراضي الفلسطينية كان لا بد لها من وجود تنسيق أمني ينظّمها، وينظِّم كل قضايا الحياة المدنية والأمنية المشتركة بين الفلسطينيين وبين الإسرائيليين، مع العلم ان جميع البنود في اتفاقية أوسلو والمتعلقة بالتنسيق الأمني تخاطب طرفَي الاتفاق بندية وبتوازٍ، فعلى سبيل المثال المواد التي تطالب بالتنسيق لمنع الأعمال الإرهابية توضح بأنه واجب على كلا الجانبين، وليس على جانب واحد فقط. فالتنسيق الأمني في معظم الحالات كان بمثابة مفاوضات أمنية تستكمل الجوانب السياسية. فالممر الآمن، المطار، الميناء، إعادة الانتشار، السيادة، المعابر، جميعها قضايا تطلبت تنسيق أمني بين الطرفين (المصري، 2010).

إن التنسيق الأمني بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ينطلق من اتفاق أوسلو الذي حدده ووضح بنوده، ونظم تفاصيله، وهو عملية قائمة، وليست سرية منطلقة من اتفاقيات تعاون أمني بين سلطتين ضمن اتفاقية دولية موقع عليها، وتم اعتمادها من قبل منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، وطالما يوجد بين الطرفين تسوية واتفاقية سياسية، فإنه طبيعي أن يكون بينهما تنسيق أمني، مؤكداً أنه لا يمكن للسلطة الامتناع عن التنسيق الأمني وسواه، ففي حال لم يوجد مثل هذا التنسيق فإنه لا يستطيع أي مسؤول فلسطيني التحرك والانتقال من منطقة إلى أخرى، فضلاً عن التضييق على الفلسطينيين في المجالات كافة (عز الدين، 2014).

وبناءً على ما تقدم فإن الباحث يرى أن التنسيق الأمني كان ضرورياً وهاماً ما بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة الاحتلال الإسرائيلية؛ بسبب القضايا ذات العلاقة المشتركة التي تنظم الحياة المدنية والأمنية بين الطرفين، والتي لم يكن لتحل بدون التنسيق الأمني عند عملية تسليم الأراضي، وانتقال الصلاحيات بين الجانبين حسب ما نصت عليه اتفاقية أوسلو.

الفرق بين التنسيق الأمني والتعاون الأمني:

التعاون الأمني هو جزء من التنسيق الأمني، ففي المادة الثامنة والعشرين من الشق الأمني لاتفاقية أوسلو ذكرت كلمات تعاون كالأمثلة التالية:

- ستتعاون إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية بتزويد كل منهما الآخر بالمساعدة الضرورية في القيام بالبحث عن الأشخاص المفقودين، وعن جثث أشخاص لم يتم اكتشافهم، وكذلك بتزويد معلومات عن الأشخاص المفقودين.
- تتعهّد منظمة التحرير الفلسطينية بالتعاون مع الحكومة الإسرائيلية بمساعدتها في جهودها لتحديد جنود إسرائيليين فقدوا في الخدمة وإرجاعهم إلى إسرائيل، وكذلك البحث عن جثث إسرائيليين لم يتم اكتشافهم بعد.

فكلمة تعاون تستخدم بالحالات التي تحتاج الى جهود مشتركة من التعاون لتحقيق هدف محدد، وهناك مثال على التعاون بين قوات الدفاع المدني الفلسطيني مع قوات الدفاع المدني الإسرائيلي في إخماد حريق الهائل الذي شب في منطقة الكرمل داخل المناطق الإسرائيلية عام (2010م) . (عز الدين، 2014).

تبعات وقف التنسيق الأمني:

للتنسيق الأمني شق عسكري وشق مدني، ولكن الإدارة المدنية الإسرائيلية للمناطق المحتلة (في الضفة الغربية وقطاع غزة) هي فرع يتبع وزارة الدفاع الاسرائيلية، لذلك لا يمكن بأي حالٍ من الأحوال الفصل بين التنسيق الأمني بالجانب العسكري والجانب المدني، فالاحتلال يتعامل مع الجانبين بشكل أمني، ومن خلال الإدارة المدنية، ولو فرضنا أن السلطة الفلسطينية نفّذت قرارًا بوقف التنسيق الأمني فستتعطل الحركة المتعثّرة أصلاً لسير الأفراد والبضائع، لأنه ليس للسلطة أي سيادة على معابر دولية، ولا حتى على معظم الطرق التي تربط ما بين مدن الضفة الغربية وقطاع غزة أيضًا، فستنعزل مدن الضفة الغربية عن بعضها البعض، وعن المناطق الإسرائيلية، وعن العالم الخارجي، وستفقد السلطة قدرتها على ممارسة مهامها الأمنية في ضبط الأمن وتنفيذ القانون بشكل فعّال بمختلف مناطق الضفة الغربية (موسى، 2015).

إن معظم الأراضي في الضفة الغربية تعتبر مناطق خاضعة للسيطرة الأمنية الاسرائيلية (ب – ج)، فلا بد من التنسيق من أجل تحرك الأمن الفلسطيني إليها أو من خلالها، كما أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية ستسمح للحالات الإنسانية جدًا فقط بالتحرك فيها، وسيحافظ على تدفق البضائع التي بفقدانها تتدهور الحالة الانسانية في الضفة وقطاع غزة. ففي قطاع غزة بشكل خاص توقّف التنسيق الأمني بالشق العسكري بعد سيطرة حركة حماس على القطاع بالقوة الجبرية، ونتيجة لذلك فإن السلطات الاسرائيلية تقوم بانتهاك حقوق الصيادين بشكل دائم من حيث عمق الصيد المسموح، والاعتقالات، وإطلاق النار على زوارقهم بشكل متواصل، دون أن يكون هناك رادع، فبوجود التنسيق الأمني الفلسطيني سابقًا قبل سيطرة حماس كان هناك لجنة الارتباط البحري المشتركة التي يجتمع فيها الجانبان، وينسقان شؤون الصيادين والانتهاكات الاسرائيلية بحقهم، وتعمل اللجنة الفلسطينية على المطالبة بحقوقهم، وهناك شرطة بحرية فلسطينية كانت تراقب التزام الاحتلال بحقوق الصيادين وتعدياته وانتهاكاته لحقوقهم وللاتفاقية الموقعة بين الجانبين،

وبذلك كان العمل الأساسي للجان التنسيق الأمني هو حل النزاعات من خلال التفاوض، ومن خلال التواجد العسكري على الأرض والبحر لحماية المواطن الفلسطيني وحقوقه بالقوة (موسى، 2015).

وما سمح باستمرار تدفق البضائع والمحروقات والأموال والمياه والكهرباء ،وإصدار الهويات لقطاع غزة بالرغم من عدم وجود تنسيق أمني عسكري فلسطيني مع الجانب الإسرائيلي هو أن حركة حماس حين سيطرت على كل وزارات السلطة الفلسطينية ومرافقها وأجهزتها واستثنت فقط وزارة الشؤون المدنية الفلسطينية؛ لتبقى تعمل تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، لعلم حركة حماس بأنه بدون وزارة تنسيق أمني ـ حتى لو بالشق المدني فقط ـ ستعجز عن تسيير شؤون حياة المواطنين في قطاع غزة وحكمها، فالكهرباء، والأموال، والماء، والوقود، والطعام، والتجارة بمختلف أشكالها كلها يتم دخولها الى قطاع غزة من خلال وزارة الشؤون المدنية الفلسطينية التي تمثّل شكلاً من أشكال التنسيق الأمني بيننا وبين سلطات الاحتلال، كون الجهة التي تنسّق معها هي الإدارة المدنية الإسرائيلية التي تتبع وزارة الدفاع الاسرائيلي بشكل مباشر(عز الدين، 2014).

إن العديد من الالتزامات التي نتجت عن اتفاق أوسلو في الشأن الأمني والسياسي كان له مردود سلبي كبير على الشعب الفلسطيني، أكبر مما له من فائدة إيجابية، لأنه في نهاية الأمر لم يترتب على التنسيق أي وقف لاعتداءات المستوطنين وممارساتهم، واجتياحات إسرائيل للأراضي الفلسطينية. كما أن القرار الأساسي المطروح في ظل استمرار هذا الوضع ككل يتلخص بعلاقة السلطة مع إسرائيل، خاصة أن المجلس المركزي أشار إلى أن الواقع في الأرضي الفلسطينية هو واقع احتلالي، وعلى السلطة أن تعيد ترتيب كل المنظومة (الصالحي، 2015).

إن وسائل الإعلام الإسرائيلية أوحت بأن التنسيق الأمني الفلسطيني الإسرائيلي حالة أوجدتها السلطة الفلسطينية، من خلال إثارة هذا الموضوع بشكلٍ دائم بهدف التشويه المتعمد، رغم أن إسرائيل لا تتعامل بنفس الأسلوب مع أي تنسيق أمني إسرائيلي مع أي دولة أخرى في العالم. بالمقابل كان الإعلام الفلسطيني يلتزم الصمت أو الحديث الخجول أحياناً حول قضية التنسيق الأمني، بسبب نقص المعلومات حول هذا الموضوع، والاعتماد على وجهة النظر الإسرائيلية الأكثر اطلاعاً، والأكثر تشويهاً لهذه القضية (المصري، 2010).

وعليه فإن الباحث يرى أن وقف التنسيق الأمني بشكل كامل بدون تدخل من أي طرف ثالث وببقاء الاحتلال الاسرائيلي على حاله وبنفس ممارساته، سيؤدي الى عجز السلطة الوطنية الفلسطينية عن القيام بمسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع اقتصاديًا وأمنيًا، مما سيؤدي إلى انهيارها، وبانهيار السلطة الفلسطينية سينهار ما تبقى من اقتصاد فلسطيني.

الآليات والأُسس التي سيتم اتباعها اذا أوقفت منظمة التحرير الفلسطينية التنسيق الأمني فعليًا:

إن ثوابت السياسة الأمنية الفلسطينية في التنسيق الأمني تتمثل في ألا يتعارض التنسيق الأمني مع إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وبما لا يمس بالسيادة الفلسطينية، وحماية السلطة الوطنية الفلسطينية ورعاية المصالح الفلسطينية، ومنع النشاط الاستخباري الإسرائيلي في مناطق السلطة الفلسطينية، وعدم السماح لإسرائيل بالمطاردة الساخنة في مناطق التي تقع تحت سيطرتها، ورفض السلطة بشكلٍ قاطع لمبدأ تسليم أي مواطن فلسطيني لإسرائيل تحت أي سبب كان، حيث تولي القضاء الفلسطيني مهمة معالجة أية حالة تنتج عن هذا الواقع (المصري، 2010).

إن السلطة الوطنية الفلسطينية قامت بتخفيض مستوى التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال الإسرائيلية، من حيث التمسك بالتنسيق بالشق المدني دون تغيير، وهذا ما دفع ببعض التصريحات الصحفية الاسرائيلية بأن اسرائيل لن تسمح للسلطة بالتعامل مع التنسيق الأمني بانتقائية فإما استمراره بشكل كامل وإما وقفه بشكل كامل. وهذا ما دفع السلطة الفلسطينية أن تمارس التشدد والمناورة أو المناكفة بالتنسيق الأمني مع الجانب الإسرائيلي بدون وقفه، مثل حصر عملية التنسيق بلجان الارتباط العسكري، ومن خلال الاجتماعات الرسمية الدورية فقط ،ووقف أي اتصالات أمنية بين قادة الأمن الفلسطيني والإسرائيلي، وتخفيض مستوى ضباط الارتباط العسكري الذين يجتمعون مع الجانب الإسرائيلي (موسى، 2015).

إن التنسيق الأمني ضروري وهام لتسيير أمور الحياة لدى المواطن الفلسطيني، لكن إسرائيل تحاول تحويل موضوع التنسيق الأمني لصالحها، وهي من يبث هذه الدعاية والسموم لدى المواطن الفلسطيني، كما أننا في ساحة مليئة بالمزايدات السياسية، والمشكلة أن المسائل لا يمكن للعقل إنصافها من خلال النظرة الواقعية، وذلك لخلفياتنا الأيدلوجية، فالنظرة لمسألة التنسيق الأمني ليست واقعية بل مسيسة لأبعد الحدود. فنحن لسنا بحاجة لوقف التنسيق الأمني أو اعتباره شريان الحياة، بل جزء من واقع الحياة، علينا أن نحافظ على الدرجة المطلوبة فقط في إطار مصالحنا، وعلينا أن نكون واقعيين، لأن إسرائيل تحاول دائما أن تبين وكأن الأمن الفلسطيني يعمل لخدمتها، وهذا غير صحيح (سويلم، 2014).

اما قضية التنسيق الأمني في منع الاعمال المسلّحة ضد الاحتلال فلابد من التأكيد على أن ذلك عمل تبادلي، حيث يقوم الأمن الإسرائيلي بمنع أي اعمال مسلّحة من جانبهم ضد الفلسطينيين مقابل منع أي أعمال مسلحة من جانبنا ضد الإسرائيليين، وإن سمحت السلطة للعمل المسلّح من داخل الأراضي التي تسيطر عليها بشكل كامل، فسترد إسرائيل بالمثل ونحن الحلقة الأضعف في هذه المعادلة. لذلك بالتنسيق الأمني أو بدونه ستبقى سياسة السلطة الفلسطينية مع وقف الهجمات المسلّحة لحد الآن على الأقل، والمثال كذلك قائم في قطاع غزة، فحركة حماس من مصلحتها التهدئة لذلك تمنع أي عمل مسلّح ضد الإسرائيليين ينطلق من الأراضي التي تسيطر عليها (موسى،2015).

إن الفلسطينيين دولة تحت الاحتلال، وعلى السلطة التعامل مع هذا الأساس، من خلال إعادة النظر بالتزامات السلطة تجاه إسرائيل في ظل تنكرها للاتفاقيات السابقة، ووقف التنسيق الأمني الذي بات عنصر نقد شديد في الشارع الفلسطيني، وأضاف إن إسرائيل تحاول من خلال التنسيق الأمني أن تحتفظ بما لديها من استباحة للأراضي الفلسطينية، ومحاولة إدخال السلطة والمؤسسات الأمنية في إطار هذه الاستباحة، واستخدام التنسيق الأمني لتشويه الأمن الفلسطيني (الصالحي، 2014).

وعليه فإن الباحث يرى أن وقف التنسيق الأمني سيكون له تبعات سلبية على الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، ولكن تبعات ذلك على الجانب الفلسطيني سوف يكون بشكل أكبر، ففي الغالب نحن الطرف الأكثر حاجة لحل النزاعات والأزمات الأمنية والمدنية مع الجانب الإسرائيلي كفقدان المواطنين، أو الممتلكات، أو الحاجة الملحة لنشاط امني فلسطيني سريع بمنطقة خاضعة للأمن الإسرائيلي، أو سرقة أغنام رعاة فلسطينيين أو اعتداءات المستوطنين اليهود على المواطنين والمزارعين الفلسطينيين أو غيره، فالتشدد بالتنسيق والمماطلة فيه ،وتخفيض المستوى قد يقودنا إلى نتائج عكسية ممكن أن تجلب الضرر أكثر من الفائدة.

الدراسات السابقة:

دراسة عبد الحي (2017م) التنسيق الأمني الفلسطيني الإسرائيلي _ رؤية من الداخل: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة التنسيق الأمني بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي، حيث خرجت هذه الدراسة بعدة نتائج كان من أهمها:

- أن التنسيق الأمني كان يزداد خلال فترة الاضطرابات والأزمات بشكل كبير.
- أن 35% من العمليات تم احباطها قبل تنفيذها ضد أهداف إسرائيلية كانت نتيجة للتنسيق الأمني. كما أن 65% من الفلسطينيين كانوا رافضين للتنسيق الأمني.
- أن فاعلية الأمن الفلسطيني في التنسيق كان أعلى بكثير من مكافحته للجريمة.

دراسة سليمان (2013م) دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية والأمن والديمقراطية في ظل الاحتلال الاسرائيلي: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المعيقات التي واجهت عملية التنمية بمفهومها الشامل، وتحليل العوامل الداخلية والخارجية التي لعبت دورا حاسما في إضعاف دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية، والأمن، والديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث كان من أهم نتائج هذه الدراسة:

- كان من الصعب على السلطة الفلسطينية تحقيق التنمية الشاملة والأمن في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي.

لم تتمكن السلطة الفلسطينية من التخلص من إرث الاحتلال الإسرائيلي الطويل، ووضع التنمية الشاملة والأمن في الضفة الغربية وقطاع غزة على طريق النمو والاستدامة؛ بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وتحكمه في مختلف مستويات التنمية في الضفة الغربية وغزة.

ومما تقدم يرى الباحث أن موضوع التنسيق الأمني يعد من المواضيع الهامة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، خاصةً في ظل التضييق الذي نعاني منه من قبل حكومة الاحتلال الإسرائيلية، إضافة إلى تأثيره على العلاقة بين الفصائل السياسية الفلسطينية، وتبعات ذلك على الوحدة الوطنية، والتطرق إلى جوانب بعيدة المدى إذا ما تم إلغاء التنسيق والتغيرات التي يمكن أن تطرأ على السلطة في الضفة و غزة، وبالتالي جاءت هذه الدراسة للبحث في درجة وعي طلبة جامعتي الاستقلال والقدس المفتوحة بموضوع التنسيق الأمني.

مشكلة الدراسة وأسئلتها: منذ قيام السلطة الوطنية على الساحة الفلسطينية، والحديث عن وجود مصالح مشتركة تربطها بالحكومة الإسرائيلية لا تنتهي نتيجة لالتزامها بالاتفاقيات السياسية والأمنية الموقعة بين الطرفين، ومن أبرزها اتفاق أوسلو الذي نتج عنه سياسة التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال الاسرائيلية.

إن جهل المواطن الفلسطيني بمفهوم التنسيق الأمني، وعدم المعرفة الكافية بأهمية هذا التنسيق على الصعيدين المدني والعسكري، يخلق نوعًا من الرفض الشعبي لدى الشارع الفلسطيني لهذا الموضوع، ويزيد من الضغوطات الداخلية على السلطة الوطنية الفلسطينية، ومن هنا أتت هذه الدراسة للبحث في درجة وعي طلبة جامعتي الاستقلال والقدس المفتوحة بموضوع التنسيق الأمني.

وعليه فإن مشكلة الدراسة الحالية تتبلور في التساؤل الرئيس التالي :

ما درجة وعي طلبة جامعتي الاستقلال والقدس المفتوحة بموضوع التنسيق الأمني ؟

تساؤلات الدراسة:

وللإجابة عن التساؤل الرئيس تشتق الأسئلة الفرعية التالية:

- ما درجة وعي طلبة جامعتي الاستقلال والقدس المفتوحة بموضوع التنسيق الأمني ؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (05,0a≥) في متوسطات درجة وعي طلبة جامعتي القدس المفتوحة والاستقلال بموضوع التنسيق الأمني تعزى لمتغيرات (الجامعة، النوع الاجتماعي، مكان السكن، والمستوى الدراسي)؟

أهداف الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- معرفة درجة وعي طلبة جامعتي الاستقلال والقدس المفتوحة بموضوع التنسيق الأمني.
- التعرف على الفروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (05,0a≥) في متوسطات درجة وعي طلبة جامعتي القدس المفتوحة والاستقلال بموضوع التنسيق الأمني التي تعزى لمتغيرات (الجامعة، النوع الاجتماعي، مكان السكن، والمستوى الدراسي)؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من اختيارها لموضوع التنسيق الأمني، وهو موضوع في غاية الأهمية، لم يتعرض له الباحثون بشكل كبير -في حدود علم الباحث- خاصة وأن هذا الموضوع من المواضيع الهامة والساخنة على الساحة السياسية، نظراً لما تمر به القضية الفلسطينية من منعرج هام وخطير، يهدد المشروع الوطني الفلسطيني ككل، سواء داخلياً أو على الساحة الدولية، أضف إلى ذلك أن دراسة هذا الموضوع يفيد صناع القرار في المجتمع الفلسطيني، ويساعد في نشر الوعي عن هذا الموضوع بين المواطنين الفلسطينيين على اعتبار أننا ما زلنا تحت الاحتلال الإسرائيلي، بدون حدود ولا سيادة مستقلة تكرس مفهوم الدولة، كما نأمل من هذه الدراسة أن تثري المكتبة الفلسطينية في الجوانب السياسية والأمنية.

فرضيات الدراسة:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (05,0a≥) في متوسطات درجة وعي طلبة جامعتي القدس المفتوحة والاستقلال بموضوع التنسيق الأمني تعزى لمتغير الجامعة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (05,0a≥) في متوسطات درجة وعي طلبة جامعتي القدس المفتوحة والاستقلال بموضوع التنسيق الأمني تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (≥05,0a) في متوسطات درجة وعي طلبة جامعتي القدس المفتوحة والاستقلال بموضوع التنسيق الأمني تعزى لمتغير مكان السكن
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (≥05,0a) في متوسطات درجة وعي طلبة جامعتي القدس المفتوحة والاستقلال بموضوع التنسيق الأمني تعزى لمتغير المستوى الدراسي.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تناولت هذه الدراسة موضوع التنسيق الأمني

الحدود البشرية: اقتصرت هذه الدراسة الحالية على طلبة جامعة الاستقلال وجامعة القدس المفتوحة.

الحدود المكانية: أُجريت هذه الدراسة في جامعة الاستقلال الأمنية وجامعة القدس المفتوحة بمدينة أريحا بالضفة الغربية في فلسطين.

الحدود الزمنية: تمت هذه الدراسة خلال فترة انعقاد دورة كبار الضباط السادسة عشرة، عام (2018) وتحديداً من شهر 9 إلى شهر 12.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

أولاً: التنسيق الأمني: يقصد بالتنسيق الأمني الاتصال بين السلطة الوطنية الفلسطينية وسلطة الاحتلال الإسرائيلي من خلال لجان ارتباط مشتركة (مدنية وعسكرية) ، بهدف معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك وحل المنازعات الناتجة عن تطبيق الاتفاقية (أوسلو) بين الطرفين (موسى، 2015).

ثانياً: اتفاقية أسلو: هي اتفاق سلام وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الاحتلال الاسرائيلي في مدينة واشنطن، في الولايات الأمريكية المتحدة، عام (1993م)، ونص على أن تعترف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية على أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ،وبالمقابل تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بدولة إسرائيل على (78%) من أراضي فلسطين – أي كل فلسطين ما عدا الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة (https://ar.wikipedia. org/wiki).

ثالثاً: جامعة الاستقلال: هي أول مؤسسة تعليمٍ عالٍ عامة متخصصة في العلوم الأمنية، أنشئت في العام(1998م) على أرض فلسطين تحت مسمى الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية، وافتتحها فخامة السيد الرئيس محمود عباس في العام (2007م)، وتم تحويلها إلى جامعة في العام (2011م)، وسجلت في وزارة الداخلية، وتم اعتمادها من قبل وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني، لتكون بذلك رافداً أساسياً للمؤسسة العسكرية الفلسطينية بكوادر الأمن المسلحين بالعلوم والتخصصات المهنية (http://www.pass.edu.ps).

خامساً: جامعة القدس المفتوحة:

- طرحت فكرة الجامعة عام (1975م) لسد احتياجات الفلسطينيين للتعليم العالي بطلب من منظمة التحرير الفلسطينية، حيث قامت منظمة اليونسكو بإعداد دراسة لذلك، وأقرت من قبل المؤتمر العام لليونسكو في نهاية(1985م).
- تم افتتاح المقر المؤقت للجامعة في عمّان حيث أعدت الخطط الدراسية والبرامج الأكاديمية.
- وفي عام (1991) باشرت الجامعة بتقديم التعليم للفلسطينيين، ونقل المركز إلى مدينة رام الله، وأنشئت مراكز دراسية في المدن الفلسطينية الكبرى.
- حيث تسعى الجامعة لتقديم خدماتها لكافة قطاعات الشعب الفلسطيني والعرب أينما تواجدوا وضمن الإمكانات والظروف التي تتيحها الدول، حيث تخرجت الدفعة الأولى عام(1997م)
- (https://ar.wikipedia.org/wiki).

الإجراءات المنهجية للدراسة

يتضمن هذا القسم وصفاً لمنهج الدراسة، ومجتمعها وعينتها. كما يعطي وصفاً مفصلاً لأداة الدراسة وصدقها وثباتها، وكذلك إجراءات الدراسة والمعالجة الإحصائية التي استخدمها الباحث في استخلاص نتائج الدراسة وتحليلها.

منهج الدراسة: لقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي نظراً لملاءمته لطبيعة الدراسة الحالية التي تبحث في درجة وعي طلبة جامعتي الاستقلال والقدس المفتوحة بموضوع التنسيق الأمني، حيث تم استقصاء آراء الطلبة نحو الموضوع، ووجد الباحث أن هذا المنهج قادر على تحقيق أهداف الدراسة والاجابة على تساؤلاتها، بهدف الوصول إلى استنتاجات وتعميمات قد تساعد في فهم الواقع وتطويره.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة جامعتي القدس المفتوحة/ فرع أريحا، والاستقلال، والبالغ عددهم (2076) طالباً وطالبة تقريبا من كلا الجنسين، منهم (1163) طالباً من طلبة جامعة القدس المفتوحة فرع اريحا، و(913) من طلبة جامعة الاستقلال حسب إحصائيات رسمية صادرة عن دائرة شؤون الطلبة في الجامعتين.

عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من (120) طالباً وطالبة من طلبة جامعتي القدس المفتوحة/فرع أريحا والاستقلال، أي ما نسبته (6%) من مجتمع الدراسة، اذ تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية البسيطة بواقع (60) طالبا من كل الجامعة، وبعد إتمام عملية جمع البيانات وصلت حصيلة الجمع (113) استبانة، ويبين الجدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجامعة، والنوع الاجتماعي، ومكان السكن، والمستوى الدراسي.

جدول رقم (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجامعة، والنوع الاجتماعي، ومكان السكن، والمستوى الدراسي

المتغير		العدد	النسبة المئوية	المجموع
الجامعة	الاستقلال	58	51.3	113
	القدس المفتوحة/فرع اريحا	55	48.7	
النوع الاجتماعي	ذكر	64	56.6	113
	انثى	49	43.4	
مكان السكن	مدينة	43	38.1	113
	قرية	44	38.9	
	مخيم	26	23.0	
المستوى الدراسي	سنة أولى	24	21.2	113
	سنة ثانية	29	25.7	
	سنة ثالثة	29	25.7	
	سنة رابعة	31	27.4	

أداة الدراسة: مقياس درجة الوعي بموضوع التنسيق الأمني

للتعرف إلى درجة درجة الوعي بموضوع التنسيق الأمني قام الباحث ببناء مقياس خاص بعد الرجوع للعديد من الدراسات والكتب، وقد خرج الباحث بمقياس مكون في صورته النهائية من (20) فقرة، موزعة على أربعة أبعاد رئيسة، والجدول رقم (2) يوضح أبعاد الدراسة.

جدول رقم (2) يوضح ابعاد الدراسة

الرقم	البعد	عدد الفقرات
1	البعد الأمني	5
2	البعد الاقتصادي	5
3	البعد الانساني	5
4	البعد الاجتماعي	5
المجموع		20

تصحيح المقاييس: استخدم في المقياس سلم ثلاثي، وأعطيت الأوزان للفقرات كما هو آت:(موافق: ثلاث درجات، محايد: درجتين، غير موافق: درجة واحدة). وقد طبق هذا السلم الثلاثي على جميع الفقرات.

وللتعرف إلى تقديرات أفراد العينة وتحديد درجة (درجة وعي الطلبة بموضوع التنسيق الأمني)، وفق قيمة المتوسط الحسابي تم حساب المدى (3-1 =2)، ثم تم تقسيمه على 2 للحصول على طول الخلية الصحيح (3/2 = 0.67)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في الاستبانة (أو بداية الاستبانة وهى الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلى:

جدول رقم (3): يوضح طول الخلايا

الرقم	المستوى	الدرجة
1	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 1 - 1.67	منخفضة
2	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 1.68 - 2.34	متوسطة
3	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 2.35 - 3	مرتفعة

صدق مقياس درجة الوعي بموضوع التنسيق الأمني: تم التأكد من صدق المقياس بصورته الأولية في الدراسة الحالية بعرضه على (3) محكمين من المختصين والمهتمين بالبحث العلمي- مرفق قائمة بأسماء المحكمين-، للتأكد من ملاءمة كل فقرة من فقرات المقياس للمجال الذي وضعت فيه، وملاءمة صياغة كل فقرة لغوياً ووضوحها بالنسبة للمبحوث، وملاءمة كل فقرة من فقرات المقياس لمستوى المبحوث، وإبداء أية ملاحظات أخرى بشكل عام، وبعد جمع آراء المحكمين كان هناك اتفاق بينهم على صلاحية المقياس ومقروئيته، في ضوء الإطار النظري الذي بني على أساسه المقياس.

ثبات مقياس درجة الوعي بموضوع التنسيق الأمني:قام الباحث باحتساب ثبات الأداة عن طريق قياس ثبات التجانس الداخلي (Consistency): وهذا النوع من الثبات يشير إلى قوة الارتباط بين الفقرات في أداة الدراسة، ومن أجل تقدير معامل التجانس استخدم الباحث طريقة (كرونباخ ألفا) (Cronbach Alpha). والجدول رقم (4) يوضح ثبات الاداة:

جدول رقم (4) يوضح ثبات الأداة

الرقم	البعد	عدد الفقرات	قيمة الثبات
1	البعد الأمني	5	72.4
2	البعد الاقتصادي	5	82.1
3	البعد الانساني	5	80.9
4	البعد الاجتماعي	5	79.4
الدرجة الكلية لأداة الدراسة		20	85.1

تظهر النتائج الواردة في الجدول رقم (4) أن قيمة معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا تراوحت على ابعاد الاداة بين (72.4) و(82.1)، في حين بلغت على الدرجة للكلية للأداة (85.1)، وهذا يشير إلى أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات.

تم إتباع الإجراءات التالية من أجل تنفيذ الدراسة:

- القيام بحصر مجتمع الدراسة، والمتمثل في طلبة جامعتي القدس المفتوحة/فرع اريحا والاستقلال.
- بناء أداة الدراسة بعد الاطلاع على مجموعة من الأدوات المستخدمة في مثل هذه الدراسة.
- القيام بالإجراءات الفنية والتي تسمح بتطبيق أَداة الدراسة، وذلك من خلال الحصول على موافقة إدارة جامعي طلبة جامعتي القدس المفتوحة/فرع اريحا والاستقلال.للحصول على إحصائيات أعداد الطلبة، وتوزيع أداة الدراسة.
- اختيار عينة الدراسة من مجتمع الدراسة بطريقة عشوائية بسيطة.
- تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على ثلاثة محكمين.
- توزيع أداة الدراسة على العينة، أثناء انعقاد دورة كبار الضباط السادسة عشر (2018م) باليد، وأجاب المبحوثون على الأداة بوجود الباحث، وكان كل مقياس مزود بالتعليمات والإرشادات الكافية لتساعدهم على كيفية الإجابة عن الفقرات.
- تم إِعطاء المقاييس الصالحة أَرقاماً متسلسلة وإعدادها لإِدخالها للحاسوب.
- تم تصحيح المقاييس وتفريغ البيانات وتعبئتها في نماذج خاصة.
- استخدم البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل البيانات واستخراج النتائج.

متغيرات الدراسة:

أولآ: المتغيرات المستقلة:

- اسم الجامعة: وله فئتان (الاستقلال، القدس المفتوحة).
- النوع الاجتماعي: وله فئتان (ذكر، أنثى).
- مكان السكن: وله ثلاثة فئات (مدينة، قرية، مخيم).
- المستوى الدراسي: وله أربعة مستويات (أولى، ثانية، ثالثة، رابعة).

ثانياً: المتغير التابع درجة الوعي بالتنسيق الأمني، وله أربعة أبعاد:

- البعد الأمني
- البعد الاقتصادي.
- البعد الطبي الإنساني.
- البعد الاجتماعي.

المعالجة الاحصائية: تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات، وتم استخدام الإحصاء الوصفي باستخراج الأعداد، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لدى أفراد العينة

واستجاباتهم على المقاييس (درجة الوعي بموضوع التنسيق الأمني)، وقد فحصت فرضيات الدراسة عن طريق الاختبارات الإحصائية التحليلية التالية: اختبار ت (t-test)، واختبار تحليل التباين الأحادي (one way anova –) واختبار توكي (TUKEY) كما استخدام معامل الثبات كرونباخ ألفا لحساب ثبات الأداة، وذلك باستخدام الحاسوب باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

نتائج الدراسة ومناقشتها

يتضمن هذا الفصل عرضاً كاملاً ومفصلاً لنتائج الدراسة، وذلك للإجابة عن تساؤلات الدراسة والتحقق من صحة فرضياتها.

نتائج الدراسة

نتائج السؤال الأول: ما درجة وعي طلبة جامعتي القدس المفتوحة والاستقلال بموضوع التنسيق الأمني؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الأول تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة وعي الطلبة بموضوع التنسيق الأمني من وجهة نظر طلبة جامعتي القدس المفتوحة/ فرع أريحا والاستقلال، وذلك كما هو واضح في الجدول (5).

جدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة الوعي بموضوع التنسيق الأمني

رقم	البعد	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	البعد الأمني	113	1.66	0.43	55.27	منخفضة
2	البعد الاقتصادي	113	2.41	0.41	80.29	مرتفعة
3	البعد الإنساني	113	2.47	0.52	82.24	مرتفعة
4	البعد الاجتماعي	113	2.38	0.48	79.34	مرتفعة
	الدرجة الكلية لدرجة الوعي بموضوع التنسيق الأمني	113	2.23	0.29	74.29	متوسطة

يتضح من الجدول (5) أن درجة وعي طلبة جامعتي القدس المفتوحة والاستقلال بموضوع التنسيق الأمني جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي على الدرجة الكلية لدرجة الوعي بموضوع التنسيق الأمني (2.23) مع انحراف معياري قدره (0.29) وبنسبة مئوية بلغت (74.3)، وعن أهم أبعاد درجة وعي الطلبة بموضوع التنسيق الأمني تمثلت في البعد (الانساني) والذي حصل على أعلى متوسط حسابي (2.47) معبرا عن درجة مرتفعة، يليه (البعد الاقتصادي) في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (2.41) معبرا عن درجة مرتفعة أيضا، وجاء في الترتيب الثالث (البعد الاجتماعي) بمتوسط حسابي (2.38) معبرة عن درجة مرتفعة أيضا، بينما جاء (البعد الامني) في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي(1.66) معبرا عن درجة منخفضة.

ويعزو الباحث السبب في وجود درجة متوسطة بالوعي لموضوع التنسيق الأمني بين الطلبة إلى عدم اطلاع الطلبة على هذا الموضوع وإلمامهم به بشكل رئيس، هذا من جانب، ومن جانب آخر يعتقد الباحث أنّ للأعلام تأثيراً مباشراً وفعالاً على الطلبة والمواطنين من حيث تسليطه للضوء على موضوع التنسيق الأمني.

نتائج السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (a05,0≥) في متوسطات درجة وعي طلبة جامعتي القدس المفتوحة والاستقلال بموضوع التنسيق الأمني تعزى لمتغيرات (الجامعة، والنوع الاجتماعي، ومكان السكن، والمستوى الدراسي)؟

وانبثق عن هذا السؤال الفرضيات الصفرية (1-4) وفيما يلي نتائج فحصها:

نتائج الفرضية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (a05,0≥) في متوسطات درجة وعي طلبة جامعتي القدس المفتوحة والاستقلال بموضوع التنسيق الأمني تعزى لمتغير الجامعة.

للتحقق من صحة الفرضية الأولى استخدم الباحث اختبار ت (t-test)، كما هو واضح في الجدول رقم (6).

جدول رقم (6) نتائج اختبار ت (t-test) للفروق في المتوسطات الحسابية الكلية لدرجة وعي الطلبة بموضوع التنسيق الأمني تبعا لمتغير الجامعة

البعد	الجامعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
البعد الأمني	الاستقلال	58	1.77	0.43	2.899	111	0.005**
	القدس المفتوحة	55	1.54	0.40			
البعد الاقتصادي	الاستقلال	58	2.38	0.33	-0.887	111	0.377
	القدس المفتوحة	55	2.44	0.47			
البعد الإنساني	الاستقلال	58	2.48	0.42	0.254	111	0.800
	القدس المفتوحة	55	2.45	0.60			
البعد الاجتماعي	الاستقلال	58	2.32	0.50	-1.457	111	0.148
	القدس المفتوحة	55	2.45	0.45			
الدرجة الكلية لدرجة الوعي بالتنسيق الأمني	الاستقلال	58	2.24	0.27	0.244	111	0.807
	القدس المفتوحة	55	2.22	0.31			

يتبين من الجدول رقم (6) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات درجة وعي طلبة جامعتي القدس المفتوحة والاستقلال بموضوع التنسيق الأمني تعزى لمتغير الجامعة على الدرجة الكلية وباقي الأبعاد الأخرى باستثناء (البعد الأمني) ، حيث تبين وجود فروق على هذا البعد لصالح طلبة جامعة الاستقلال، اما على الدرجة الكلية فتظهر النتائج أن المتوسط الحسابي لدرجة وعي طلبة جامعة الاستقلال بموضوع التنسيق الأمني بلغ (2.24)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لدى طلبة القدس المفتوحة (2.22)، كما تبين أن قيمة (ت) المحسوبة (0.244) عند مستوى الدلالة (0.807)، وتبعا لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية فقد تم قبول الفرضية الصفرية الأولى على الدرجة الكلية وباقي الأبعاد الأخرى باستثناء (البعد الأمني) حيث تم رفضها على هذا البعد.

ويعزو الباحث السبب في عدم وجود فروق بدرجة الوعي لموضوع التنسيق الأمني تبعا لمتغير الجامعة إلى أن ذلك قد يعود الى التقارب الفكري والعقلي والعمري لدى طلبة الجامعتين نحو هذا الموضوع، أما من حيث أن طلبة جامعة الاستقلال كانوا أكثر وعياً بالبعد الأمني للتنسيق فيرجح الباحث أن طبيعة الجامعة الأمنية، وما تحمله من رسالة وأهداف كان أحد الأسباب لتلك الفروق والاختلاف، كما أن ما تقدمه جامعة الاستقلال من مساقات أمنية وعسكرية للطلبة كان لها التأثير على الطلبة في هذا الجانب، حيث كانوا أكثر تفهماً لموضوع التنسيق في بعده الأمني، بعكس طلبة جامعة القدس المفتوحة.

نتائج الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى(05,0a≥) في متوسطات درجة وعي طلبة جامعتي القدس المفتوحة والاستقلال بموضوع التنسيق الأمني تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

للتحقق من صحة الفرضية الثانية استخدم البحاث اختبار ت (t-test)، كما هو واضح في الجدول رقم (7).

جدول رقم (7) نتائج اختبار ت (t-test) للفروق في المتوسطات الحسابية الكلية لدرجة وعي الطلبة بموضوع التنسيق الأمني تبعا لمتغير النوع الاجتماعي

البعد	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
البعد الأمني	ذكر	64	1.73	0.47	1.904	111	0.059
	أنثى	49	1.57	0.36			
البعد الاقتصادي	ذكر	64	2.47	0.40	1.715	111	0.089
	انثى	49	2.33	0.40			
البعد الإنساني	ذكر	64	2.53	0.50	1.514	111	0.133
	أنثى	49	2.38	0.53			

البعد	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
البعد الاجتماعي	ذكر	64	2.32	0.52	-1.668	111	0.098
	أنثى	49	2.47	0.40			
الدرجة الكلية لدرجة الوعي بالتنسيق الأمني	ذكر	64	2.26	0.28	1.273	111	0.206
	أنثى	49	2.19	0.30			

يتبين من الجدول (7) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات درجة وعي طلبة الجامعتين بموضوع التنسيق الأمني تعزى لمتغير الجنس على الدرجة الكلية وباقي الأبعاد الأخرى، وأظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي لدرجة وعي الطلبة الذكور بموضوع التنسيق الأمني بلغ (2.26)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لدى الاناث(2.19)، كما تبين أن قيمة (ت) المحسوبة (1.273) عند مستوى الدلالة (0.206)، وتبعا لعدم وجود الفروق فقد تم قبول الفرضية الصفرية الثانية.

ويعزو الباحث السبب في عدم وجود فروق بدرجة الوعي نحو موضوع التنسيق الأمني تبعا لمتغير النوع الاجتماعي إلى أن ذلك قد يعود الى التقارب العقلي والفكري بين الذكور والإناث من الطلبة نحو هذا الموضوع، كذلك قد يكون تأثر كلا الجنسين بنفس المستوى للأعلام نحو موضوع التنسيق الأمني أحد الأسباب الرئيسة لمثل هذه النتيجة.

نتائج الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (a0,05≥) في متوسطات درجة وعي طلبة جامعتي القدس المفتوحة والاستقلال بموضوع التنسيق الأمني تعزى لمتغير مكان السكن.

للتحقق من صحة الفرضية الثالثة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة درجة الوعي بموضوع التنسيق الأمني تبعا لمتغير مكان السكن، وذلك كما هو واضح في الجدول (8).

جدول رقم (8) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لدرجة درجة الوعي بموضوع التنسيق الأمني تبعا لمتغير مكان السكن

المتغير	مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
البعد الأمني	مدينة	43	1.72	0.41
	قرية	44	1.68	0.44
	مخيم	26	1.52	0.42
البعد الاقتصادي	مدينة	43	2.39	0.40
	قرية	44	2.38	0.33
	مخيم	26	2.49	0.52

المتغير	مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
البعد الإنساني	مدينة	43	2.49	0.47
	قرية	44	2.38	0.59
	مخيم	26	2.58	0.44
البعد الاجتماعي	مدينة	43	2.38	0.51
	قرية	44	2.44	0.48
	مخيم	26	2.28	0.40
الدرجة الكلية لدرجة الوعي بموضوع التنسيق الأمني	مدينة	43	2.24	0.30
	قرية	44	2.22	0.31
	مخيم	26	2.22	0.27

يتضح من الجدول (8) وجود تقارب في متوسطات درجات درجة وعي الطلبة بموضوع التنسيق الأمني طلبة جامعتي القدس المفتوحة والاستقلال على مختلف أماكن سكنهم. ولفحص الفرضية تم استخراج نتائج تحليل التباين الأحادي كما هو وارد في الجدول (9).

جدول رقم (9) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في درجات درجة الوعي بموضوع التنسيق الأمني وفقا لمكان السكن

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
البعد الأمني	بين المجموعات	0.644	2	0.322	1.767	0.176
	داخل المجموعات	20.050	110	1820.		
	المجموع	20.695	112			
البعد الاقتصادي	بين المجموعات	0.236	2	0.118	0.712	0.493
	داخل المجموعات	18.196	110	1650.		
	المجموع	18.431	112			
البعد الإنساني	بين المجموعات	0.734	2	0.367	1.384	0.255
	داخل المجموعات	29.155	110	2650.		
	المجموع	29.889	112			

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
البعد الاجتماعي	بين المجموعات	0.400	2	0.200	0.879	0.418
	داخل المجموعات	25.037	110	2280.		
	المجموع	25.437	112			
الدرجة الكلية لدرجة الوعي بموضوع التنسيق الأمني	بين المجموعات	0.012	2	0.006	0.068	0.934
	داخل المجموعات	9.597	110	0870.		
	المجموع	9.609	112			

* دالة إحصائيا عند مستوى (05,0a≥) . ** دالة إحصائيا بدرجة عالية عند مستوى (01,0a≥) .

يتضح من الجدول (9) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى(05,0a≥) في متوسطات درجة وعي الطلبة بموضوع التنسيق الأمني طلبة جامعتي القدس المفتوحة والاستقلال تبعا لمتغير مكان السكن، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة على الدرجة الكلية درجة الوعي بموضوع التنسيق الأمني (0.068) عند مستوى الدلالة (0.934)، وتبعا لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية فان هذا يدعو إلى قبول الفرضية الصفرية الثالثة.

ويعزو الباحث السبب في عدم وجود فروق بدرجة وعي الطلبة لموضوع التنسيق الأمني تبعا لمتغير مكان السكن يعود الى تقارب الظروف الاجتماعية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني بقطاعاته الثلاثة، سكان المدن والريف والمخيمات، كذلك ساهم بشكل أو بآخر بهذه النتيجة تقارب ظروف المعيشة بين طلبة الجامعات الفلسطينية بشكل عام وطلبة جامعتي القدس المفتوحة والاستقلال بشكل خاص.

نتائج الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (05,0a≥) في متوسطات درجة وعي طلبة جامعتي القدس المفتوحة والاستقلال بموضوع التنسيق الأمني تعزى لمتغير المستوى الدراسي.

للتحقق من صحة الفرضية الرابعة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة درجة الوعي بموضوع التنسيق الأمني تبعا لمتغير المستوى الدراسي، وذلك كما هو واضح في الجدول (10).

جدول رقم (10) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لدرجة درجة الوعي بموضوع التنسيق الأمني تبعا لمتغير المستوى الدراسي

المتغير	المستوى الدراسي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
البعد الأمني	سنة أولى	24	1.83	0.27
	سنة ثانية	29	1.49	0.35
	سنة ثالثة	29	1.66	0.53
	سنة رابعة	31	1.68	0.45
البعد الاقتصادي	سنة أولى	24	2.48	0.34
	سنة ثانية	29	2.41	0.28
	سنة ثالثة	29	2.29	0.53
	سنة رابعة	31	2.46	0.41
البعد الإنساني	سنة أولى	24	2.50	0.45
	سنة ثانية	29	2.50	0.41
	سنة ثالثة	29	2.46	0.61
	سنة رابعة	31	2.42	0.58
البعد الاجتماعي	سنة أولى	24	2.37	0.43
	سنة ثانية	29	2.49	0.39
	سنة ثالثة	29	2.38	0.56
	سنة رابعة	31	2.29	0.49
الدرجة الكلية لدرجة الوعي بموضوع التنسيق الأمني	سنة أولى	24	2.30	0.27
	سنة ثانية	29	2.22	0.21
	سنة ثالثة	29	2.19	0.34
	سنة رابعة	31	2.21	0.33

يتضح من الجدول (10) وجود تقارب في متوسطات درجات درجة وعي الطلبة بموضوع التنسيق الأمني طلبة جامعتي القدس المفتوحة والاستقلال على مختلف مستوياتهم الدراسية. ولفحص الفرضية تم استخراج نتائج تحليل التباين الأحادي كما هو وارد في الجدول (11).

جدول رقم (11) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في درجات درجة الوعي بموضوع التنسيق الأمني وفقا للمستوى الدراسي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
البعد الامني	بين المجموعات	1.581	3	0.527	3.005	*0.034
	داخل المجموعات	19.114	109	1750.		
	المجموع	20.695	112			
البعد الاقتصادي	بين المجموعات	0.621	3	0.207	1.267	0.289
	داخل المجموعات	17.810	109	1630.		
	المجموع	18.431	112			
البعد الإنساني	بين المجموعات	0.139	3	0.046	0.170	0.917
	داخل المجموعات	29.750	109	2730.		
	المجموع	29.889	112			
البعد الاجتماعي	بين المجموعات	0.602	3	0.201	0.881	0.453
	داخل المجموعات	24.835	109	2280.		
	المجموع	25.437	112			
الدرجة الكلية لدرجة الوعي بموضوع التنسيق الأمني	بين المجموعات	0.150	3	0.050	0.575	0.632
	داخل المجموعات	9.459	109	0870.		
	المجموع	9.609	112			

* دالة إحصائيا عند مستوى (05,0a≥) . ** دالة إحصائيا بدرجة عالية عند مستوى(01,0a≥) .

يتضح من الجدول (11) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05≥ (α) في متوسطات درجة وعي الطلبة بموضوع التنسيق الأمني طلبة جامعتي القدس المفتوحة والاستقلال تبعا لمتغير المستوى الدراسي على الدرجة الكلية وباقي الأبعاد الاخرى باستثناء البعد الأمني، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة على الدرجة الكلية للوعي بموضوع التنسيق الأمني (0.575) عند مستوى الدلالة (0.632)، ولمعرفة مصدر الفروق واختبار اتجاه الدلالة على(البعد الامني) قام الباحث باستخدام اختبار توكي (Tukey) ، وكانت نتائج هذا الاختبار كما هي في الجدول (12).

جدول رقم (12) نتائج اختبار توكي (Tukey) لمعرفة اتجاه الدلالة تبعا لمتغير المستوى الدراسي

المتغير	المستوى الدراسي	سنة أولى	سنة ثانية	سنة ثالثة	سنة رابعة
البعد الامني	سنة أولى		*0.34368	0.17816	0.14946
	سنة ثانية			-0.16552	-0.19422
	سنة ثالثة				-0.02870
	سنة رابعة				

يتضح من الجدول (12) أن الفروق كانت دالة لصالح المتوسطات الحسابية الأعلى، حيث تشير المقارنات البعدية للفروق في درجة وعي الطلبة بموضوع التنسيق الأمني طلبة جامعتي القدس المفتوحة والاستقلال تبعا لمتغير المستوى الدراسي أن الفروق كانت بين طلبة (سنة اولى) وطلبة (سنة ثانية) لصالح المبحوثين (طلبة سنة اولى)، وتبعا لعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية فقد تم قبول الفرضية الصفرية الرابعة على الدرجة الكلية وباقي الأبعاد الأخرى باستثناء البعد الأمني حيث تم رفضها على هذا البعد.

ويعزو الباحث السبب في عدم وجود فروق بدرجة الوعي نحو موضوع التنسيق الأمني تبعا لمتغير المستوى الدراسي إلى أن ذلك قد يعود إلى أن كافة طلبة الجامعتين على اختلاف مستوياتهم الدراسية لهم رؤية مشابهة نحو هذا الموضوع، وبالتالي هم على نفس الدرجة من الوعي لموضوع التنسيق الأمني، أما كون طلبة السنة الدراسية الأولى كانوا أكثر وعيا من باقي المستويات الدراسية الأخرى نحو موضوع التنسيق الأمني فقد يرجع ذلك إلى أن دخول الطالب في بيئةٍ جديدة ونظام جديد وفلسفة جديدة، عما اعتاد عليه من قبل الجامعة، يجعله أكثر جدية وتركيز في تعاطيه مع هذا الموضوع أكثر من غيره.

توصيات الدراسة:

- نشر الوعي لدى الطلبة بشكل خاص والمواطنين بشكل عام بأهمية التنسيق الأمني بين الجانب الفلسطيني والاحتلال الاسرائيلي، وما له من دور في خدمة مصلحة المواطن الفلسطيني، وليس السلطة فحسب كما يعتقد البعض.
- تفعيل دور الإعلام بكافة أشكاله في إطار نشر مفهوم التنسيق الأمني بشكل موضوعي، وإيضاح دور السلطة الوطنية الفلسطينية والجهود المبذولة في هذا الجانب.
- نشر الوعي بين المواطنين بأهمية دور الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الحفاظ على الاستقرار والأمن في الأراضي الفلسطينية، ورفع كافة الضغوطات عن أفراد المؤسسة الأمنية في هذا الجانب، لما تشكله من عرقلة كبيرة لعملهم.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

- سليمان، بسام. (2013): دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية والأمن والديمقراطية في ظل الاحتلال الاسرائيلي. دراسة ماجستير (غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية- نابلس.
- سويلم، عبد المجيد. (2014): التنسيق الأمني. https://www.alhadath.ps/article
- الصالحي، بسام. (2014): التنسيق الأمني. https://www.alhadath.ps/article
- عز الدين، حسام. (2014): التنسيق الأمني. https://www.alhadath.ps/article
- فطافطة، محمود؛ والقطب، نادية. (2014): التنسيق الأمني مع إسرائيل غموض، حساسية، وجدل دائم.
- المصري، محمد. (2010): الاستراتيجية الأمنية والحل النهائي. الطبعة الثانية.
- موسى، رائد. (2015): التنسيق الأمني ـ المضمون والتداعيات.

المواقع الإلكترونية:

- دنيا الوطن: (الموقع الإلكتروني https://www.alwatanvoice.com/arabic/news)
- صحيفة الحدث : (الموقع الإلكتروني https://www.alhadath.ps/article)
- موقع ويكيبيديا: (الموقع الالكتروني https://ar.wikipedia.org/wiki)
- جامعة الاستقلال: (الموقع الالكتروني http://www.pass.edu.ps)

ملاحق الدراسة

الملحق رقم (1) أداة الدراسة

دراسة درجة وعي طلبة جامعتي الاستقلال والقدس المفتوحة

بموضوع التنسيق الأمني

أخي الطالب.....أختي الطالبة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة درجة وعي طلبة جامعتي الاستقلال والقدس المفتوحة بموضوع التنسيق الأمني مع الجانب الإسرائيلي بجميع أشكاله الأمني والاقتصادي والطبي الإنساني والاجتماعي، وذلك بغية الوقوف على سلبيات هذا الموضوع وإيجابياته.

وان البيانات التي سوف نحصل عليها في هذه الدراسة سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط ؛ لذا نرجو أن تكون الإجابات بشكل دقيق وموضوعي.

شاكرين لكم حسن التعاون،،،،

أولاً: البيانات الأساسية

- الجامعة: ( ) الاستقلال ( ) القدس المفتوحة
- النوع الاجتماعي: ( ) ذكر ( ) أنثى
- مكان السكن: ( ) مدينة ( ) قرية ( ) مخيم
- المستوى الدراسي: ( ) أولى ( ) ثانية ( ) ثالثة ( ) رابعة

	العبارات	موافق	محايد	غير موافق
	البعد الأمني			
1	ليس لديَ أي معلومات كافية عن طبيعة التنسيق الأمني .			
2	أرى أن التنسيق الأمني لا يخدم المصالح الوطنية الفلسطينية.			
3	لا يوجد مبرر لأي شكل من أشكال التنسيق الأمني مع الجانب الإسرائيلي.			
4	عملية التنسيق مع الجانب الاسرائيلي لا تساعد في السيطرة على ظاهرة الانفلات الأمني			
5	أعتقد أن على السلطة الوطنية الفلسطينية وقف التنسيق الأمني.			

	العبارات	موافق	محايد	غير موافق
	البعد الاقتصادي			
6	يساهم التنسيق الأمني في تنمية الاقتصاد الفلسطيني وتطويره.			
7	التنسيق الأمني ضروري لتحصيل أموال الضرائب والعائدات الجمركية من الجانب الإسرائيلي.			
8	توقف التنسيق الأمني سوف يزيد الأوضاع الاقتصادية سوءً في الأراضي الفلسطينية.			
9	أرى أن عملية التنسيق تساهم في مكافحة الجرائم الاقتصادية والسيطرة عليها.			
10	أرى أن عملية التنسيق ضرورية من أجل تأمين حركة البضائع للأراضي الفلسطينية.			
	البعد الطبي الإنساني			
11	هناك ضرورة للتنسيق الأمني لأسباب طبية وإنسانية .			
12	من مصلحة المواطن الفلسطيني استمرار التنسيق الطبي الإنساني مع الجانب الإسرائيلي			
13	لا أمانع في استمرار عملية التنسيق للنواحي الطبية العلاجية.			
14	وقف التنسيق الأمني سوف يزيد من تدهور الوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية.			
15	التنسيق في المجال الطبي يساعد في مكافحة الأمراض والأوبئة.			
	البعد الاجتماعي			
16	أرى أن عملية التنسيق الأمني تساهم في حرية مرور المواطنين الفلسطينيين إلى الداخل الفلسطيني.			
17	التنسيق الأمني ضروري لتسهيل التواصل مع الأهل في الداخل الفلسطيني.			
18	زيارة الأماكن المقدسة في القدس تجعل التنسيق الأمني ضرورة للمواطن الفلسطيني.			
19	التنسيق مع الجانب الإسرائيلي ضروري لزيارة الأسرى في السجون.			
20	أشعر أن عملية التنسيق الأمني تخدم شريحة كبيرة من قطاع العمال.			

واقع حقول الألغام والذخائر العسكرية غير المتفجرة في فلسطين

إعداد: مقدم/ تيسير عبد الفتاح مقبل المشرف العلمي: د /عايد الحموز

ورقة بحثية لاستكمال دورة كبار الضباط السابعة عشرة- هيئة التدريب العسكري الفلسطيني (2019م)

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى واقع حقول الألغام الأرضية والذخائر العسكرية غير المتفجرة في فلسطين، وعلاقتها بالأضرار الناجمة، البشرية، والبيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، وطبقت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (تحليل المضمون)، حيث لجأت الى دراسات ومقالات وتقارير سابقة محلية ودولية، وركزت الدراسة على واقع حقول الألغام والمخلفات الحربية المنتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، من حيث أسبابها وتوزيعها الجغرافي، والآثار المترتبة عليها، والجهات المحلية والدولية ذات العلاقة، والجهات التي تتحمل المسئولية القانونية، الجنائية والمدنية عن الأضرار بأنواعها، وخلصت هذه الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها:

1. فلسطين ما زالت متضررة بشكل كبير من حقول الألغام والمخلفات الحربية القابلة للانفجار.
2. لا يوجد سياسات واضحة لحل هذه المشكلة، ولا تشريعات وقوانين ناظمة للتعامل معها.
3. دولة الاحتلال تنصلت من مسئولياتها القانونية لتطهير الأرض من الألغام ومخلفاتها الحربية القاتلة كسلطة احتلال، ومسئولياتها في تعويض المتضررين والناجين نتيجة حوادث الانفجارات الناتجة عن هذه المخلفات.
4. أثبتت الدراسة تقصير المجتمع الدولي في المساهمة الفعلية بحل هذه المشكلة، خاصة وأن هناك قوانين ومعاهدات واتفاقيات دولية تحدد تدخلات المجتمع الدولي لحل المشكلة.

وفي ضوء الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة فإن الباحث أوصى بمجموعة من التوصيات أهمها:

1. تأسيس هيئة وطنية للأعمال المتعلقة بالألغام بسند قانوني، وسن التشريعات والقوانين، وتبني سياسات وإجراءات محددة للتعامل مع مشكلة الألغام ومخلفات الاحتلال.
2. التنسيق مع الجهات الدولية ذات العلاقة للقيام برعاية مشاريع إزالة الألغام ومخلفات الاحتلال الحربية وتطهيرها.
3. كما أوصت الدراسة بملاحقة الجهات المتسببة بهذه المأساة في محكمة الجنايات الدولية، وفضح ممارسات الاحتلال في جميع المحافل.
4. الألغام والمخلفات الحربية أسلحة عشوائية الأثر، لا تميز بين حجر وبشر، وعليه يجب على الجهات ذات العلاقة تكثيف حملات التوعية اللازمة لتقليص الأضرار والخسائر.

مقدمة:

تعتبر مشكلة الألغام ومخلفات الحروب من أكثر المشكلات المدمرة والخطيرة التي كانت ـ وما زالت ـ تهدد حياة الملايين حول العالم، ولعل الثورة الصناعية الأولى والثانية (1750-1960) وما واكبهما من تقدم في التقنيات المختلفة، وأهمية إحلال الميكنة محل العمل اليدوي هو ما جعل التسارع في اختراع العديد من التقنيات وصناعتها، خاصة منتصف القرن التاسع عشر في بريطانيا، وما رافق هذه المرحلة من تنافس وصراعات بين الدول العظمى (بريطانيا واوروبا، وروسيا، واليابان، وأمريكا،

وغيرها)، مما أدى إلى ظهور تقنيات حديثة في صناعة الأسلحة بأشكالها المختلفة، وكان لصناعة الألغام الأرضية والبحرية واختراعها نصيب من هذه التقنيات المستحدثة، ولعل أول لغم أرضي صنع على يد الكيميائي الأمريكي (جبرائيل رينز)، خلال الحرب الأهلية الأمريكية عام (1862م)، وتطورت صناعة الألغام مع تطور النهضة العلمية والفكرية والصناعية، وزيادة الطلب على تقنيات الأسلحة الحديثة، حيث تم صناعة الألغام بأشكال متعددة، وما يميز هذه التقنية آثارها العشوائية المدمرة على الإنسان، والتنمية، والبيئة، (ويكيبيديا، 2018) (ماركتش، 2017).

ومما لا شك فيه أن الألغام الأرضية كانت ـ ولا زالت ـ تشكل خطراً جسيماً على أمن المجتمعات واستقرارها وتقدمها، حيث أفادت بعض التقارير الدولية أنه يتم انفاق (250) مليار دولار سنوياً على برامج مكافحة الألغام، ومعالجة الضحايا والمتضررين حول العالم، بالإضافة الى توظيف الآلاف من المهنيين والخبراء في هذه العملية، وفي دراسة حول أثر الألغام أعدته منظمة الإغاثة العالمية (Care)، أن كل يوم يُقتل أو يُصاب أكثر من (70) شخصًا بسبب الألغام المضادة للأفراد حول العالم، بمعدل شخص واحد كل (15) دقيقة، حيث يموت نصف هؤلاء إما على الفور بسبب الانفجار (كما هو الحال مع معظم الأطفال) أو بسبب النزيف المرافق للإصابة، وما زالت هذه الآفة تشكل مأساة مدمرة للكثير من المجتمعات حتى يومنا هذا، (دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، 2017)، (Care Org, 2003).

أما الواقع الفلسطيني فيرى الباحث أن مشكلة الألغام معقدة ومركبة، نظراً لأثرها على الإنسان والتنمية والبيئة، وتعدد الأطراف التي تسببت في انتشارها، حيث أن فلسطين كانت ولا زالت أكثر مناطق الصراع السياسي والعسكري تعقيداً في العالم منذ زمن بعيد، وما ترتب على ذلك من عدم استقرار وانتشار للألغام ومخلفات الحروب المتتالية، بدءاً بالوجود العثماني، والاحتلال البريطاني، والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وفي كل مرة كانت تتوقف فيها الصراعات العسكرية لم تتوقف الخسائر بسبب المخلفات الحربية لهذه الصراعات، بل بقيت خطرا جاثما على صدور المواطنين، قال تعالى **(وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ)** (الأنبياء الآية 16)، وقوله تعالى **(مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ)** (المائدة الآية 32).

والجدير ذكره هنا أن دولة الاحتلال، وعقب احتلالها لأراضي عام (1967) تعمدت زراعة الألغام الأرضية في مناطق كثيرة، وانتشرت مخلفات الاحتلال في كل مكان، ما أدى إلى تفاقم المشكلة، وزاد حجم التهديدات والمخاطر التي يواجهها المواطنون، حيث أشارت جهات دولية متعددة بأن عدد الألغام المزروعة في فلسطين يزيد عن (1,5) مليون لغم أرضي ،بالإضافة إلى أن دولة الاحتلال سيطرت على مناطق واسعة وحولتها لميادين للتدريبات العسكرية بالذخائر الحية، دون أن تعير أي اهتمام للأعراف والقوانين والمعاهدات الدولية. (عوض، 2013)، (أورين، 2005).

ومما تقدم يرى الباحث أن المشكلة لها آثار خطيرة مدمرة تمس كافة نواحي الحياة، ويرى أنه من المهم إيلاء هذه المشكلة المركبة الاهتمام المطلوب، كما بات لزاماً على المجتمع الدولي القيام بدوره وتحمل مسئولياته، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لحل المشكلة وآثارها، ورغم أن هناك بعض المحاولات الخجولة من دائرة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام (UNMAS) ،وبعض المؤسسات الدولية للتعامل مع المشكلة من خلال بعض المشاريع، الا أنها غير كافية، كما أن الحكومة الفلسطينية

مطالبة أن تتوجه الى المحافل الدولية لإثارة هذه المشكلة، وأن تتبنى سياسات واضحة لملاحقة المتسببين في خلق هذه الجريمة، وإزالة كل الآثار المدمرة المترتبة عليها، وبناء عليه جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على مشكلة الألغام الأرضية ومخلفات الاحتلال، للوقوف على مسئوليات الجهات ذات العلاقة والوصول لحلول تؤدي الى جعل فلسطين بيئة آمنة خالية من الألغام والذخائر العسكرية ومخلفات الحروب، وأكثر أمناً وازدهاراً.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إن لحقول الألغام والمخلفات الحربية القابلة للانفجار والمنتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة الى الحدود مع الأردن ومصر، آثارها المدمرة على الواقع الفلسطيني على جميع الاصعدة، والمشكلة بطبيعتها تعد مصدر رعب وقلق دائمين للمواطنين، خاصة من كانوا ضحايا لها خلال السنوات الماضية ، والذين يعانون من إصابات خطيرة واعاقات جسدية، ومشاكل نفسية هم وعائلاتهم، والتكاليف الباهظة لعلاجهم، وإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع، بالإضافة الى مالكي الأراضي المجاورة لحقول الألغام والمناطق الموبوءة بالذخائر العسكرية المتفجرة، والذين توقفوا عن استغلالها أو زراعتها خوفاً من أدوات القتل المدفونة في باطنها، كما أن غياب المؤسسات الدولية، وعدم تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بسبب التعقيدات التي فرضها الاحتلال على الواقع السياسي الفلسطيني، وأيضاً لعدم وجود قوانين وتشريعات في القانون الفلسطيني لتنظيم التعامل مع المشكلة، وغياب سياسات واضحة لإزالة الألغام، وملاحقة من تسبب في خلق هذه المأساة الإنسانية، بالإضافة الى الآثار البيئية التي تعيق جهود التنمية والإعمار، كل هذه التعقيدات وغيرها، وكون الباحث على اطلاع ومتخصص في هذا المجال، قرر تناول المشكلة ودراسة جوانبها المختلفة، علها تقدم إضافة ـ ولو بسيطة ـ لأصحاب العلاقة لاتخاذ ما يلزم من قرارات وإجراءات للتعامل مع هذه القضية الوطنية الملحة.

لذا جاءت هذه الدراسة لدراسة التهديدات والتحديات والمخاطر الناجمة عن المشكلة، ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة، وتحديداً جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

ما واقع مشكلة الألغام والذخائر العسكرية القابلة للانفجار في فلسطين ؟

وقد انبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل تم حصر مصدر الألغام والذخائر غير المتفجرة، والمناطق الموبوءة بها، وما ترتب عليها من آثار؟
2. هل يوجد هيئة وطنية للأعمال المتعلقة بالألغام، ومخلفات الحروب، وقوانين وتشريعات وسياسات واضحة تنظم عملها؟
3. هل هناك تنسيق مع الجهات الدولية ذات العلاقة لمعالجة المشكلة، وملاحقة ا المتسببين ؟

فرضيات البحث:

1. تم حصر مصدر الألغام والذخائر غير المتفجرة، والمناطق الموبوءة بها، وما ترتب عليها من آثار.
2. يوجد هيئة وطنية للأعمال المتعلقة بالألغام ومخلفات الحروب، وقوانين وتشريعات وسياسات واضحة تنظم عملها.
3. هناك تنسيق مع الجهات الدولية ذات العلاقة لمعالجة المشكلة وملاحقة المتسببين.

منهجية الدراسة:

إن الإجابة على التساؤلات السابقة تتطلب جمع كثير من البيانات وتحليلها، والاطلاع على القوانين الدولية التي تم إصدارها، بالإضافة الى الواقع الفلسطيني الرسمي والمبادرات الدولية والمحلية التي سعت لحل المشكلة، لذا فإن الباحث سيستخدم المنهج الوصفي - أسلوب (تحليل المضمون) في هذه الدراسة اعتقادا منه أنه سيتمكن من دراسة واقع وآثار الألغام الأرضية والذخائر العسكرية ومخلفات الحروب القابلة للانفجار من أجل الإجابة على تساؤلات البحث.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية دراسة المشكلة من خلال الآثار المدمرة المستمرة، التي يعاني منها المواطنين وعلى جميع الأصعدة، والضحايا الذين لا زالوا يعانون لعدم وجود المؤسسات التي يجب أن تهتم بهم، وتوفر لهم العلاج الجسدي والنفسي المطلوب وتأهيلهم ودمجهم في المجتمع، ومن هذا المنطلق يرى الباحث مدى أهمية البحث في هذه المشكلة، علها تكون بدايةً لإيلاء هذه القضية الخطيرة الاهتمامات الضرورية من جميع الأطراف ذات العلاقة، وخاصة أن منظمات المجتمع الدولي ومؤسساته ما زالت تحبو ببطء شديد لتحرير الأرض من الألغام الأرضية ومخلفات الاحتلال، ومن منطلقات مبادئ القانون الدولي الإنساني، ومبادئ القانون الدولي لحقوق الانسان، لتوفير البيئة الآمنة، كون الألغام الأرضية بكافة أنواعها وأشكالها لم تعد تقتصر مهمتها على حماية المنشآت والمواقع العسكرية، أو منع تقدم الدبابات والجيوش البرية وإعاقتها، بل تتعدى هذا المفهوم لتمس جوهر الحياة الإنسانية ،وتدمر البيئة بكل مكوناتها، كما يجب على الدول التي قامت بزرع هذه الألغام والمخلفات الحربية تحمل مسئولياتها القانونية، كل هذه الأسباب جاءت لتوفر الأجوبة على تساؤلات المشكلة.

أهداف الدراسة:

بناء على ما سبق فإن الدراسة تهدف إلى بلورة عناصر البحث علمياً، يتم من خلالها:

1. معرفة مصدر الألغام والذخائر غير المتفجرة، والمناطق الموبوءة بها، وما ترتب عليها من آثار.
2. معرفة إذا كان هناك هيئة وطنية للأعمال المتعلقة بالألغام ومخلفات الحروب وقوانين وتشريعات وسياسات واضحة تنظم عملها.
3. معرفة آليات التنسيق مع الجهات الدولية ذات العلاقة، لمعالجة المشكلة وملاحقة المتسببين.

الأدوات المستخدمة:

استعان الباحث بالدراسات السابقة التي بحثت في أثر مشكلة الألغام والذخائر العسكرية القابلة للانفجار ومخلفات الاحتلال الإسرائيلي، كما بحث في المعاهدات والاتفاقيات الدولية والمؤتمرات والندوات والاجتماعات، وما صدر عنها من قرارات وتوصيات خاصة بموضوع الدراسة، وأية مصادر لها علاقة بمشكلة الألغام في فلسطين، وأثر هذه القرارات والتوصيات على المشكلة، كذلك تم الرجوع والاستعانة بالمواضيع ذات الصلة على الشبكة العنكبوتية لمزيد من الدقة.

حدود الدراسة:

الإطار الزمني: تم إجراء هذه الدراسة في الفترة الواقعة ما بين (2019.9.8 وحتى 2019.12.13) م.

الإطار المكاني: تم حصر الدراسة في دولة فلسطين فقط، (الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس).

الإطار الموضوعي: تنحصر هذه الدراسة بالبحث في مشكلة الألغام الأرضية والمخلفات الحربية القابلة للانفجار وأثرها على الواقع الفلسطيني، ومدى تأثيرها في الجوانب الحياتية للمواطنين، كما ستهتم هذه الدراسة بدولة الاحتلال ودورها في خلق المشكلة، ومدى المسئولية القانونية التي تقع عليها والعراقيل والموانع التي تفرضها من خلال سياساتها الممنهجة، والتي تفاقم المشكلة وتزيدها تعقيداً، وأيضاً مدى مسئولية دولة الاحتلال في الكشف عن المعلومات والتي تساعد في حل المشكلة كما ستتطرق الى الموقف الدولي والجهات ذات العلاقة من المشكلة، بالإضافة الى بعض القضايا التي ستهتم بها هذه الدراسة والتي ستساعد في فهم الواقع، ووضع الحلول المطلوبة.

مصطلحات الدراسة:

1. حقول الألغام: مساحة من الأرض، ليس لها شكل معين، ومزروعة بالألغام في صفوف متراصة يتوقف عددها على الغرض منها، وأهميتها والاتجاه، ويتكون عادة من صفين وتأتي حقول الألغام على نوعين حسب الغرض منها: حقل ألغام مدبر: وهو حقل يزرع بالألغام، في مناطق سبق استطلاعها واختيارها على الطبيعة، تجهز الألغام وتزرع وترص قبل بدء القتال بوقت كاف ويستخدم هذا النوع في حالة توفر الوقت والمعلومات لإجراء تحضيرات المعركة، مثل العمليات الدفاعية، وتأمين المناطق الابتدائية للهجوم، والنوع الثاني هو حقول الألغام غير المدبرة: يتم اختيار مساحة من الأرض، عادة من الخرائط، وتنشر الألغام فيها بالوسائل الميكانيكية السريعة، مثل مقطورات رص الألغام، أو المركبات المجهزة خصيصاً لرص الألغام، أو بالطائرات العمودية.
2. الألغام الأرضية: هو كمية من المواد المتفجرة «مثل مادة TNT»»، مغلف بغطاء خارجي، معدني أو خشبي أو بلاستيكي، ومزود بوسيلة تفجير «صمامة أو طابة، مجهزة بوسيلة، وعند تفجير اللغم تدمر أو تخرب جنازير الدبابات، أو عجل المركبات المدرعة وعربات نقل الجنود، ويصاب الأشخاص إصابات تصل إلى درجة القتل.
3. الألغام المضادة للأفراد: أجسام محشوة بمادة متفجرة، تستخدم لقتل الأفراد وإصابتهم، يوجد بها صمامة حساسة (جهاز تفجير) تنفجر نتيجة لوزن أصغر الأشخاص، كما يمكن أن تنفجر أيضاً عندما يتعثر الشخص بالسلك أو يحرك شيئاً يتصل باللغم.

4. الألغام المضادة للدبابات: أجسام معدنية أو بلاستيكية محشوة بمادة متفجرة وصاعق، تدمر الدبابات والمركبات، وهي أكبر حجماً من الألغام المضادة للأفراد. تنفجر أغلب أنواع الألغام المضادة للدبابات فقط عندما يتحرك فوقها وزن يزيد على حوالي 150كجم، يستطيع الأفراد السير بأمان على هذه الألغام ولكنها تدمر الشاحنات والمركبات الخفيفة التدريع، وتتلف على الأقل الجنازير المعدنية التي تتحرك عليها الدبابات.

5. المخلفات الحربية: هي الأسلحة غير المتفجرة التي تترك بعد نزاع مسلح، مثل قذائف المدفعية والهاون والقنابل اليدوية والقنابل والصواريخ، وقد اعتمد المجتمع الدولي عام 2003 معاهدة للمساعدة على الحد من المعاناة الإنسانية الناجمة عن مخلفات الحروب القابلة للانفجار وتقديم مساعدة سريعة الى المجتمعات المتضررة.

6. الذخائر العسكرية: هي ما تستخدمه الأسلحة المختلفة لإطلاقه باتجاه الأهداف المختلفة لقتل أو جرح الأفراد، أو إعطاب وتدمير الآليات سواء كانت مدرعة أو غير مدرعة، كما تستخدم في تدمير المنشآت، وإسقاط الطائرات وتدمير السفن والقطع البحرية وإغراقها.

7. اللجنة الاستشارية للأعمال المتعلقة بالألغام: لجنة تم تشكيلها عام 2012 بقرار من وزير الداخلية الفلسطيني الدكتور سعيد أبو علي، تقوم بالتنسيق مع الجهات الدولية ذات العلاقة لإزالة الألغام ومساعدة الناجين والمتضررين من الألغام ومخلفات الاحتلال، وتشرف على جميع الأعمال الخاصة بإزالة الألغام في فلسطين.

8. المركز الفلسطيني لمكافحة الألغام (PMAC): هو الجهة التنفيذية التي تشرف على إزالة الألغام في فلسطين وتنفذ اللجنة الاستشارية للأعمال المتعلقة بالألغام، تم تأسيسها عام 2012 بقرار من وزير الداخلية الدكتور سعيد أبو علي، تقوم بتنسيق إزالة الألغام مع دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام والشركات والمؤسسات المتخصصة للتنقيب عن الألغام.

9. دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام: (بالإنجليزية: UNMAS))، هي منظمة تقع في إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، أنشئت جمعية الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في عام (1997)، وتؤدي وتنسق وتنفذ جميع الجوانب المرتبطة بالتخفيف من الأخطار الناجمة عن الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، تعمل دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في إطار الولايات التشريعية للأمم المتحدة (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، ... الخ)، التي يطلبها الأمين العام للأمم المتحدة أو مسؤوله المعين، أو البلد المتضرر في الغالب استجابة لحالة طوارئ إنسانية، المدير الحالي هي السيدة أغنيس ماركيللو.

10. خطة داليت الصهيونية: خطة عسكرية إسرائيلية محكمة، وضعتها قيادة (الهاغاناه) برئاسة ديفيد بن غوريون وأساسها السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية بالقوة خلال حرب 1948 وعُرفت بهذا الاسم لأن ثلاث خطط سبقتها، وحملت كل واحدة حرفا من الحروف الابجدية المستخدمة في اللغة العبرية.

11. اتفاقية أوتوا: معاهدة حظر الألغام، وبحسب اسمها الرسمي اتفاقية حظر استعمال أو تخزين أو إنتاج أو نقل الألغام المضادة للأشخاص هي اتفاقية تسعى لحظر الألغام المضادة للأشخاص (أي التي تستهدف الناس) في جميع أنحاء العالم.

الألغام الأرضية والمخلفات الحربية الى فلسطين

أولاً: جذور المشكلة

تعد فلسطين إحدى الدول التي تأثرت بمشكلة الألغام ومخلفات الحروب في العالم، فمنذ الوجود العثماني والحرب العالمية الأولى، وما ترتب عليها من احتلال بريطانيا لفلسطين (1916م)، والفترة الواقعة بين (1923-1947م)، وما رافقها من ممارسات عسكرية للاحتلال البريطاني، وتهريب الأسلحة من الحركات الإرهابية الصهيونية، والثورات والمعارك التي شهدتها هذه الفترة، وحرب عام (1948م)، والوجود الأردني في الفترة (1948-1967م) وحرب النكسة (1967م)، ومعركة الكرامة عام (1968م)، وما تبعها من عمليات مسلحة وصدامات عسكرية متكررة، منذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، كل ذلك أدى إلى جعل فلسطين موبوءة بالألغام الأرضية والمخلفات العسكرية غير المتفجرة.

والجدير ذكره هنا، وخلال عملية تقصي واقع الألغام في فلسطين، أفاد مسح غير تقني قام به المركز الفلسطيني لمكافحة الألغام ودائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في الفترة (2012-2013م) في (11) محافظة في فلسطين، أن التلوث بالألغام الأرضية المضادة للأفراد والدبابات رصد في جميع هذه المحافظات على مساحة (18511000متر مربع)، إلا أنه لا يوجد تقارير أو احصائيات تفيد بحجم المشكلة الحقيقي على الأرض، لأسباب كثيرة سنتناولها لاحقاً في هذه الدراسة (تقرير مرصد الألغام، 2006)، (المركز الفلسطيني لمكافحة الألغام، 2013).

انتهاء الوجود العثماني وبداية الاحتلال البريطاني (1918-1947) م.

إن انتهاء الحكم العثماني ودخول المستعمر البريطاني لأرض فلسطين، والتغيرات الجغرافية والديموغرافية والسياسية ومظاهر الجريمة التاريخية التي وقعت بفعل الاحتلال البريطاني على الشعب الفلسطيني، ومع استمرار الهجرة الصهيونية المكثفة وصدور وعد بلفور، وظهور بوادر النزاع الفعلي على الأرض، وانتشار البؤر الاستيطانية المستحدثة، وما رافقها من عمليات تهريب للسلاح والقنابل والألغام والذخائر العسكرية بكافة اشكالها، تمهيداً لتنفيذ مخططات الحركات الصهيونية، وسياسة الاحتلال البريطاني المتساهلة والداعمة لهذه الأفعال، وبداية المعارك المسلحة الفعلية على الأرض، وانشاء المعسكرات التدريبية لهذه الحركات، وانتشار مراكز الحكم العسكري البريطاني (المقاطعات)، وزراعة حقول الألغام المضادة للأفراد حولها، وغيرها من الممارسات كانت بداية التلوث وظهور المشكلة في فلسطين.

وتأكيداً لما سبق، وخلال عمليات المسح غير التقني للتقصي عن حقول الألغام، التي قام بها المركز الفلسطيني لمكافحة الألغام في الفترة (2012م2014-م) لبعض مراكز الحكم العسكري البريطاني في جنين، ومركز آخر في دير أبو ضعيف ومواقع أخرى، تم الكشف عن حقول الغام محيطة بهذه المراكز بهدف حمايتها، والباحث نفسه كان أحد أعضاء الفريق الذي قام بعملية المسح آنذاك، (المركز الفلسطيني لمكافحة الألغام، 2013)، (إدارة هندسة المتفجرات بالشرطة، 2019).

ولعل الصراعات العسكرية التي رافقت وجود الاستعمار البريطاني، خاصة خلال الفترة (1928-1943) أدت لانتشار واسع للمخلفات العسكرية، ففي كتاب «دولة الإرهاب» للكاتب الأمريكي توماس سوايرز وثق فيه عددا كبيراً من الوثائق السرية البريطانية تتحدث عن كيفية صنع الإرهاب بواسطة الحركات

اليهودية والصهيونية من تدمير، وتفجير، وقتل، والمجازر البشعة التي ارتكبتها وتهريب الأسلحة والمتفجرات خلال هذه الفترة، وفي دراسة للدكتورة فاسي فلانزا بعنوان «المجتمع اليهودي هو الأكثر مرضاً وسادية في العالم»، توثق فيها دور العصابات الإرهابية اليهودية أرغون وممارساتها، والهاغاناه وليحي (عصابة شتيرن)، وتفجير فندق الملك داود، والخطة «داليت»، والتطهير العرقي لأكثر من (670) بلدة وقرية فلسطينية، ومجزرة دير ياسين، واغتيال وسيط الأمم المتحدة، الكونت فولك برنادوت، وكثير من الوثائق والتقارير التي تحدثت عن جرائم الحركات الصهيونية، مستخدمة كافة أنواع الأسلحة والقنابل والذخائر العسكرية، وهذا ساهم في تلوث مساحات واسعة بالذخائر العسكرية، ولعل بعض التقارير الصادرة عن الشرطة الفلسطينية توثق العثور على ذخائر عسكرية وقذائف دبابات هاون قديمة جداً تعود لفترة الحكم العثماني، (سوايرز، 2018)، (فلانزا، 2018) ، (أمد للإعلام، 2017)، (إدارة هندسة المتفجرات بالشرطة، آب 2019).

الحرب العربية الإسرائيلية الأولى (1948م)، (النكبة).

مع إعلان تقسيم فلسطين بموجب القرار رقم (181) الصادر عن الهيئة العامة للأمم المتحدة عام (1947) ، وما سبقها من تحضيرات من الحركات الصهيونية الإرهابية من عمليات تهريب للأسلحة والمتفجرات، استعداداً للمواجهة الكبرى، وتنفيذاً لمخططات صهيونية مدروسة، وخاصة الخطة التي عرفت باسم «دالت» في حينه، أصبحت مناطق شاسعة من فلسطين مخزناً ومستودعاً للألغام، والقنابل والمتفجرات والذخائر، وقذائف الهاون بأنواعها، وأصبحت المجموعات الإرهابية الصهيونية تهاجم البلدات والقرى الفلسطينية بهذه الأسلحة المختلفة، وتوجت هذه الأعمال الإجرامية بحرب عام (1948)، والتي كانت المواجهة الأولى بين دولة الاحتلال والدول العربية، ما أدى الى مزيد من التلوث بالذخائر غير المتفجرة والألغام والقنابل، وأصبحت البيئة غير آمنة، ومليئة بالتهديدات والمخاطر الناجمة عن هذه المخلفات العسكرية، إسرائيل ودول أخرى قامت بتطهير دولة إسرائيل الوليدة من مخلفات هذه الحرب، إلا أنه لم يتم نزع المخلفات الحربية والألغام من الأراضي الملوثة في الضفة الغربية والقدس وغزة، (وفا، 2019).

الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، (1949-1966).

في الفترة (1957-1966)، قام الجيش الأردني بزراعة (16) حقل الغام في مدن الضفة الغربية والقدس لحماية مواقعه ومنع تقدم العربات والدبابات الإسرائيلية تجاه المدن الفلسطينية، سلّم الجانب الأردني (7) خرائط فقط لهذه الحقول، أما الجيش المصري فيتوقع أنه زرع الألغام على طول الحدود الشرقية الجنوبية بين سيناء ودولة الاحتلال، بالإضافة الى قيام جيش الاحتلال بزراعة مئات حقول الألغام على طول خطوط الهدنة (الخط الأخضر) عام (1949)، (معالي، 2015) & Landmine (Cluster, 2015)).

الاحتلال الإسرائيلي في الفترة (1967-2018).

من المؤكد أن الجيش الإسرائيلي وعقب احتلاله لأراضي عام (1967) قام بزراعة الألغام المضادة للدبابات والأفراد والأشراك الخداعية على طول الحدود الشرقية مع الأردن ومنطقة طوباس بواقع (85) حقل (المعلن فقط)، بالإضافة الى محيط المستوطنات والمواقع العسكرية، كما قامت دولة الاحتلال باستخدام مساحات شاسعة كمناطق تدريب عسكرية بالذخائر الحية لصالح الجيش والمستوطنين، ما أدى الى تفاقم المشكلة وزيادة المساحات الموبوءة.

وخلال عمليات المسح غير التقني للمركز الفلسطيني لمكافحة الألغام، تم رصد الغام مضادة للأفراد إسرائيلية الصنع من نوع (APM NO3) ونوع آخر (APM NO4)، مزروعة في محيط حقول الألغام المضادة للدبابات في مناطق يعبد وعرابة بمدينة جنين وحوسان بمدينة بيت لحم، وهذه الأنواع عثر عليها أيضاً في منطقة الأغوار، وتم العثور على أنواع أخرى من الألغام والأجسام المتفجرة في معظم أراضي دولة فلسطين، (مرصد الألغام الأرضية، 2016) (المركز الفلسطيني لمكافحة الألغام، 2018) (ضبابات، 2005) (عوض، 2013)، (بتسيلم، 2011)، (معالي ،2015).

ثانياً: التوزيع الجغرافي للمناطق الموبوءة بالألغام ومخلفات الاحتلال غير المتفجرة.

في إحصائية للمرصد العالمي للألغام الأرضية والذخائر العنقودية لمشكلة حقول الألغام التي لا تزال غير مطهرة في الأراضي الفلسطينية، تناولت عددها، وتوزيعها الجغرافي، ونوعها، ومساحات الحقول بالمتر المربع، وهذه الإحصائية لا تشمل منطقة الأغوار، ولا الحقول التي تم تنظيفها (حوسان، والنبي الياس وصوريف)، التي زرعتها دولة الاحتلال بمئات آلاف الألغام في (85) حقلاً على الحدود الشرقية مع الأردن ومنطقة طوباس ومناطق أخرى كثيرة غير معروفة حتى الآن خاصة بعد توقيع اتفاقيات الهدنة (1949) مع الدول العربية، ومناطق أخرى بعد حرب (1967)، (المركز الفلسطيني لمكافحة الألغام، 2013)، (تقرير الشفافية الأول، 2018)، (مرصد الألغام الأرضية والذخائر العنقودية، 2014).

منطقة الأغوار الشرقية.

لعل المتابع لسياسات دولة الاحتلال منذ احتلالها عام (1967) بتحويل أراضي الفلسطينيين الى «أراضي دولة» تستخدمها لإقامة المعسكرات وميادين تدريب بالذخائر الحية، أو ثكنات عسكرية متنقلة خاصة في منطقة الأغوار والتي تبلغ مساحتها (1.6) مليون دونم وتشكل ما مساحته (28.8%) من مساحة الضفة الغربية، ومن هذه السياسات:

1. سيطرت دولة الاحتلال بقوة السلاح على مزيد من أراضي النازحين، وحولتها الى أراضي دولة بواسطة التفسير المنحاز للتشريع العثماني الذي كان سارياً قبل الاحتلال البريطاني عام (1916)، حيث قامت ببناء المستوطنات والمعسكرات ومناطق التدريب، ما أدى الى تفاقم واقع مشكلة الألغام والذخائر العسكرية.
2. أعلنت دولة الاحتلال عن (11) منطقة إطلاق نار في منطقة الأغوار، وعملت على طرد المواطنين الفلسطينيين من التجمعات السكنية لصالح التدريبات العسكرية (بتسيلم، 2011).
3. أعلنت دولة الاحتلال عن (26) منطقة كمحميات طبيعية، ثلث هذه المناطق تقع إلى جوار مناطق تدريبات عسكرية وإطلاق نار، ما أدى الى تلويث هذه المحميات والمناطق المجاورة بمخلفات الاحتلال، (بتسيلم، 2011م)، (المجايدة، 2000)، (طبيل، 2000)، (Middle east monitor, 2014)، (بتسيلم، 2011)، (دغلس، 2017).
4. قام الاحتلال الإسرائيلي وعقب احتلاله للضفة الغربية في عام (1967)، بزراعة (85) حقلا بالألغام على طول الحدود الشرقية مع الأردن، بالإضافة الى منطقة طوباس، إلا أن هناك

مناطق ملغومة لم يتم الإعلان عنها ولم يزود المرصد العالمي للألغام أية معلومات عنها لامتناع إسرائيل عن تسليم أية خرائط أو معلومات خاصة بهذا الشأن.

مناطق شمال الضفة الغربية.

- المناطق المعروفة أنها ملوثة بالألغام الأرضية شمال الضفة الغربية، هناك (7) حقول ألغام موزعة كمايلي: في محافظة جنين حقل الغام واحد في يعبد، حقل الغام واحد في قباطية، حقل الغام واحد في دير أبو ضعيف، وفي محافظة طولكرم، حقل (1) في عنبتا، وفي محافظة قلقيلية، جينصافوط والنبي الياس حقلين اثنين للألغام الأرضية، جميع هذه الحقول مزروعة بألغام مضادة للأفراد والدبابات، بمساحة كلية (404,361) م2، فيما يعتقد أن هناك مناطق مزروعة بالألغام الأرضية غير معروفة، والتي لم يعلن عنها جيش الاحتلال الإسرائيلي.
- المناطق المعروفة بأنها موبوءة بالذخائر العسكرية غير المتفجرة وعددها 26 منطقة موزعة على مناطق جنين وطولكرم وقلقيلية ونابلس، وهذه المناطق هي قبلان، نابلس، طوباس، سيلة الحارثية، الجلمة، تياسير، عقبة تياسير، بيت امين، قريوت، ديرستيا، مدينة جنين، بديا، وبلدة حجة، الزاوية، طولكرم، مخيم طولكرم، جبع، عصيرة الشمالية، ياسوف، مخيم جنين، بلدة عورتا، كفر ثلث، علار، تلفيت، عانين، كفر الديك.

مناطق وسط الضفة الغربية رام الله والقدس.

- المناطق المعروفة بأنها موبوءة بحقول الألغام وسط الضفة الغربية عدد (4) حقول للألغام الأرضية، حقلين في مدينة رام الله (حقلين اثنين)، ومدينة القدس (حقلين اثنين)، بمساحة كلية (255) ألف م2، مزروعة بألغام مضاد للأفراد فقط.
- المناطق المعروفة بأنها موبوءة بمخالفات الاحتلال من الذخائر العسكرية غير المتفجرة مدينة رام الله، مدينة اريحا، وبلدات فصايل، دير جرير، قطنة، عين سينيا، بيرزيت، صفا، مدينة بيتونيا، مدينة البيرة، بالإضافة الى قرى شرق رام الله، العيزرية.

مناطق جنوب الضفة الغربية مدن الخليل وبيت لحم.

- المناطق المعروفة أنها موبوءة جنوب الضفة الغربية بحقول الألغام وعددها (4) حقول موزعة كما يلي، محافظة بيت لحم، قرية حوسان حقلين اثنين، وفي محافظة الخليل حقل واحد في قرية ام الدرج بمساحة كلية (57400) م2.
- أما المناطق الموبوءة بالذخائر العسكرية غير المتفجرة وعددها 8 مناطق كمايلي: ام درج، بلدة زعترة، الكرمل، مسافر يطا، سعير، اذنا، الظاهرية، بيت عوا، السموع، بيت جالا، مدينة بيت لحم، حلحول (المركز الفلسطيني لمكافحة الألغام، 2013).

المناطق المعروفة أنها موبوءة في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة):

لا يوجد معلومات دقيقة عن حجم المشكلة في قطاع غزة، ولا يوجد احصائيات لدى المركز الفلسطيني لمكافحة الألغام عن حجم التهديد، إلا أن دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام تقوم بعمليات المسح والإزالة من خلال خبراء تابعين لها، إلا أنه يمكننا القول محافظات غزة جميعها موبوءة بمخلفات الاحتلال الحربية نتيجة العدوان المتكرر على القطاع في الفترة نتيجة الصراعات العسكرية المتكررة.

ما يود الباحث إثباته وما استنتجه مما سبق، أن هناك عشرات بل مئات المناطق الملوثة بالألغام والمخلفات الحربية التي سببها الاحتلال، وزرعها دون أن يعلن عنها، خاصة وأن معظم الضحايا يسقطون في مناطق غير مصنفة أو معروفة انها مناطق ملوثة، وهذا ما تؤكده دراسات وتقارير كثيرة خاصة موقع مراقبة أنشطة الاستعمار الإسرائيلي (P.O.I.C.A).

ففي تقرير لوزارة الخارجية الامريكية في عام (1998) عن مشكلة الألغام في اسرائيل، تناوله مركز أبحاث الأراضي عام (2001)، أن عدد الألغام في دولة الاحتلال والضفة الغربية والقدس وغور الأردن يقدر بحوالي (260000) لغم ارضي، ومن ناحية أخرى أصدر مراقب دولة الاحتلال اليعزر غولدبيرغ في تقريره السنوي لعام (1999)، جاء فيه أن (350) حقل الغام هي عدد حقول الألغام التي زرعتها دولة الاحتلال في الأراضي الفلسطينية التي لم يعد لها حاجة للأغراض الأمنية على حد قوله، ويضيف أن عدد من هذه الحقول الأخرى غير محددة على الخريطة المدنية، يقصد الخرائط المسلمة للسلطة الوطنية)، (مركز أبحاث الأراضي، (2001 ،(ARIJ)، (غولدبيرغ، 1999)، (POICA, 2001)).

مما سبق تبين للباحث أن ما مجموعه (1.20) مليون دونم من مساحة الاغوار، التي تقدر بحوالي (1.6) مليون دونم، أي ما يعادل (77.5%) من المساحة الكلية للأغوار سيطرت عليها دولة الاحتلال، واستخدمتها للأغراض العسكرية والتدريب، عكس ما يصرح الاحتلال بأنها مناطق محميات أو مناطق زراعية، ولعل عمليات الطرد والهدم والتهجير التي يمارسها الاحتلال في منطقة الأغوار ومحافظة طوباس خاصة، تدلل على كذب رواية الاحتلال، ولكن اللافت للنظر هنا، أنه تبين للباحث أن هناك اختلافا بين الإحصائيات المحلية والدولية الخاصة بالمناطق الملوثة بالذخائر العسكرية غير المتفجرة وحقول الألغام، والسبب في هذا قد يكون عائد الى عدم وجود تنسيق دقيق في هذا السياق.

ثالثاً: الاثار المدمرة التي ترتبت على المشكلة.

تعرف مخلفات الحرب القابلة للانفجار بأنها الإرث القاتل الصامت الذي تخلفه الصراعات والنزاعات المسلحة، وهذا الإرث المدمر توثقه معاناة آلاف الضحايا الذين سقطوا خلال السنوات الماضية، وما يميز الواقع الفلسطيني أنه يحمل هذا الإرث المدمر منذ أكثر من قرن، وترتب عليه آثار مأساوية كبيرة ومنوعة نتناولها في مايلي:

آثار إنسانية واجتماعية.

تشير الإحصائيات الصادرة عن المؤسسات الدولية، أن مئات الضحايا سقطوا نتيجة التلوث الواسع للأرض بالألغام والذخائر العسكرية غير المتفجرة من مخلفات جيش الاحتلال الإسرائيلي، ففي إحصائية للمرصد الدولي للألغام أن ضحايا الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب في عام (2006)، سجلت مالا يقل عن (34) ضحية جديدة من الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب وتشمل (12) قتيلا و(22) جريحا، وعدد الضحايا الناجين من العبوات البدائية الصنع غير معروف، وأن غالبية الضحايا كانوا من الأطفال بما نسبته (68%)، و(32%) من إجمالي الضحايا كانوا من البالغين، وكانوا جميعا من المدنيين، ووقعت (13) ضحية في الضفة الغربية و(21) في قطاع غزة، كما وقعت غالبية الحوادث بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب، واثنان بسبب الألغام، وضمن هذا المجموع قام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بجمع (31) ضحية، حيث شملوا (9) قتلى و(22) جريحا (20 منهم من الأطفال)، كما سجل الدفاع عن الأطفال

الدولي القطاع الفلسطيني ثلاث حالات خطرة من الأطفال الضحايا في قطاع غزة، ولم يستطيعوا التأكد من ضحيتين من الأطفال في الضفة الغربية، أُبلغ عنهم لعام (2006) في تقرير مرصد الألغام لعام (2016) وكذلك حدد مرصد الألغام الدولي حادثة إضافية وقعت في حزيران (2006)، بسبب هجوم بالقذائف الصاروخية أو قنبلة لم تنفجر من مخلفات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، مما أسفر عن مقتل (7) أفراد من أسرة واحدة، منهم خمسة أطفال، وعشرات الجرحى من المدنيين في محيط الانفجار، (المرصد الدولي للألغام، 2007)، (جراندجين، 2007)، (أبو الحاج، 2007)، (أبو شقرا، 2018)، (مرصد الألغام الأرضية للأمم المتحدة، 2016)، (أبو قطيش، 2007)، (تقرير مرصد الألغام الأرضية والقنابل العنقودية، 2006).

كما تشير سجلات المرصد الدولي للألغام والذخائر العنقودية أن معدل الضحايا الناتجة عن مخلفات الحرب القابلة للانفجار انخفض بوضوح في عام (2006) مقارنة بعام (2005) (363) ضحية، ولكن لا يمكن عمل مقارنة مع السنوات السابقة يمكن الاعتماد عليها، وذلك بسب تغير مقدمي المعلومات وطرقهم في جمع البيانات، وبسبب عدم وجود نظام معياري كامل لإدارة المعلومات.

وحسب مرصد الألغام الدولي أن أغلب الضحايا التي أبلغت عنها إدارة هندسة المتفجرات بالشرطة ومكتب تنسيق الوحدة الأوروبية لدعم الشرطة الفلسطينية في عامي (2004، 2005)، ناتجة عن العبوات البدائية الصنع (59%) ومخلفات الاحتلال (41%)، لكن لم تستطيع هذه المصادر أن تقدم معلومات عن الضحايا لعام (2006)، كما يوجد معلومات محدودة من مصادر أخرى تشير لوجود زيادة في الضحايا في عام (0620) مقارنة بعام (2005) وذلك عندما سجل الدفاع عن الأطفال الدولية قطاع فلسطين (28) ضحية (7) قتلى و (21) جريح، (الشارد، 2007)، (تقرير مرصد الألغام، 2006).

وفي تقرير لمرصد الألغام الأرضية والقنابل العنقودية الدولي، بين أن عدد القتلى والمصابين نتيجة الألغام ومخلفات الاحتلال بلغت (3653) ضحية بين الأعوام (1967-2017) موزعة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، علماً بأن هذه المعلومات حصل عليها المرصد من المركز الفلسطيني لمكافحة الألغام (PMAC) ولا يوجد إحصائيات كاملة من مصادر محلية سابقة، وفي إحصائية المرصد الدولي للألغام الأرضية والذخائر العنقودية بتاريخ (10 تشرين اول 2018)، وهي نفس الإحصائية التي نشرتها منظمة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام (UNMAS) بتاريخ (5 نيسان 2018)، بينت فيها عدد الضحايا والناجين، نتيجة مخلفات الاحتلال، (المرصد الدولي للألغام الأرضية والقنابل العنقودية، 2018)، (عمر أبو الحاج، 2007).

مما سبق يستنتج الباحث أن هناك مشكلة جوهرية في جهة وآليات جمع المعلومات، وحصر عدد ضحايا الألغام ومخلفات الاحتلال، ويقدر الباحث السبب في ذلك لعدم وجود جهة فلسطينية رسمية واحدة لجمع المعلومات والبيانات الخاصة بالضحايا، وكذلك عدم وجود مؤسسات دولية تعنى بالضحايا، بالإضافة الى أن الضحايا أنفسهم لا يعلمون من هي الجهة التي يجب إبلاغها، وبناء عليه تبرز الحاجة لوجود جهة رسمية توثق فيها بيانات الضحايا لما لذلك من أهمية بالغة لأغراض متابعة الناجين والملاحقات القانونية للمتسببين أمام المحافل الدولية لتعويض الضحايا والمتضررين، عن الاضرار الإنسانية والاجتماعية الناتجة عن وقوع الإصابات بالألغام والمخلفات الحربية، خاصة إصابات البتر في الأعضاء، أو التشوه نتيجة الحروق، وفقدان السمع والبصر، وما إلى ذلك من إصابات خطيرة، بالإضافة الى التكاليف الباهظة التي تتكبدها الأسر والعائلات نتيجة تكاليف العلاجات التي يخضع لها الناجين.

آثار بيئية واقتصادية:

تهدد الاعتداءات الإسرائيلية البيئة الفلسطينية من جميع جوانب الحياة، طبيعية وبشرية على حد سواء حيث تهدف الإجراءات الاحتلالية على إحداث تغييرات جوهرية في المصادر الطبيعية بما يلحق ضرراً فادحاً وعاجلاً بالخارطة البيئية الفلسطينية، وعلى عكس الإيقاع البطيء للتدهور البيئي العالمي فإن النظام البيئي الفلسطيني يتدهور بمعدلات قياسية منذ احتلال إسرائيل، ما يجعل من إحلال البيئة في سلم أولويات مقاومة الاحتلال مهمة ضرورية وملحة، وخلال بحثي عن دراسات أو تقارير سابقة لأثر حقول الألغام ومخلفات الاحتلال العسكرية على الواقع الفلسطيني، لم أجد أية دراسات بحثية تتناول هذا الموضوع من كافة جوانبه، بعض التصريحات التي صدرت عن وزير البيئة الفلسطيني أبو صفية عام (2000) والذي تحدث فيها عن أثر الألغام الأرضية، ومخلفات الاحتلال العسكرية، التي تعمل على تقويض مشاريع التنمية في فلسطين، كما أن الباحث لم يجد احصائيات أو دراسات محددة توضح الأخطار الناجمة عن التلوث البيئي بالمخلفات الحربية للاحتلال، ولكن ممارسات هذا الاحتلال، بظاهرها وباطنها تترك أثارها على البيئة والطبيعة بشكل واضح وجلي، خاصة في منطقة الأغوار الشمالية والتي تحدثنا عنها سابقاً في هذه الدراسة، حيث إن ما مساحته (1.25) مليون دونم تقريباً في منطقة الاغوار وحدها ملوثة، إما بفعل التدريبات العسكرية وأثرها على البيئة، أو من مكونات الذخائر العسكرية والتفاعلات الكيماوية الناتجة عنها، وما تسببه من تدمير للأراضي الزراعية والمراعي في هذه المناطق الخصبة.

إضافة الى ذلك، فإن عمليات إزالة الغطاء النباتي، والقضاء على الغابات في مناطق التدريبات العسكرية التي يستخدمها الاحتلال، وخلخلة الحياة الحيوانية البرية بسبب الحد من استغلال الأراضي المزروعة بزرع الألغام والمخلفات الحربية العسكرية، إنما يشخص عواقب وانعكاسات السلوك الاحتلالي على البيئة الفلسطينية والموارد الطبيعية، ليثبت أن السياسة الاحتلالية بما تنطوي عليه من تدابير أمنية وعسكرية لا يمكن إلا أن تشكل خطراً على البيئة الفلسطينية والحياة الفلسطينية بوجه عام.

ففي دراسة أعدتها وزارة البيئة الفلسطينية عام (2000)، أظهرت أن ممارسات الاحتلال أدت الى تلويث أكثر من (20%) من الأرض، ولو قامت وزارة البيئة بإعداد دراسة تفصيلية عن هذه المشكلة في العام (2019) لوجدت أن نسبة تلوث البيئة زادت اضعاف ما كانت عليه عام (2000)، بسبب ما شهدته الأراضي المحتلة من حروب ومواجهات عسكرية بدءاً بانتفاضة الأقصى وما ترتب عليها من دمار وانتشار لمخلفات الاحتلال في جميع المدن، والحروب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة في عام (2008)، وعام (2012)، وعام (2014)، بالإضافة الى ممارسات الاحتلال في مصادرة الأراضي واستخدامها للتدريبات العسكرية في منطقة طوباس والاغوار الشمالية ، وفي تقرير للكاتب الصحفي ايسر البرغوثي بعنوان لا صلاة في (7) كنائس، والغام الاحتلال وراء ذلك، في (13 أغسطس 2017) تحدث فيها عن قصة الطفل حسين عقاب حسن من قرية تياسر الذي وقع ضحية لغم أرضي عام (2011) فبترت رجليه الاثنتين، وتحدث عن عدم قدرة المؤمنين من المسيحيين الصلاة في (7) كنائس في منطقة المالح بسبب حقول الألغام (البرغوثي، 2017) (وزارة شؤون البيئة، (2000).

مما سبق نستنتج أن الألغام الأرضية ومخلفات الاحتلال أدت الى التأثير على البيئة والاقتصاد في كثير من الجوانب نوضحها فيما يلي:

1. يساهم الاحتلال وإجراءاته بشكل كبير في تدهور الوضع البيئي في فلسطين بشكل عام، وأن انتشار حقول الألغام الأرضية والمخلفات الحربية يعتبر عائقاً حقيقياً أمام الحفاظ على الأنظمة البيئية والمعالم الطبيعية، وخطراً على القطاع الزراعي والحيواني، وأداة لعزل مساحات شاسعة من مشاريع الإعمار والتنمية، ما يعني خسائر اقتصادية فادحة وآثار بيئية مدمرة.
2. الأضرار الجسيمة التي الحقها الاحتلال بالمزارعين من خلال مداهمة مزارعهم وأراضيهم وتدميرها بدباباته وجنوده بذريعة التدريبات العسكرية، والمبررات الأمنية وسياسة المناطق العسكرية المغلقة.
3. تبلغ مساحة الأغوار الفلسطينية (1.6) مليون دونم، إجراءات دولة الاحتلال أدت الى تلوث (1.250) مليون دونم بالمخلفات الحربية ومناطق التدريب العسكري والقواعد العسكرية.
4. منطقة الأغوار تعادل ما مساحته (28.8%) من مساحة الضفة الغربية، تسيطر إسرائيل على ما نسبته (81.2%) منها للأغراض العسكرية والامنية، وهذا أدى الى خسائر تقدر بمليارات الدولارات.
5. كل المناطق المزروعة بالألغام والذخائر العسكرية المدفونة جعلت من الأرض غير صالحة للحياة البشرية، او الحيوانية، أو الزراعة، وتحتاج أموالاً طائلة لتطهيرها من هذه الآفة.
6. سياسة الاحتلال في منطقة الأغوار وطوباس تهدف الى إعاقة التنمية والإعمار.
7. تتواجد معظم الألغام في مناطق (b,c) كما أن معظم تدريبات جيش الاحتلال العسكرية تقع في تلك المناطق أيضاً، (65%) من الانفجارات تقع في منطقة (30%) ،(c) منها تقع في منطقة (5%) ،(b) تقع في منطقة (a)، وهي ناتجة أيضاً عن الاقتحامات والمداهمات التي ينفذها جيش الاحتلال لمناطق (a) حسب مركز المعلومات الإسرائيلي بتسيلم.
8. كل الممارسات الاحتلالية مجرّمة بموجب القانون الدولي الإنساني، وكافة المواثيق والأعراف الدولية ومبادئ حقوق الإنسان.

الهيئة الوطنية القائمة بالأعمال المتعلقة بالألغام:

أولاً: الجهة الحكومية التي تدير اعمال التنسيق لإزالة الألغام مع الجهات الدولية.

الباحث حاول التوصل لأي فقرة او مادة من مواد القانون الفلسطيني تتحدث عن مشكلة الألغام، إلا أنه لم يجد أي من هذا، إضافة الى ذلك، بحث في أجندة السياسات الوطنية، والخطة الاستراتيجية لوزارة الداخلية، ولم يجد ما يدلل على وجود أي من السياسات او الإجراءات التي تتحدث عن مشكلة الألغام بتفصيلاتها وتعقيداتها الكثيرة، أو الإجراءات التي يجب اتخاذها للحد من خطرها.

في عام (2012) تم تأسيس اللجنة الاستشارية لمكافحة الألغام كجهة رقابية تنسيقية للأعمال المتعلقة بالألغام، وتشكلت من كل الوزارات والأجهزة الأمنية ذات العلاقة، وكان ذلك بموجب قرار وزير الداخلية ولكن هذه اللجنة لم تأخذ سندها القانوني بموجب قوانين ومواد محددة في القانون الأساسي، وحددت مهام هذه اللجنة كما هو منصوص عليها في نظامها الداخلي، كما أصدر وزير الداخلية قراراً بتأسيس المركز الفلسطيني لمكافحة الألغام كذراع تنفيذي لما تقرره اللجنة الاستشارية، في عام (2017) انضمت فلسطين الى اتفاقية أوتوا الصادرة عام (1999)، والداعية

لمكافحة وحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد ووقعت وصادقت عليها، ولكن وحتى تتمتع فلسطين بكافة المكاسب نتيجة هذا الانضمام وهذه المصادقة، يجب أن يكون هناك سند قانوني لهيئة وطنية لمكافحة الألغام، ينظم عملها القانون الفلسطيني وتستمد قوتها وتنظم عملها من خلاله.

ثانياً: الجهة التي تنفذ وتشرف على مشاريع إزالة الألغام ومخلفات الاحتلال:

1. المركز الفلسطيني لمكافحة الألغام الجهة الرسمية القائمة على تنفيذ كافة المشاريع والأنشطة المتعلقة بالألغام الأرضية ومخلفات الاحتلال الإسرائيلي، بموجب قرار صادر عن وزير الداخلية الفلسطيني الدكتور سعيد أبو علي بتاريخ (25 آذار 2012)، ويعتبر المركز الذراع التنفيذي للجنة الاستشارية لمكافحة الألغام.
2. وحدة هندسة المتفجرات التابعة للشرطة المدنية: وحدة متخصصة للتعامل مع الأجسام المشبوهة والعبوات المرتجلة والذخائر العسكرية القابلة للانفجار، تم تأسيسها عام (1999) بموجب قرار من مدير الشرطة في حينه اللواء غازي الجبالي. ولهذه الوحدة أقسام في معظم مديريات الشرطة بالمحافظات، وهي وحدة تضم فرق متخصصة في تفكيك واتلاف العبوات الناسفة والأجسام المشبوهة والذخائر العسكرية، كوادرها حاصلين على دورات تخصصية في الكثير من دول العالم وعددهم لا يتجاوز (30) متخصص في المحافظات الشمالية، بالإضافة الى عدد (30) متخصصا في المحافظات الجنوبية، كما يوجد بعض المعدات الخاصة بعمل خبراء المتفجرات ولكنها قديمة وغير كافية، علماً بأن الباحث كان من مؤسسين هذه الوحدة في المحافظات الشمالية في عام (1999).
3. وحدة الهندسة في جهاز الحرس الرئاسي (K9): هي وحدة متخصصة في الكشف عن المتفجرات والذخائر العسكرية والعبوات الناسفة، لديها وحدة كلاب مدربة للكشف عن المتفجرات، ولكن عملهم محصور فقط في تأمين مواكب الشخصيات الهامة، وأماكن الزيارات الرسمية للوفود الرسمية، وهذه الوحدة مهمتها الكشف عن المتفجرات، وتستدعي وحدة الهندسة من الشرطة المدنية للتعامل مع أية أجسام مشبوهة أو قنابل او عبوات مرتجلة (الشرطة الفلسطينية، 2019).

ثالثاً: القوانين والتشريعات الوطنية لمكافحة الالغام.

قام الباحث بمراجعة القانون الأساسي الفلسطيني والقانون الأساسي المعدل، كما قام بالبحث عن أية قوانين أو تشريعات قانونية تشرع وجود هيئة وطنية بسند قانوني للتعامل مع مشكلة الألغام، ولكنه لم يجد اية قوانين أو تشريعات ناظمة واضحة تشير الى أن هناك هيئة وطنية بموجب القانون تعنى بحل مشكلة الألغام الارضية ومخلفات الاحتلال في فلسطين، وكما ذكرنا سابقاً فإن اللجنة الاستشارية لمكافحة الألغام شكلت بقرار من وزير الداخلية، الا انها لم تأخذ الصفة القانونية بنص القانون (مرصد الألغام الأرضية والذخائر العنقودية، 2019).

نستنتج مما سبق أن الجهة المسؤولة عن إدارة ملف الألغام الأرضية ومخلفات الاحتلال هي اللجنة الاستشارية، وذراعها التنفيذي المركز الفلسطيني لمكافحة الألغام، والمنظمات الدولية تحتاج لهيئة وطنية بسند قانوني، وقوانين ناظمة تحدد مهام ومسئوليات الجهة الوطنية في هذا

الصدد، وبإمكان القانونيين الإفادة في هذه القضية بشكل أدق كون الباحث ليس خبيراً في القانون والمنظمات الدولية، ولكن هناك آثار مدمرة ترتبت على انتشار الألغام ومخلفات الحروب والاحتلال في فلسطين، وهناك حاجة ملحة لملاحقة المتسببين بخلق مشكلة الألغام في فلسطين، وهذا يحتاج خبراء قانونيين للتعامل مع هذا الملف الذي يترتب عليه تعويضات وقضايا جنائية على دولة الاحتلال والدول التي تتحمل المسئولية المدنية والجنائية عن الاضرار والدمار الذي لحق بالإنسان والاقتصاد والبيئة الفلسطينية، بالإضافة الى علاج الضحايا والمتضررين وتأهيلهم، كما أنه لا بد من التأكيد والإشارة هنا الى أن المنظمات الدولية وفي مساعيها لإزالة الألغام ومخلفات الاحتلال في فلسطين، لا بد وأن تتعامل مع جهة رسمية فلسطينية ينظم عملها إطار قانوني واضح بمواد قانونية في إطار الدستور او القانون الفلسطيني الأساسي.

دور المنظمات الدولية في معالجة مشكلة الألغام الأرضية ومخلفات الاحتلال

تشكل الألغام والمخلفات الحربية المتفجرة تهديدا كبيرا على حياة الأفراد وسلامتهم ، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعلى المجتمعات المحلية في كثير من البلدان حول العالم، لهذا قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام (UNMAS) عام (1997م)، ومهمتها قيادة جهود الأمم المتحدة وتنسيقها وتنفيذها لإزالة الألغام الأرضية وأخطار المتفجرات، والتخفيف من تأثيرها على حياة الناس، وساهمت دائرة الأمم المتحدة في إنقاذ الأرواح وحماية سبل العيش في مناطق كثيرة حول العالم، وعلى سبيل المثال لا الحصر، ساهمت الدائرة في إزالة الألغام ومساعدة الضحايا والناجين في (أبيي بالسودان، وجنوب السودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وكولومبيا، وفلسطين ولبنان ... الخ)، (عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، 2015)، (UNMAS Annual Report, 2017)).

بالإضافة الى دائرة الأمم المتحدة يوجد العديد من المنظمات الدولية لمكافحة الألغام، منها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ومركز جنيف لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، ودائرة الأمم المتحدة لحفظ السلام.. الخ).

إلا أن هناك حقيقة لا بد للباحث من إبرازها هنا أن المجتمع الدولي بدأ متأخراً جداً في معالجة المشكلة في فلسطين، مقارنة بالآثار المروعة والدمار الواسع الذي خلفته المشكلة على الانسان والبيئة، حيث تسعى دولة فلسطين للتخلص من المشكلة، إلا أن الواقع الفلسطيني يختلف عن واقع الدول الأخرى، حيث أن الدولة الفلسطينية الناشئة ما زالت ترزح تحت الاحتلال الإسرائيلي، وأن الاستفادة من المشاريع الدولية في إزالة الألغام وتوقيع الاتفاقيات والمعاهدات لم يكن ممكناً قبل (29 تشرين ثاني 2012) وهو التاريخ الذي حصلت فيه دولة فلسطين على صفة مراقب غير عضو في هيئة الأمم المتحدة.

أولاً: دور دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في فلسطين.

تمويل مشاريع مكافحة الألغام:

دولة فلسطين حصلت على مساعدات دولية في الفترة (2008-2019) كمايلي:

1. في عامي (2008-2009)، خصص لفلسطين مبلغ (6,790) مليون دولار (تقرير: مرصد الألغام الأرضية العالمي، 2010).
2. خلال الفترة من عام (2010-2012)، حصلت فلسطين على مبلغ (7) مليون.
3. خلال الفترة (2013-2017)، حصلت فلسطين على مبلغ (2.26) مليون دولار.

مساعدة وتأهيل الضحايا:

1. قامت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة منذ دخول السلطة الوطنية الفلسطينية لأرض الوطن بتقديم الدعم والمساعدة والعلاج والـتأهيل لضحايا الألغام ومخلفات الاحتلال.
2. لم تفد أية تقارير رسمية أو غير رسمية بوجود أية منظمات، او مؤسسات دولية، او محلية، أو برامج رعاية وتأهيل الضحايا وعائلاتهم.
3. حسب مرصد الألغام العالمي فقد تم تقديم ما مجموعة (0.5) مليون دولار لمساعدة الضحايا، ولكن لم يذكر المرصد أين ومتى وكيف تم ذلك.
4. تم تسجيل أكثر من (934) فردا قتلوا أو أصيبوا بسبب الألغام ومخلفات الاحتلال في الفترة من عام (2000-2017)، (مرصد الألغام الأرضية، 2018).
5. لم تقم أية جهة بتسجيل وتوثيق عدد الضحايا الذين سقطوا في الفترة (1947-2017)، وأن الأعداد المذكورة لا تمثل (10%) من العدد الحقيقي للقتلى والناجين.
6. كما لم تقم الأمم المتحدة أو أية جهة دولية بإنشاء مراكز متخصصة لمعالجة وتأهيل ضحايا الألغام الأرضية ومخلفات الاحتلال حتى تاريخ كتابة هذه الدراسة.
7. في (4) ابريل (2014) وقعت فلسطين على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يتيح لها الاستفادة من الاتفاقية في توفير الأطراف الصناعية لضحايا الألغام.
8. في عام (2017) وقعت فلسطين اتفاقية أوتوا للألغام الأرضية المضادة للأفراد، حيث يمكن من خلالها رفع الدعاوى وتحميل المسئولية القانونية للاحتلال عن الضحايا.

مما سبق نستنتج أنه ورغم حجم المشكلة التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، ورغم عدد الضحايا الكبير الذين كانوا ضحية للألغام الأرضية ومخلفات الاحتلال، إلا أنه لا يوجد من يقدم الدعم والمساعدة والمساندة لهؤلاء الضحايا وعائلاتهم إلا الحكومات الفلسطينية المتعاقبة، علماً بأن جميع المواثيق الدولية أقرت بمسئولية الدول المتسببة بزرع الألغام ومخلفات الحروب في مساعدة الضحايا وتأهيلهم وعلاجهم، أو توفير الأطراف الصناعية والمعدات المساعدة، والدعم النفسي والاجتماعي، والدمج الاجتماعي والاقتصادي، حيث حددت اتفاقية جنيف الرابعة وبروتوكولاتها الصادرة بتاريخ (1949.8.12) حق المصابين والجرحى المدنيين خلال الأعمال العسكرية بين الدول، والمسئولية التي تتحملها الدول المتسببة بالأضرار (اتفاقية جنيف الرابعة، 1949)، (أنظر تقرير مرصد الألغام 2006).

مشاريع إزالة الألغام بالتنسيق مع دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام.

بدأت عملية الإزالة الفعلية لحقول الألغام في فلسطين في عام (2012)، حيث باشرت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام (UNMAS) بالتنسيق مع وزارة الداخلية الفلسطينية والمركز الفلسطيني لمكافحة الألغام للبحث والتقصي عن حقول الألغام والمناطق الموبوءة بمخلفات الاحتلال (أيار، 2012)، وتم رصد مبالغ مالية لهذا المشروع (كما هو موضح سابقاً)، وفي إطار مساعيها في تحرير الأرض وتطهير حقول الألغام قامت دائرة الأمم المتحدة بالإشراف على إزالة عدد من حقول الألغام بالتنسيق مع المركز الفلسطيني لمكافحة الألغام، حيث استخدمت لهذا الغرض مؤسسة «هالو ترست العالمية لإزالة الألغام، أهمها حقل ألغام يعبد في جنين وحقل الغام حوسان في محافظة بيت لحم وحقل الغام النبي الياس في محافظة قلقيلية، وأم الدرج وصوريف في محافظة الخليل حسب تقرير الشفافية للمركز الفلسطيني لمكافحة الألغام والمرصد العالمي للألغام، إلا أن هناك أكثر من (80) حقل ألغام (المعروفة فقط)، ما زالت مزروعة بالألغام الأرضية في محافظات قلقيلية ورام الله والقدس والأغوار الشمالية ومنطقة طوباس والحدود الشرقية مع الأردن، أي أن ما نسبته (92%) من حقول الألغام ما زالت جاثمة على ارض فلسطين، ولوحظ أن هناك بطء شديد في تنفيذ مشاريع الإزالة في فلسطين بالمقارنة مع دول أخرى، (تقرير الشفافية، 2018)، (المرصد العالمي للألغام ومخلفات الحروب، 2017).

أما في قطاع غزة فالمركز الفلسطيني لمكافحة الألغام ليس له أية نشاطات في القطاع في الوقت الحالي بسبب الانقسام، وأعمال إزالة مخلفات الاحتلال تتم من خلال دائرة الأمم المتحدة للأعمال (UNMAS) ، وحسب تقرير لها نشر في (آذار 2019) فإن هناك مجموعة من النشاطات التي قامت بها الدائرة كتدريب مجموعة من موظفين الأمم المتحدة والمهندسين التابعين لحكومة حماس وبعض من يعملون في هذا المجال من الموظفين الدوليين، بالإضافة الى أنشطة التوعية من مخاطر مخلفات الاحتلال حيث تم تخصيص مبلغ (120000) دولار أمريكي من الدائرة لتمويل بعض المشاريع ذات العلاقة (دائرة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام UNMAS، 2019).

نستنتج مما سبق أن عمليات إزالة الألغام تأخرت كثيراً في فلسطين، وكان هناك آلاف الضحايا قتلى وجرحى ناجمة عن الألغام ومخلفات الاحتلال، بالإضافة الى الآثار البيئية والاقتصادية، وما زالت المشكلة قائمة بوجود أكثر من (92%) من حقول الألغام دون إزالة، وأن جهود دائرة الأمم المتحدة ما زالت بطيئة ولا تتناسب مع حجم المشكلة، بسبب المعوقات السياسية والأمنية للاحتلال.

ثانياً: التشريعات والقوانين الدولية والمسئولية القانونية.

منذ عام (1948) وحتى عام (2019)، لم تفد أي جهة دولية أو محلية عن رفع أية قضايا قانونية أو دعاوى في المحاكم الدولية ضد دولة الاحتلال الإسرائيلي، أو أية جهة تسببت في انتشار حقول الألغام والذخائر العسكرية غير المتفجرة في فلسطين، ولعل هناك أسباب كثيرة لذلك، أهمها أن فلسطين لم تكن دولة معترفا بها من المجتمع الدولي، إلا عندما حصلت على صفة دولة مراقب في الجمعية العامة عام (2012)، ولم تكن قبل ذلك قادرة على الانضمام للمنظمات الدولية والمحاكم الجنائية الدولية التي تتولى صلاحيات الملاحقة والمحاسبة في هذا المجال، بالإضافة الى العراقيل والجهود المضادة التي تبذلها دولة الاحتلال ومن يساندها من الدول لإحباط اية محاولات لمقاضاة المجرمين، ورغم أن دولة فلسطين وقعت على معاهدة المحكمة الجنائية الدولية في عام (2015)، إلا أنه لم يقدم أي ملف للمحكمة حتى الآن.

إن القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات والمعاهدات الدولية نصت على حق العلاج، والتأهيل والتعويض لضحايا الألغام ومخلفات الاحتلال، أصبح من الضروري رفع الدعاوى الجزائية وحصر اعداد المتضررين وملاحقة المسؤولين عن هذا الضرر، ويمكن الاستدلال بنصوص القانون الدولي الإنساني وتحديد المسئولية الجنائية والمدنية للمتسببين بالضرر، والمطالبة بتطبيق المواد الخاصة بهذه الحالة وفق نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، لتبيان نصوص قانون أركان جرائم الحرب خاصة المادة رقم (8) التي تحدد طبيعة جرائم الحرب وأركانها والمسئولية الجنائية والمدنية التي تترتب عليها، والمهم أن القانون الدولي الإنساني لم يغفل شأن المسئولية المترتبة على خرق أحكامه وحدد فئتين من الانتهاكات هما "الانتهاكات الجسيمة"، ووردت على سبيل الحصر في الاتفاقيات الأربع والبروتوكول الإضافي الأول (وهي المواثيق المطبقة في النزاعات المسلحة الدولية) وبقية "الانتهاكات" التي لا حصر لها بالإضافة الى القوانين والتشريعات الدولية الأخرى التي حددت المسئوليات القانونية، مثل اتفاقية (اوتوا) لعام (1997) واتفاقية حظر استخدام القنابل العنقودية (2008)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006) والبروتوكول الثاني للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، والملحق المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام الأرضية والفخاخ المتفجرة، (المضمض، 2013)، (الزمالي، 2018).

كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أيدت مطالبات الدول التي تصيبها أضرار نتيجة لتواجد مخلفات الحروب ومنها الألغام على أراضيها والتي تطالب بدفع تعويضات لها من الدول المسئولة عن ذلك في عده قرارات منها (القرار 188/36 لسنة 1981) والقرار (139/39 لسنة 1984) والقرار (7/48) لسنة (1993) والقرار (215/49 لسنة 1994)، (البروتوكول الخامس الملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر 28-11-2003) معاهدات(،(سيد، 2019).

استنتاجاً لما سبق فإن اتفاقية جنيف الرابعة، واتفاقية الأسلحة التقليدية، وقواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان، التي استندت الى قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلها تؤكد بحال لا يدع مجالاً للشك بأن الدولة التي تقوم باحتلال دولة أخرى يترتب عليها المسئوليات التي جاءت في هذه المعاهدات والبروتوكولات والاتفاقيات الدولية، وعلى دولة الاحتلال أن تقوم بنزع وتطهير مخلفاتها الحربية وحقول الألغام، وتتحمل المسئولية القانونية والتكاليف المالية المترتبة على ذلك، والتي نشأت عن استخدامها لأراضي الدولة التي تقع تحت احتلالها، بالإضافة الى مسؤوليتها تجاه الضحايا والمتضررين سواء كان مسئولية جنائية أمام المحكمة الجنائية الدولية، أو المسئولية المدنية التي تنص على تعويض المتضررين ومساعدتهم، ومعالجة الضحايا من مخلفات الاحتلال بشتى أنواعها.

وفي هذه الحالة تستطيع فلسطين ـ وخاصة أنها دولة مراقب غير عضو بالجمعية العامة ـ أن ترفع دعاوى بالنيابة عن المتضررين، كما أن حق تحريك الدعوى فردي، يستطيع المواطنون المتضررون من مخلفات الاحتلال أن يتقدموا بدعاوى للمحكمة الدولية، وتعبر قواعد المسئولية القانونية في مجال الألغام ومخلفات الاحتلال بهاتين المسؤوليتين، وبقي أن أشير هنا إلى أن فلسطين كدولة مراقب غير عضو في الجمعية العامة انضمت وقعت في عام (2017) على اتفاقية أتوا لحظر الألغام، مما قد يفيد فلسطين في الفوائد المترتبة على الانضمام لهذه الاتفاقية، ولكن يؤخذ على هذه الاتفاقية أنها لا تشير بشكل واضح لمسئولية الدول التي قامت بزرع الألغام، لإزالتها وهذا يعتبر

قصورا في الاتفاقية، إلا أنه وفي نفس الوقت فإن هذا القصور لا يمنع ولا يؤثر في حق دولة فلسطين الثابت، ولا الأفراد وفقا للقواعد الدولية العامة العرفية في المطالبة بالحقوق المترتبة على هذه المشكلة.

الخاتمة

وفي نهاية هذا البحث، نسال الله أننا قد وفقنا وتمكنا من خلال هذا البحث، أن نسلط الضوء على كل الجوانب المتعلقة بواقع المشكلة الحقيقية التي تكمن خلف الألغام الأرضية ومخلفات جيش الاحتلال الإسرائيلي، والإجراءات المطلوب اتخاذها من خلال بعض التوصيات، والنتائج التي توصلنا لها في هذا البحث، سائلين الله أن تكون هذه الدراسة المتواضعة باباً من أبواب البحث لمن أراد البحث في هذه المشكلة كما نسأل الله لنا ولكم التوفيق، علماً أن هذا البحث تطلب منا دراسة متعمقة في الموضوع، يضاف الى ذلك الجوانب الشخصية التي فرضت نفسها على البحث.

أولاً: استنتاجات الدراسة

توصل الباحث في نهاية الدراسة الى الاستنتاجات التالية:

1. عرفت فلسطين الألغام الارضية مع بداية الاحتلال البريطاني لفلسطين عام (1918)، والانتداب عام (1920)، وبداية الهجرة اليهودية، وما رافقها من تهريب للأسلحة بأشكالها المختلفة.
2. الصدامات العسكرية التي حصلت بين العصابات اليهودية والجيش البريطاني من جهة والسكان الأصليين من جهة أخرى في الفترة (1923-1947).
3. حرب النكبة عام (1948)، والتي شارك فيها عدة دول عربية ضد دولة الاحتلال، وما تلاها من صراعات عسكرية على أرض فلسطين.
4. تم زراعة (16) حقل ألغام في الضفة الغربية على يد الجيش الأردني بين الأعوام (1955-1967) لصد الهجمات الإسرائيلية، كما قام الجيش الإسرائيلي بزراعة الحدود مع سيناء في نفس الفترة.
5. بعد حرب عام (1967) قامت دولة الاحتلال بزراعة أكثر من (85) حقل ألغام في منطقة الأغوار وعلى طول الحدود الشرقية مع الأردن، واستباحت أراضي (غير محددة) للتدريبات العسكرية.
6. لم يستلم المركز الفلسطيني لمكافحة الألغام المعلومات والخرائط الخاصة بحقول الألغام من دولة الاحتلال، أما الجانب الأردني فقام بتسليم (7) خرائط لعدد (7) حقول فقط من أصل (16) حقل قام بزرعها قبل حرب (1967)، ما يعني أن أكثر من (95%) من حقول الألغام المزروعة وعددها أكثر من (91) حقلاً (المعروفة فقط) لا يوجد لها خرائط.
7. لا يوجد جهة رسمية لجمع المعلومات الخاصة بالضحايا والناجين من الألغام الأرضية، أو مخلفات الاحتلال، ولا يوجد حصر دقيق للمناطق الملوثة.
8. لا يوجد استراتيجية أو سياسات واضحة للتعامل مع مشكلة الألغام والمخلفات الحربية،

للتعامل مع هذه المشكلة، سواء أكان محلياً او دولياً.

9. على مر سنوات الصراع لم يتم اتخاذ اية إجراءات قانونية بحق دولة الاحتلال بحكم أنها سلطة الاحتلال، وسلطة الأمر الواقع على الأرض، وهي المتسبب الرئيس في خلق المشكلة.
10. لا يوجد أية سياسات واضحة محلياً أو دولياً، للتعامل مع ضحايا الألغام ومخلفات الاحتلال، ولا يوجد مراكز متخصصة لعلاج هؤلاء الضحايا ومساعدتهم وتأهيلهم.
11. لا يوجد أية فرق متخصصة فلسطينية للتنقيب وإزالة الألغام للمساهمة في تنفيذ مشاريع الازالة كما لا يوجد سوى منظمة دولية واحدة تعمل على تنفيذ مشاريع الازالة وهي منظمة هالو ترست البريطانية.
12. لا يوجد هيئة وطنية فلسطينية لمكافحة الألغام، وهذا الأمر يحتاج لإجراءات فورية.
13. لا يوجد قوانين وتشريعات وسياسات تنظم الأعمال المتعلقة بالألغام.

ثانياً: التوصيات

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها والتي تناولت واقع مشكلة الألغام في فلسطين، لدينا بعض المقترحات والتوصيات بشأن المشكلة وهي كمايلي:

1. المشكلة نفسها: يجب تطوير استراتيجية وسياسات واضحة لتعريف المجتمع الدولي بمختلف مكوناته بحجم مشكلة الألغام، ومخلفات الاحتلال التي سببت آثاراً مدمرة على البيئة والإنسان.
2. الخرائط والمعلومات: يجب السعي مع الجهات الدولية ذات العلاقة للحصول على خرائط ومعلومات كاملة ووافية عن حقول الألغام (المعروفة وغير المعروفة) والضغط على إسرائيل للكشف عن المناطق التي زرعتها بالألغام، ومناطق التدريب المستخدمة من الجيش الإسرائيلي.
3. الضحايا والمتضررون: نوصي بأن يتم إعداد قواعد بيانات رسمية بعدد الضحايا والناجين من الألغام ومخلفات الاحتلال، كما يجب تسليط الضوء على هذه المشكلة، ومطالبة المجتمع الدولي والدول المتسببة بالمشكلة بتحمل مسئولياتهم تجاه الضحايا والبيئة.
4. جهة جمع المعلومات: نوصي بتحديد الجهة الرسمية المسؤولة عن جمع المعلومات عن المناطق الملوثة، وجهة رسمية لتوثيق الضحايا والمصابين واعدادهم.
5. التنسيق الدولي: يجب توسيع دائرة التنسيق مع دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام للقيام بواجباتها الخاصة بعمليات المكافحة، ومساعدة الضحايا وإعادة تأهيل الأراضي المحررة من الألغام.
6. الهيئة الوطنية: يجب إنشاء هيئة وطنية بسند قانوني للاطلاع بالأعمال المتعلقة بالألغام والذخائر الحربية القابلة للانفجار، وهذا أمر ملح وضروري لتسهيل التنسيق مع المنظمات والمؤسسات الدولية التي تشترط وجود قانون فلسطيني لمعالجة هذه المشكلة يتوافق والمعايير الدولية.
7. القوانين والتشريعات: اصدار القوانين والتشريعات الناظمة للأعمال المتعلقة بالألغام

ومخلفات الاحتلال، حيث أنه لا يمكن الاستفادة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، بدون أن يكون هناك قوانين ناظمة لهذا العمل.

8. الاتفاقيات والمعاهدات الدولية: يجب الإسراع في التوقيع والمصادقة على جميع المعاهدات والاتفاقيات ذات العلاقة للاستفادة من المكتسبات التي تحددها هذه المعاهدات، خاصة ملاحقة المتسببين بخلق المشكلة ،ومساعدة الضحايا والناجين وتعويضهم، وإعادة تأهيل الأراضي المطهرة.
9. مؤسسة الضحايا والناجين: يجب إنشاء مؤسسة مستقلة وطنية تعنى بضحايا الألغام ومخلفات الحرب ،وتنسيق المساعدة لهم دولياً خاصة وأن القانون الدولي لحقوق الإنسان يتضمن الكثير من المبادئ ذات العلاقة.
10. الدور الحكومي: التعامل مع قضية الألغام الأرضية ومخلفات الاحتلال كقضية وطنية دولية قانونية، تستدعي أن تسعى الحكومة الفلسطينية لتحقيق القضايا الرئيسية التالية:
    - العمل على تجريم دولة الاحتلال على زراعة الألغام الأرضية ومخلفاتها الحربية.
    - السعي لتوفير الضغط الدولي لدفع إسرائيل على التوقيع على اتفاقيات حظر استخدام الألغام والذخائر العسكرية التقليدية وتوقيع اتفاقية القنابل العنقودية.
    - السعي لاستصدار قرار دولي بمنع تصدير الأسلحة الى دولة الاحتلال.
    - بحث إمكانية ملاحقة قادة الاحتلال في المحاكم الدولية.
    - التنسيق مع دائرة الأمم المتحدة لوضع اليات محددة وجادة لتطبيق اتفاقية حظر استخدام القنابل الحارقة والعنقودية والالغام الأرضية في الوضع الفلسطيني بكافة جوانبها.
    - إرغام المسؤولين عن زرع الألغام الأرضية على تسليم خرائطها فوراً لبعثة الأمم المتحدة للدعم في فلسطين.
    - رفع التوصيات اللازمة لسن التشريعات والقوانين الضرورية لتسهيل الاتصال وتنسيق أعمال مكافحة الألغام ومخلفات الاحتلال محلياً ومع المنظمات الدولية.
11. مخلفات الاحتلال: فضح سلوك الاحتلال الاجرامي المعادي للإنسانية وللبيئة من خلال حملة منظمة تتضمن مخاطبة المؤسسات والمنظمات والجمعيات العالمية العاملة في مجال حقوق الإنسان ومكافحة العنف.

رابعاً: المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية:

1. القرآن الكريم، الأنبياء، الآية (16).
2. نفس المصدر السابق، المائدة، (32).
3. أبو الحاج، عمر، (2007): مقابلة تليفونية مع خلدون عويس، PRCS.
4. أبو شقرا، سهى، (2018): الألغام تقتل شخصاً كل 15 دقيقة و75% من الضحايا مدنيون.
5. https://www.alaraby.co.uk/society/2018/4/4

6. أبو قطيش، عبد، (2016): مرصد الألغام الأرضية للأمم المتحدة، مكتب الدفاع، DCT/PS.
7. البرغوثي، أيسر، (2017): «لا صلاة في 7 كنائس الغام الاحتلال وراء ذلك».
8. https://ultrapal.ultrasawt.com
9. الشارد، فدوى، (2007): المرصد الدولي للألغام الأرضية والقنابل العنقودية.
10. الشرطة الفلسطينية، (2019): العثور على قنبلة يدوية قديمة في الخليل.
11. http://www.palpolice.ps/ar/content/728649.html
12. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، (2004): الاحتلال والقانون الدولي الإنساني.
13. المركز الفلسطيني لمكافحة الألغام، (2013).
14. المضمض، نزهة، (2013): التنظيم القانوني للألغام البرية في القانون الدولي، دار الكتب العلمية ص، (466-528).
15. https://books.google.co.il/books
16. أمد للإعلام، (2017): الشرطة تتلف جسما مشبوها شرق جنين.
17. https://amadps.net/ar/post/162784
18. اوثر، ماركتش، (2017): تاريخ اختراع الألغام الأرضية، ولماذا نكافح للتخلص منها.
19. بتسيلم، (2011): السيطرة على الأراضي.
20. https://www.btselem.org/arabic/node/120856
21. تقرير مرصد الألغام، (2006): صفحة (1166).
22. جمعة، موسى، (2014): حقول الألغام في فلسطين، المرصد الدولي للألغام والقنابل العنقودية.
23. http://www.the-monitor.org/en-gb/reports/2014/palestine/mine-action.aspx
24. جراندجين، آن، (2007): وحدة إدارة المعلومات، OCHA، PRCS.
25. دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام (2019) ،(UNMAS): أنشطة الدائرة في قطاع غزة، آذار.
26. https://unmas.org/en/programmes/state-palestine
27. دغلس، عاطف، (2017): مخلفات الاحتلال، موت يلاحق سكان الأغوار الشمالية.
28. 24/8/https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017
29. رجوب، عوض، (2006): مخلفات الاحتلال تفتك بمئات الفلسطينيين.
30. https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2006
31. زهران، معالي، (2015): « خطر الموت» يهدد عرابة، جامعة بيرزيت.
32. https://www.hal.birzeit.edu/single-pos
33. شحادة، عميد، (2012): لغم في الطريق الى الأغوار.
34. سيد، محمد صلاح ثابت، (2019): المسئولية الدولية عن الاضرار الناجمة عن الألغام تطبيقاً على معاهدة اوتوا، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.
35. ضبابات، جميل، (2005): السفوح الشرقية: الألغام عدو يحصد الضحايا ولا يمكن رؤيته.

36. http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4o2PYka34184112501a4o2PYk
37. طبيل، محمد، (2000): الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية، ص (39).
38. عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، (2015).
39. https://peacekeeping.un.org/ar/mine-action
40. عوض، وليد، (2013): الالغام المزروعة بالأراضي الفلسطينية تواصل حصد المزيد من الضحايا الفلسطينيين خاصة من الاطفال في ظل مساع متواصلة لإزالتها.
41. https://www.alquds.co.uk
42. غنيمات، عيسى، (2018): المركز الفلسطيني لمكافحة الألغام، تقرير الشفافية الأول.
43. غولدبيرغ، اليعيزر، (1999): حقول الألغام على الخريطة المدنية.
44. فلانزا، فاسي، (2018): وثائق سريّة عن جرائم العصابات الصهيونية قُبيل قيام إسرائيل.
45. http://www.alayyam.ps/ar_page.php?id=1286e989y310831497Y1286e989
46. كيرن، منور، (2011): بتسيلم، السيطرة على الأراضي.
47. https://www.btselem.org/arabic/node/120856
48. مرصد الألغام الأرضية العالمي، (2006): التقرير السنوي، ص (1172 – 1173).
49. نفس المصدر السابق (2006): التقرير السنوي، ص (1166-1168).
50. نفس المصدر السابق، (2018): التقرير السنوي.
51. مرصد الشرق الأوسط، (2014): وزير إسرائيلي يرفض المقترحات الامريكية بشأن وادي غور الأردن.
52. https://www.middleeastmonitor.com/20140210-israeli-minister-rejects-us-proposals-on-jordan-valley/
53. مركز مراقبة أنشطة الاستعمار الإسرائيلي، (2015 ،P.O.I.C.A): طفل آخر ضحية جديدة من ضحايا مخلفات التدريبات العسكرية الإسرائيلية في واد المالح – الأغوار الشمالية / محافظة طوباس.
54. 01/http://poica.org/2015
55. ميشيل ب. اورين، (2005): ستة أيام من حرب حزيران (1967) وصناعة شرق أوسط جديد.
56. ويكيبيديا، الثورة الصناعية، (2018). (https://ar.wikipedia.org/wiki)

المراجع والمصادر الأجنبية:

1. Care Org, (2003): Facts About Mine.
2. Middle east monitor, (2014).
3. https://www.care.org/emergencies/facts-about-land-mines
4. POICA, (2001): Mines and Unexploded Ordnance (UXO) in the West Bank, (14 MARCH 2001)
5. UNMAS Annual Report, 2017